المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الثلاثاء 6 مارس 2012 العدد: 4249

محتويات العدد	الصفحة

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة
الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

الصفحة :2	التجديد	التاريخ :2012/03/06 العدد: 2846

قافلة التوجيه المدرسي تحط الرحال بمسرح محمد الخامس بالرباط

شهدت رحاب مسرح محمد الخامس بالرباط على مدى ثلاثة أيام(من 2إلى 4 مارس الجاري)، أيام التوجيه المدرسي والجامعي والمقاولاتي، في نسختها الـ16 التي تنظمها مؤسسة «ملتقى التوجيه»، تحت شعار «التوجيه: ملاءمة التربية-التكوين والتشغيل».

وتوقع مدير مؤسسة « ملتقى التوجيه» مصطفى فائق أن يستقطب الملتقى الذي حط الرحال يوم الجمعة على مدى ثلاثة أيام بفضاء مسرح محمد الخامس بالرباط ، أزيد من 23 ألف من تلاميذ وطلبة جهة الرباط سلا-زمور- زعير.

بعد محطات طنجة، فاس، مراكش وأكادير، حيث حطت قافلة الدورة الخامسة عشرة لأيام التوجيه المدرسي والجامعي والمقاولاتي، رحالها بجهة الرباط سلا زمور

ويحسب فائق تهدف أيام التوجيه،إلى تعزيز التنسيق بين الفاعلين في مجال التكوين والتشغيل

وتوحيد جهود أكبر عدد من المتدخلين في مجال التوجيه المدرسي والجامعي والمقاولاتي . وتحظى هذه التظاهرة بعناية خاصة من لدن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ووزارة التشغيل والتكوين المهني، إذ تشكل هذه العناية حافزا معنويا يوجب بذل المزيد من العطاء، والإسهام في بلورة وتنزيل محاور مهمة من المشاريع، التي تضمنها البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين.

وقام وزير التربية الوطنية محمد الوفا بزيارة إلى مختلف أروقة المعرض التي وضعتها المعاهد والمدارس العليا المشاركة في الدورة رهن إشارة التلاميذ والتلميذات، والتي استشرفت في مجملها التأسيس لثقافة توجيهية يجب أن تسود المؤسسات التعليمية، تتغيى بدورها التأسيس لتفكير مقاولاتي، وهو ما عكسته الورشات والفضاءات بمساهمة أخصائيين في علم التربية ومهتمين بميدان التربية والتكوين وكذا التشغيل.

ويشكل ملتقى التوجيه المذكور آلية مهمة لخلق التواصل بين الفعاليات التربوية بالجهة، ومناسبة لتمكين التلاميذ والطلبة من رؤية واضحة تساعدهم على اتخاذ القرارات الحاسمة في ما يخص مستقبلهم المهني.

وأوضح مصطفى فائق، المدير المسؤول عن تنظيم هذه التظاهرة، في تصريح للصحافة، أن الخطاب الأساسي، الذي تحمله النسخة السادسة عشرة للتوجيه المدرسي والجامعي والمقاولاتي، هو الانخراط التام والكلي للجميع في عملية تأهيل العنصر البشري، والمساهمة الإيجابية والناجعة في تسريع وتيرة الإصلاح في وضع لبنات الغد، وإرساء دعائم المستقبل الواعد بالنسبة للشباب، وإعدادهم ليصبحوا قادرين على رفع تحديات التنمية، وفاعلين في بناء اقتصاد المغرب.

خالد السطي

1

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 9034
رسالة الأمة
الصفحة: 5

نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية - دورة دجنبر 2011

تنهي وزارة التربية الوطنية أنه تم الإعلان عن نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بالهيئات غير هيئة التدريس المعنية باجتياز الاختبارات الشفوية - دورة دجنبر 2011 . ويمكن الاطلاع على هذه النتائج بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وبنيابات الوزارة أو على الموقع الإلكتروني للوزارة www.men.gov.ma . وتجدر الإشارة إلى أن الاختبارات الشفوية ستجرى يومي 8 و9 مارس 2012 بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مراكز إجراء الاختبارات الكتابية بالنسبة لجميع الفئات، ما عدا فئة المتصرفين من الدرجة الثانية وفئة التقنيين من الدرجة الأولى اللتين ستجتازان الاختبارات الشفوية بالمركز الوطني للتقويم والامتحانات .

التاريخ : 2012/03/06
العدد: 7449
الحركة
الصفحة: 2

نتائج

تنهي وزارة التربية الوطنية أنه تم الإعلان عن نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بالهيئات غير هيئة التدريس المعنية باجتياز الاختبارات الشفوية لدورة دجنبر 2011.

وذكر بلاغ للوزارة، أنه يمكن الإطلاع على هذه النتائج بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وبنيابات الوزارة أو على الموقع الإلكتروني للوزارة (دوبلفي دوبلفي دوبلفي .مين .كوف. ما)، مضيفا أن الاختبارات الشفوية ستجري يومي ثامن وتاسع مارس الجاري بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومراكز إجراء الاختبارات الكتابية بالنسبة لجميع الفئات، ماعدا فئة المتصرفين من الدرجة الثانية وفئة التقنيين من الدرجة الأولى اللتين ستجتازان الاختبارات الشفوية بالمركز الوطني للتقويم والامتحانات.

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المساء
الصفحة: الملحق التربوي

نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية

أعلنت وزارة التربية الوطنية، في بلاغ توصلت به «المساء»، أنه تم الإعلان عن نتائج الاختبارات الكتابية لامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بالهيآت غير هيئة التدريس، المعنية باجتياز الاختبارات الشفوية -دورة دجنبر- وأنه يمكن الاطلاع على هذه النتائج في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وفي نيابات الوزارة أو على الموقع الإلكتروني www .men .gov.ma وجاء في البلاغ، أيضا، أن الاختبارات الشفوية ستجرى يومي 8 و9 مارس 2012 في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وفي مراكز إجراء الاختبارات الكتابية بالنسبة إلى جميع الفئات، ما عدا فئة المتصرفين من الدرجة الثانية وفئة التقنيين من الدرجة الأولى، اللتين ستجتازان الاختبارات الشفوية في المركز الوطني للتقويم والامتحانات.

التاريخ:2012/03/06
العدد. 2394
النهـار الـمغربيـة
الصفحة:2

الوفا يراجع البرنامج الاستعجالي

قال محمد الوفا وزير التربية الوطنية أن إن "موضوع الاستعجال والاستنفار لا يصلح للقطاع" الذي "يحتاج إلى التفكير وفتح حوار مع جميع المتدخلين فيه. ولا يمكن بمذكرة أو قرار شفوي لوزير أن نحل مشاكله". ملاحظا أن هذا البرنامج حقق، مع ذلك، " إيجابيات من خلال إصلاح المؤسسات وتأهيلها وإحداث أخرى".

وأكد الوزير التربية الوطنية ، من جهة أخرى، أن توجه الحكومة يتمثل في إعادة النظر في التكوين الأساس للأساتذة ،بحيث "ستصبح لدينا مؤسسة موحدة في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين (...) وسيكون التدريس فيها وفق شروط مضبوطة". مع الاستعانة بخبرات خارجية لمدة شهر "قصد الاطلاع على كيفية التكوين وتأطير الأساتذة المشرفين على التكوين" الذي سيعاد فيه النظر بدوره، حيث سيقتصر على فترات العطل عوض برمجته في أوقات الدراسة أو الحصول على عطلة لمدة سنة للراغبين في الخضوع له.

التاريخ: 2012/03/06 العدد: 694	أخبار اليوم المغربية	الصفحة: 3

الداخلية تراقب المدارس

كشف وزير التربية الوطنية، محمد الوافا، عن وجود خلية مشتركة بين وزارته ووزارة الداخلية تتولى مراقبة محيط المؤسسات التعليمية، ورصد الظواهر السلبية التي تهدد هذا المحيط. وأوضح الوافا، في حوار صحافي، أنه يتوصل بتقارير أسبوعية حول ما يُرصد في محيط المدارس، واعترف بأن سنة 2011 شهدت «تراخيا» من حيث المراقبة والحزم تجاه الظواهر السلبية، «لكن بقدوم الحكومة الحالية هناك إرادة لمواجهة هذه الانحرافات». أبرز هذه الانحرافات التي تحدث عنها الوزير الاستقلالي، تتمثل في انتشار المخدرات بالقرب من المؤسسات التعليمية، «لذا لا بد من ملاحقة مروجي المخدرات».



التاريخ: 2012/03/06
العدد: 301.
الشروق
الصفحة : 2

الوفا يكتشف أن وزارته غير مختصة بمراحيض المدارس وعن برنامجا بلجيكيا يجرب في المغرب دون بلدان العالم

■ عبدالإلاه سوباح

ذكرت مصادر مطلعة داخل وزارة التربية الوطنية، أن محمد الوفا، وزير التعليم، أصيب بصدمة لما اكتشف أن هناك «تداخلا غير مفهوم» في الاختصاصات الحساسة بين المديرين الكبار داخل وزارته.

وأضافت المصادر ذاتها أن محمد الوفا حين توصل بداية الأسبوع الماضي بسؤال برلماني حول غياب «المراحيض» ببعض المؤسسات التعليمية في المناطق النائية، قام بالمحاولة الأولى لجمع عناصر الجواب حول هذا السؤال، فكانت صدمته كبيرة حين اكتشف غياب أي مخاطب رسمي في وزارته معني بهذا الموضوع.

وزادت المصادر نفسها أن الوفا قام على عجل بدعوة المدير المكلف بمديرية البناء داخل الوزارة، وأعلن له هذا الأخير عن أن لطيفة العبيدة الوزيرة السابقة المكلفة بالتعليم المدرسي نزعت منه اختصاص الترميم عموما بطريقة شفوية ومنحته إلى قريب لها كانت جلبته ووضعته على رأس مديرية الاستراتيجية المكلفة بمشروع التعليم بالكفايات وتعميم بيداغوجيا الإدماج، وهو المشروع النظري الذي لا علاقة له بالبناء، علما أن هذا المشروع بدوره أوقفه الوفا بعدما كشف عن أنه «كارثة على التعليم ويستنزف الملايير من المال العام دون فائدة».

وقالت المصادر نفسها إن الوفا الذي يقاطع قريب العابدة حاليا في انتظار نتائج بعض الافتحاصات في بعض المسؤوليات التي كان يشرف عليها، أمر المدير المكلف بالمباني والتجهيزات بتحمل كامل مسؤوليته فيما يخص الأمور التي تعود إلى اختصاصاته بمقتضى القوانين.

من جهة ثانية، أشارت المصادر عينها إلى أن وزير التربية الوطنية محمد الوفا يستعد إلى كشف فضيحة بقطاع التربية الوطنية بطلها مكتب دراسات أجنبي «رجحت مصادر الشروق أن يكون من دولة بلجيكا» وأشرف على ما بات يعرف بـ«برنامج تعميم بيداغوجيا الإدماج» الذي وضعه هذا المكتب في المغرب بتكلفة مالية كبيرة في إطار تنزيل المخطط الاستعجالي.

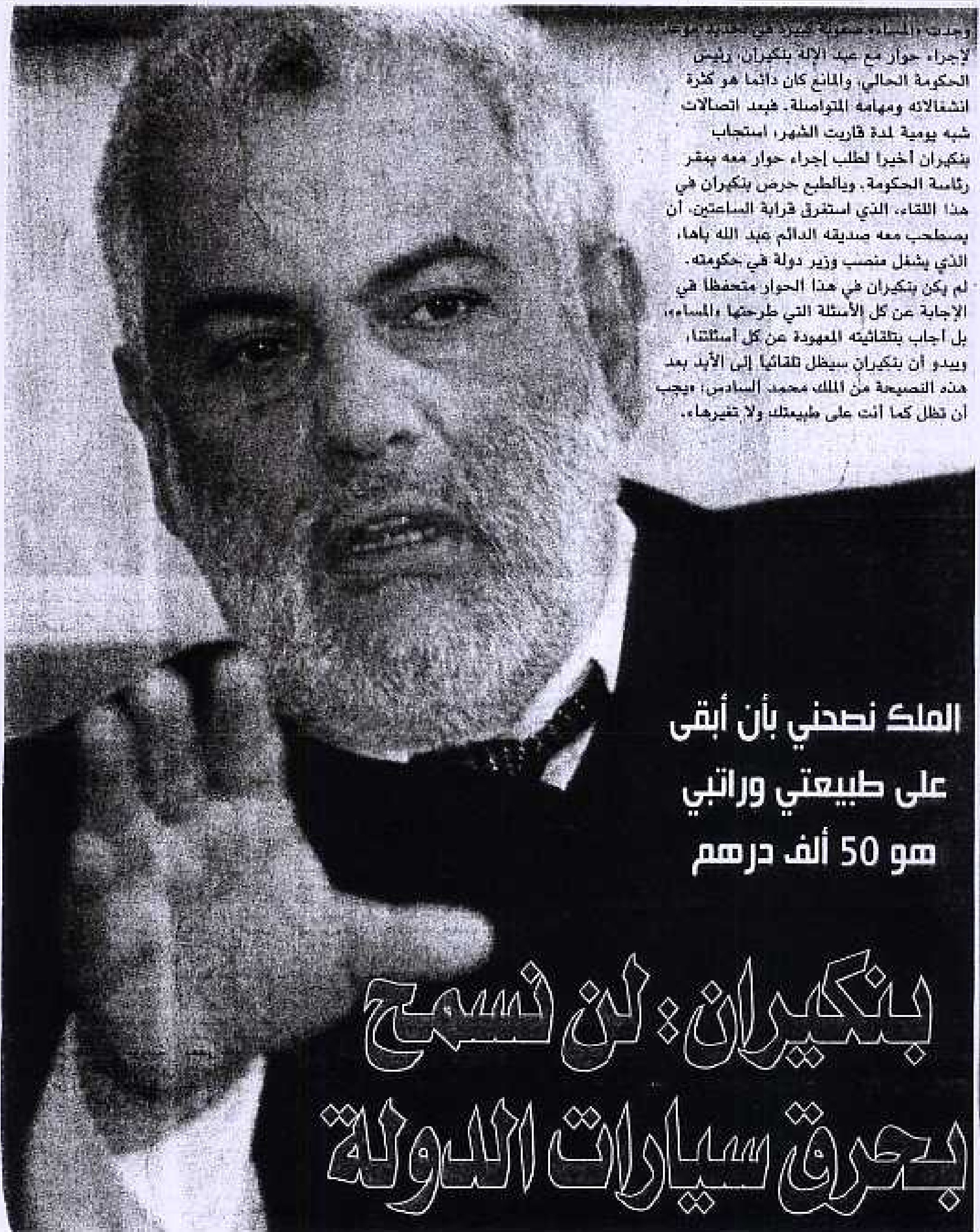
وقالت المصادر نفسها إن فضيحة هذا البرنامج الذي كلف ملايير السنتيمات والذي كان سيدخل هذه السنة تطبيق شطره الثالث المتعلق بالتعليم التأهيلي «الثانوي سابقا»، قام الوفا بتوقيف العمل به مع مطالبته بتقييم دقيق لنتائج تطبيقه في المرحلتين الأولى والثانية أي التعليم المدرسي والإعدادي. وأضافت المصادر نفسها أن الوفا الذي وجد اختلالات مالية كبيرة، شرع في مراسلة العديد من المصالح الخاصة بالافتحاص وعلى رأسها وزارة المالية للقيام بفحص دقيق في أموال البرنامج الاستعجالي على هذا المستوى، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه سيحيل في القريب هذا الملف الضخم على المجلس الأعلى للحسابات.

وأوضحت المصادر نفسها أن الوفا طالب بفتح تحقيق في طلب العروض الدولي الخاص بهذا البرنامج، علما «أن الشروط التي تم وضعها في دفتر التحملات كانت تؤهل مباشرة مكتب الدراسات البلجيكي إلى الفوز بهذه الصفقة، لأنه الوحيد الذي شرع في تطبيق هذا البرنامج الفريد من نوعه في العالم داخل بلجيكا، والذي سرعان ما ستتراجع بلجيكا نفسها عن تطبيقه، ليبقى المغرب البلد الوحيد في العالم الذي يجربه في منظومته التربوية» تقول المصادر عينها.

من جهة أخرى، قالت المصادر نفسها إن محمد الوفا أمر بالتوقيف الفوري لما يسمى بـ «برنامج التكوين» الذي سطر كأهم محور في البرنامج الاستعجالي، وذلك بعدما اكتشف أن هناك اختلالات كبرى كانت تصاحب هذا المشروع والذي جعل «أسماء بعينها تستفيد من تعويضات خيالية تفوق 3 ملايين سنتيم شهريا، بسبب كثرة السفريات داخل تراب المملكة تحت ذريعة تكوين رجال التعليم».■

6

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694
المســــــــاء
الصفحة :6-7



وجدت «المساء» صعوبة كبيرة في تحديد موعد لإجراء حوار مع عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة الحالي، والمانع كان دائما هو كثرة انشغالاته ومهامه المتواصلة. فبعد اتصالات شبه يومية لمدة قاربت الشهر، استجاب بنكيران أخيرا لطلب إجراء حوار معه بمقر رئاسة الحكومة. وبالطبع حرص بنكيران في هذا اللقاء، الذي استغرق قرابة الساعتين، أن يصطحب معه صديقه الدائم عبد الله باها، الذي يشغل منصب وزير دولة في حكومته. لم يكن بنكيران في هذا الحوار متحفظا في الإجابة عن كل الأسئلة التي طرحتها «المساء»، بل أجاب بتلقائيته المعهودة عن كل أسئلتنا، ويبدو أن بنكيران سيظل تلقائيا إلى الأبد بعد هذه النصيحة من الملك محمد السادس: «يجب أن تظل كما أنت على طبيعتك ولا تغيرها».

الملك نصحني بأن أبقى على طبيعتي وراتبي هو 50 ألف درهم

بنكيران: لن نسمح بحرق سيارات الدولة

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694
المســـــــاء
الصفحة: 6-7

حاورته: خديجة عليموسى
ت: محمد حمزاوي

- حكومتكم رفعت شعار الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. ما الذي تحقق إلى حد الساعة من كل هذا؟

● إن المتتبع المنصف سيلاحظ حدوث دينامية جديدة بالمغرب، إذ أن البلد يشهد حركية سياسية واجتماعية، ومن ذلك تحرك بعض الملفات التي ظلت راكدة، وهذا كله في ظرف وجيز بعد حصول الحكومة على ثقة البرلمان، هذه الخطوة الدستورية التي مكنت الوزراء من ممارسة صلاحياتهم وأصبحت لديهم القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الحكومي. وعلى سبيل المثال، تحركت بعض الملفات في قطاع العدل، كما قامت وزارة التجهيز والنقل بنشر لائحة المستفيدين من المأذونيات (الكريمات) الخاصة بالحافلات، كما تم تعيين المدير العام للأمن الوطني الجديد بمبادرة من السيد وزير الداخلية، وقمت بدوري باقتراحه على جلالة الملك الذي قام بتعيينه حسب ما ينص على ذلك الدستور. عموما هناك حركية تسير في الاتجاه الإيجابي ونحو الأفضل، علما بأن إنجاز الأعمال وظهور نتائجها يحتاجان إلى بعض الوقت، فعمر حكومتنا لا يتجاوز بضعة أسابيع، وحسب ما يبدو فإن عددا من القطاعات ستشهد إصلاحات وتغييرات، وهذا لا شك سيكون له تأثير على واقع المجتمع الذي سيتجاوب مع كل الخطوات البناءة، رغم أن هناك بعض الأحداث والتوترات المعزولة التي تعرفها بعض المناطق.

- بعد إعلان وزارة التجهيز والنقل عن لائحة المستفيدين من «كريمات» الحافلات، هل ستتلو هذه الخطوة خطوات أخرى للكشف عن أسماء المستفيدين من رخص الصيد في أعالي البحار ومن مقالع الرمال وغيرهم من المستفيدين من اقتصاد الريع؟

● بدون شك، لأن ترشيد العمل وربط المسؤولية بالمحاسبة يقتضيان مزيدا من الشفافية في تدبير الشأن العام، ولهذا فإن هذه الخطوة ستتلوها خطوات أخرى لنعرف من يستفيد ومما يستفيد، وعلى الذين لا يرغبون في نشر أسمائهم أن يتخلوا عن «الرخص» التي يحوزونها، علما أن المشكل لن يحل فقط بنشر الأسماء أو عدمها، بل إن تفكيرنا منصب حول كيفية معالجة هذه الاختلالات، وحتى ننسب الفضل لأهله، فهناك برامج أعدتها الحكومة السابقة موجودة من أجل معالجة ملف اقتصاد الريع، إذ هناك مستفيدون يستحقون الاستفادة من «الكريمات»، سنجد لهم بديلا عنها، لأن المجالات الإنتاجية ينبغي أن تخضع لمنطق المنافسة والمردودية فقط وليس لمنطق آخر يكبل فعاليتها، إذ هناك تأثير سلبي لهذه المأذونيات وأمثالها على المجتمع، فعلى سبيل المثال فإن المطالب بأداء مبلغ 50 ألف درهم مقابل استغلال «كريمة»، سيسعى بكل الطرق إلى تحصيل هذا المبلغ على حساب راحة المستعملين وسلامتهم.

يجب أن ينتهي زمن اقتصاد الريع حتى تكون المنافسة العادلة هي المعيار الذي يجب أن تخضع له هذه القطاعات، أما الإشكاليات الاجتماعية، التي ستترتب عن إنهاء العمل بـ«الكريمات»، سنجد لها حلولا أخرى في أفق الفصل التدريجي بين نظام إنتاجي تنافسي ونظام تضامني فعال.

ولابد من التأكيد على أن التنزيل الأمثل للدستور وتصحيح الاختلالات لم يكن ممكنا لولا جو الثقة والدعم الذي نتلقاه من جلالة الملك، لأن بعض الناس يحاولون إدخالنا في نقاشات تؤدي إلى جو من التنازع بين الحكومة والمؤسسة الملكية، والواقع أن الديمقراطية المغربية ديمقراطية تشاركية تقتضي التعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية لتحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار. لقد جئنا إلى الحكومة للعمل سويا مع المؤسسة الملكية من أجل التنزيل الإيجابي للدستور في إطار التعاون، خصوصا أن الله تعالى نهانا عن التنازع وحذرنا من نتائجه، حيث قال: «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم».

- ألن تمنحوا وقتا للمستفيدين من باقي الرخص لإعادتها قبل نشر أسمائهم؟

● ليس من المنطقي أن يستفيد شخص من رخصة أو امتياز ويطلب أن يبقى الأمر سرا، فإما أن يكون مستحقا له أو غير مستحق، وعلى كل من يرغب في أي استفادة أن تكون له الجرأة ليعرف الجميع لماذا يستفيد؟ وكم هو المبلغ الذي يستفيد منه؟ وبالمناسبة يتم الحديث عن أن راتب رئيس الحكومة هو مائة ألف درهم، وهذا غير صحيح.

- وكم هو راتبكم كرئيس للحكومة؟

● لقد تلقيت أجرتي يوم الخميس الماضي عن كل المدة التي قضيتها، ويبدو أن أجرتي الشهرية هي 50 ألف درهم شهريا.

- وجهت إليكم انتقادات بالتخلي عن صلاحياتكم لفائدة الملك في قضية التعيين في المؤسسات العمومية، خاصة من لدن بعض قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي، إذ اتهمكم اليازغي بالتخلي عن هذه الصلاحيات، وهو ما يخالف الدستور الجديد، الذي أعطى الكثير من الاختصاصات لصالح رئيس الحكومة. ما تعليقكم؟

● عبد الإله بنكيران اختاره الشعب رئيسا للحكومة من خلال التصويت على حزبه، الذي تصدر قائمة الأحزاب خلال الاستحقاقات الانتخابية، ثم عينه جلالة الملك رئيسا للحكومة، فأنا أضع بعين الاعتبار في عملي هذه المعطيات، التي تعبر عن أن المغاربة يريدون الإصلاح في إطار التعاون بين الحكومة والمؤسسة الملكية، وأنا لست مقتنعا بأن أمارس صلاحيتي في إطار التنازع مع جلالة الملك ولا مصلحة في ذلك، ولا بد أن أشير هنا إلى أن جلالة الملك اتصل بي هاتفيا يوم الخميس الماضي، وقدم لي توجيهات مفادها الالتزام بالدستور نصا وروحا، وألا آخذ بعين الاعتبار مراسلات الديوان الملكي إذا كانت لا تسير في هذا الاتجاه. العمل مع جلالة الملك يبشر بالخير الكثير، وأنا أشكره على مكالمته، التي أدخلت علي السرور ومنحتني قوة وعزيمة أكبر من أجل المضي قدما في التطبيق السليم للدستور بطريقة حكيمة تراعي المصالح الكبرى للوطن، فجلالة الملك أوصاني بتطبيق الدستور وسأتحمل مسؤوليتي كاملة. أما بخصوص ما قاله سي اليازغي، الذي هو أستاذنا وأنا أحترمه، فموقفي منه، رغم كلامه السلبي الذي صدر عنه وإثارته قضايا قديمة، يعرفه منذ أن كنت في الشبيبة الاتحادية وبعدها في الشبيبة الإسلامية، إذ سيلقى مني الاحترام المعهود، فأنا أفضل دائما أن تبقى علاقتي بالناس جيدة.

- هل جرت بينك وبين اليازغي أية اتصالات؟

● لم يكن هناك أي اتصال بيننا، وإذا التقيته سأسلم عليه بالطريقة التي اعتدت السلام عليه بها، وهو يعرفني.

- لكن لماذا تخليتم عن التعيينات التي هي من صلاحياتكم؟

● إن الدستور ينص على وجود مؤسسات استراتيجية يخضع التعيين فيها للمجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك بمعنى أن المتدخلين في التعيين هم الوزير المعني بالقطاع ورئيس

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694

المســـــــــاء

الصفحة: 6-7

الحكومة، وبعد ذلك يعين جلالة الملك مدير المؤسسة الاستراتيجية، وقد حددنا 37 مؤسسة كمؤسسة استراتيجية تخضع لهذه المسطرة. وهي تستمد صفة الاستراتيجية إما بسبب اهميتها او انها تحتاج إلى رعاية خاصة او ان جلالة الملك يرعاها شخصيا، فيما ظلت 500 مؤسسة موكول فيها التعيين للحكومة، ولانني لا أعرف المرشحين لهاته المناصب، أوصي الوزراء بان يقدموا ترشيحات لاطر وكفاءات تتوفر فيها شروط النزاهة والكفاءة والاستقامة، وهذه المواصفات يجب أن تتوفر في كل من يريد أن يرشح نفسه لشغل اي منصب حتى تقدم النموذج.

- أعطيتم توجيهات من أجل تطبيق القانون في التعامل مع احتلال الأماكن العمومية في الاحتجاجات، وأدى هذا إلى وقوع أحداث عنف في عدد من المدن آخرها طنجة. ما رأيكم في هذا الملف؟

● يجب ان تكون الامور واضحة. نحن نقدر ظروف بعض الفئات، لكن يجب على الجميع أن يعمل في إطار القانون مهما كانت درجته، سواء كان مواطنا أو عاملا أو واليا أو وزيرا للداخلية أو رئيسا للحكومة، فالقانون يجب أن يحترم من قبل المواطن والمسؤول على السواء، ولا يمكن باي حال من الاحوال أن نعود إلى الوراء. إن ما حدث بطنجة لا أعرف عنه الكثير من التفاصيل، وقد اتصلت بوزير الداخلية وسالته فقدم لي بعض المعطيات، وكلما وقعت أحداث اتصل بالوزير المعني لاعرف التفاصيل. ولكن ما ينبغي أن يستوعبه الجميع هو أننا دولة القانون، وإذا شعر المواطنون بالضرر وتعرضوا للظلم فهناك مؤسسات يجب أن يلجؤوا إليها، فمثلا نحن في حزب العدالة والتنمية تربطنا بمدينة تازة علاقة قوية، ولكن لا يمكن لنا السماح بحرق سيارات الدولة أو الاعتداء على القوات العمومية، وبالمقابل نحن مستعدون للحوار ومعالجة كل الملفات والاختلالات الموجودة.

- لكن التدخل بعنف لتفرقة المحتجين يكون أحيانا بدون سبب وفي وقفات سلمية، مثلما حدث مؤخرا من اعتداء على موظفي الجماعات المحلية المنضوين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل خلال وقفة لهم أمام البرلمان.

تشغيل المعطلين لن يكون بمعيار الأقدمية في الاحتجاج

طلباتي للعفو عن رشيد نيني لم تتوقف ولم تتم الاستجابة لذلك، ربما لأسباب أكثر تعقيدا

● لم يبلغ إلى علمي هذا، ولكن ما يمكن أن أؤكده في هذا المجال انه إذا كانت هناك وقفة احتجاجية سلمية في مكان ما لم تكن به عرقلة للحركة العادية للمواطنين أو الإضرار بمصالحهم، فلا يجب أن يتدخل الأمن ضدهم.

- وما جديد ملف تشغيل المعطلين؟

● لا بد أن أشير هنا إلى انه مخطئ من يظن بانه سينتزع الوظيفة بالضغط. طبعا مهمتي هي توفير الشغل للمغاربة، فتعييني من لدن جلالة الملك لم يكن الهدف منه أن أسهر على أغراضي الشخصية، بل لاحل المشاكل المطروحة قدر المستطاع، وأنا على وعي بأن التكوين الجامعي لا يؤهل المتخرجين للانخراط في سوق الشغل بسهولة، ونحن نعتزم التفكير في برامج موازية للتكوين من أجل التشغيل الذاتي وتيسير القروض للشباب والتشجيع على العمل الخاص، لأن مهمة الإدارة تتمثل في تنظيم الإنتاج والمنتجين، فلا يمكن أن يكون المنظمون أكثر من المنتجين، فالمناصب المتوفرة للشغل محدودة، وما كان يحدث خلال الحكومات السابقة انه يتم توظيف الخريجين الذين يحتجون امام البرلمان، وتوظيفهم لم يكن صدقة من الدولة لأن المناصب التي يشغلونها كانت متوفرة ومبرمجة. حاليا لدينا 26 ألفا و200 منصب، فهل يريد المغاربة أن يتم شغل هذه المناصب حسب اقدمية المحتجين امام البرلمان؟ هل هذا معيار للتشغيل؟ أنا غير متفق مع هذا المنطق، فالأصل هو أن يتم توظيف الخريجين، حسب مقاييس معقولة، على أساس الكفاءة وحاجة الإدارة والإمكانات المالية المتاحة، وسنذهب في اتجاه التوظيف عن طريق مباريات تهم كل منها مجموعة من القطاعات، لكن هذا لا يعني أنني سأتخلى عن الآخرين، الذين لا يحتجون أمام البرلمان، بل ساعمل جاهدا لأحل هذه المشاكل، علما بانه إذا لجأت إلى جبر الخواطر عبر توظيف المحتجين وتهدئة الأوضاع إلى أن تمر هذه المرحلة بسلام فلن أكون قد قدمت خدمة للمغرب، فالمستقبل لم يعد به تساهل، خاصة أن هناك تجارب في العديد من الدول مثل اليابان والصين وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول، التي بلغت درجات متقدمة بفعل العمل الدؤوب والجدي وعبر اعتماد معايير الكفاءة والشفافية والنزاهة. هذا الواقع يجعلنا نخشى على تنافسية بلدنا في هذا العالم المعولم، وندرك جيداً بأن كل تساهل سيفضي إلى مزيد من الانتكاس والتراجع، وإذا لجأنا، كحكومة، إلى التشغيل بمعيار مدة الاحتجاج امام البرلمان، سنرسخ وقتها عملية المحسوبية والزبونية وتوظيف الاقارب، وعلى المغاربة أن يحاسبوني إذا قمت بإعطاء الأولية لأقاربي أو المنتمين إلى حزبي في التشغيل.

- ولكن ما مصير من وقعوا محاضر مع الحكومة السابقة من أجل التوظيف؟

● إن كل الملفات ستتم دراستها لحلها، ومبدئيا فالذين وقعوا مع الحكومة السابقة اي اتفاق سيتم الوفاء والالتزام به، فهذا ليس مشكلا، ولا بد من التاكيد على أن التشغيل والتوظيف يجب أن يخضعا لمنطق تكافؤ الفرص.

- تشهد العديد من القطاعات إضرابات، وهناك من يرى بأن هناك حاجة إلى حوار اجتماعي من أجل إيقاف هذه الاحتجاجات. ما رأيكم؟

● إن توقيت الحوار الاجتماعي يكون خلال شهر أبريل. أما الحوار، في عمومه، فمنذ مجيئي وأنا أتحدث بأعلى صوتي بأنني مستعد للحوار مع اي هيئة. وإلى حد الآن استجاب لي الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي عقدت مع مسؤوليه لقاء وسنوقع إتفاقية تهدف إلى بناء علاقة قوية مع رجال الأعمال قوامها الثقة والمصداقية، ومن بين مضامينها ألا تتعامل الدولة مع رجال الأعمال بطريقة مبنية على سوء الظن. بالمقابل على رجال الأعمال أن يلتزموا هم أيضا بالوضوح والصراحة. أما النقابات فقد كان لي لقاء معها قبل تشكيل الحكومة وعلاقتي بها جيدة، وإذا أراد مسؤولو النقابات أن يعقدوا معي اي لقاء فأنا مستعد للحوار معهم منذ الآن، فنحن في حاجة إلى العمل مع النقابات لأن هناك عددا من الإصلاحات لا يمكن أن تكون دون استشارتهم. وبكل

صراحة فقد انزعجت من بعض الإضرابات التي انطلقت، لأنه كان ينبغي على النقابات والفاعلين الاجتماعيين منحنا بعض الوقت والجلوس معنا إلى طاولة الحوار، وفي حالة الإخفاق يمكن اللجوء آنذاك إلى وسائل أخرى، ورغم ذلك لن أؤاخذهم لأنه قد تكون لفئة من الفئات المضربة أسبابها الخاصة.

– من بين الشعارات التي رفعتموها هي محاربة الفساد، وهناك تقارير المجلس الأعلى للحسابات، لكن لحد الآن هناك فقط ملف واحد يتعلق بالمكتب الوطني للمطارات أمام القضاء. هل ستقومون بإحالة باقي ملفات «الفساد» على القضاء؟

● لا يمكن خلال فترة وجيزة إرسال كل الملفات إلى المحكمة، لأن عملية محاربة الفساد تحتاج إلى منهجية، فنحن لا نهدف إلى إثارة الرعب في المجتمع، إذ ما يهم هو تحقيق العدل، ولا مجال للانتقام أو تصفية الحسابات أو ما يسمى بـ«مطاردة الساحرات»، فالملفات التي ينبغي أن تحال على القضاء ستحال في وقتها وبكل وضوح، وأنا شخصيا لم أكن أعرف أن عبد الحنين بنعلو سيتم اعتقاله، أو أن ملفه سيتحرك، ولكن كل ما يمكن قوله أن الأستاذ مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، لديه جرأة كبيرة في أن تأخذ العدالة مجراها الطبيعي.

لكن ما يهم من ملفات الفساد المالي هو استرجاع الأموال المنهوبة. ألا توجد استراتيجية لديكم في هذا المجال؟

● أين هي الأموال المنهوبة؟

– هناك تقارير تتحدث عن حجم الاختلالات وتقدم مبالغ محددة بالأرقام تهم صفقات وغيرها.

● أولا، الأموال المنهوبة لا يتم الاحتفاظ بها في مكان محدد حتى نتمكن من استرجاعها. كما أن القانون يؤاخذ على عدم احترام مساطر صرف الأموال أو تبديدها وليس بالضرورة اختلاسها. وما يهم هو أن يتوقف الفساد المالي، وأن يصرف المال العام لصالح الفئات المحتاجة والفقيرة. إن مقاربة محاربة الفساد يجب أن تكون بنظرة مستقبلية لأن الانكباب على حل كل الملفات القديمة سيشغلنا عن بناء المستقبل ويعمق الشروخ في المجتمع بدل أن تتكتل قواه لبناء مستقبل أفضل للجميع.

– هناك من اتهم حكومتكم بضمها وزراء متهمين بالفساد المالي مثل ملف التسويق والتصدير، الذي اتهمت المعارضة الوزير عبد اللطيف معزوز بمسؤوليته عن الاختلالات التي يعرفها، ثم وزير السياحة لحسن حداد، الذي تمت متابعة مساعده في الحملة الانتخابية بتلقي رشاوى. ما ردكم؟

● عندما أقرأ مثل هذه الأخبار أتصل بالمعني بالأمر لأعرف الحقيقة. وبالنسبة إلى وزير السياحة سألت عن الشخص المتابع فقيل لي إنه كان في حزب آخر، وإذا كانت هناك أدلة دامغة ووقائع حول تورط أي وزير في الحكومة الحالية في الفساد فأنا مستعد لتلقي هذه الملفات، ولا يمكن أن يظل في الحكومة الحالية وزير ثبت تورطه في الفساد. أما الحديث عن ملفات ما زالت أمام المحاكم، فلا يمكن الاستناد عليها كدليل، وإذا أردت أن أواجه أي وزير في الحكومة، سواء كان في حزبي أو في حزب آخر، يجب أن تكون لدي الحجج والبينات التي لا تقبل الشك.

– لماذا هناك تكتم على أجرة الناخب الوطني غيريتس؟ وهل الوثيقة التي سربت تحدد فعلا أجرته الحقيقة؟

● لحد الآن، لا أعرف إن كانت الأجرة التي تم الحديث عنها صحيحة أم لا، ولكن يبدو أن الجامعة الملكية لكرة القدم تعاقدت معه على أن يظل راتبه سرا، وهذا خطأ، لكننا سنعالج هذا الأمر على مستوى منهجية الدعم التي تقدمه الحكومة للجامعة. ذلك أن عالم الرياضة يخضع لمنطق إما القبول به أو رفضه، وأن نعرف ماذا نريد: هل نرغب في أن يكون المغرب حاضرا وناجحا في بعض البطولات؟ وهل راتب 30 مليون سنتيم في الشهر، مثلا، لمدرب يعتبره المغاربة مبلغا كبيرا بالمقارنة مع المبالغ التي يتم تداولها في المجال الرياضي على مستوى العالم؟

– إنه مبلغ كبير.

● ربما غيريتس لم يكن محظوظا لأن الفريق خسر بطولة كأس إفريقيا، وربما لو فاز المغرب في هذه التظاهرة، فلا أحد سيسأل عن راتب غيريتس. هذه إشكالية يجب أن ندرس ونحدد أولويات المجتمع.

هناك خطأ ارتكب عندما تم الاتفاق على سرية أجرة المدرب غيريتس، ويجب أن تخضع هذه الأمور للشفافية، حيث إن العقد شريعة المتعاقدين، وإذا لم يتم فسخ العقد معه فيجب أن نتحمل مسؤوليتنا تجاهه والوفاء بما تم الاتفاق عليه.

– هل ستخفض الدولة من الدعم التي تمنحه للجامعة؟

● يجب مراجعة المقاربة التي يتم التعامل بها مع المجال الرياضي، فربما مقاربة الحرص على الفوز في بعض البطولات والحصول على الكؤوس ليست صائبة. يجب أن نهتم بكرة القدم في أصلها، ولو كلف ذلك خفوت حضور المغرب على المستوى الدولي لمدة ثلاث سنوات أو أربع سنوات مقابل العناية بالرياضة على المستوى المحلي بالمدن الكبيرة والصغيرة، وتكوين أبطال بالطريقة الطبيعية، وأنا أميل إلى أن يكون مدرب المنتخب الوطني مغربيا.

– اتهمكم عبد الكريم بلعتيق، رئيس الحزب العمالي، بالتحريض على القتل بعدما صرحتم بأن علمانيين تحالفوا مع الشيطان، فقرر مقاضاتكم بالمحكمة الأوروبية. ما قولكم؟

● عندما كنت أتحدث وقلت ذلك الكلام لم يخطر ببالي بنعتيق ولا حزبه ولا تياره، وقد كنت أتحدث عن أشخاص آخرين، وتفسيره لكلامي فيه تعسف ولن أرد عليه.

– وهل أنتم مستعدون للمثول أمام القضاء في حالة مقاضاتكم؟

● طبعا. أنا مستعد للمثول أمام القضاء.

– قال إلياس العماري، القيادي في حزب «الأصالة والمعاصرة» إنه لن يغفر لكم اتهامه بالوقوف وراء اعتقال جامع المعتصم، وطالبكم بفتح تحقيق في الموضوع. ما تعليقكم؟

● لا أعرف أحيانا ماذا يقول إلياس العماري ولماذا يقول ذلك الكلام. عندما هاجمني وهاجم حزبي قمت وقتها بمهاجمته بما تيسر في تلك الساعة. ومنذ ذلك الوقت يتحدث معي أحيانا بكلام ودي ولطيف ويعبر عن استعداده للتعاون، وأحيانا يخرج للصحافة ويدلي بتصريحات أخرى، فهو من الذين لا تعرف ماذا يريدون بالضبط. لذلك لن أرد عليه شأنه في ذلك شأن بنعتيق. وإذا أرادا أن يذهبا إلى المحكمة بالمغرب أو المحكمة الدولية فذاك حقهما.

– كيف تنظرون إلى عمل المعارضة؟ هل لديكم استعداد للتجاوب معها؟

● إن للمعارضة دورا أساسيا وكبيرا وإيجابيا وقد منحها الدستور أهمية كبيرة، وأنا شخصيا لن أدخر جهدا لدعمها في القيام بواجبها، لأن الذي ينتقدك ينبهك إلى الأخطاء ويساعدك على تصحيح المسار، ولكن مع الأسف كانت ممارسة المعارضة مخيبة لآمالي في البداية، خاصة أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، فمنهم من اتبع منطقا «غوغائيا»، خاصة عندما نسبوا إلي كلاما لم أقله في التصريح الحكومي، ربما قاله بعض أعضاء الأغلبية أو بعض المسؤولين في حزب العدالة والتنمية، ولكننا سنتجاوز هذه المرحلة، وأتمنى أن يتم تدارك ما فات لأن للمعارضة دورا محوريا وأساسيا في الممارسة الديمقراطية، والحكومة في حاجة إليها، وهناك في المعارضة من لم يتفق على الطريقة التي ساهمت بها في مناقشة البرنامج الحكومي.

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694

المساء

الصفحة: 6-7

- هناك نقاش دائر حول سياسة المهرجانات، وأنتم من الذين ينتقدون هذه السياسة. هل لديكم برنامج لتصحيح ما سبق أن انتقدتموه؟

● لم ننتقد المهرجان الذي يدور حوله النقاش في السنة الماضية وكنا حينها في المعارضة، وأعتقد أن للحكومة أولويات لا يجب أن يتم التشويش عليها، ويجب على الوزراء أن ينتبهوا إلى تصريحاتهم، وأن يجنبونا تشويشا نحن في غنى عنه. هناك أولويات أكبر وأعظم، فالمهرجان يمر كل سنة، ونحن أتينا لتصحيح الأوضاع ذات الأولوية في الإصلاح، وليس المهرجانات، لأنها ليست كلها سيئة، إذ هناك مواد جميلة وجيدة، فمثلا لو سئلت عن مشاركة شاكيرا، فأنا أرى بأن مجيئها لم يكن موفقا.

- لكن هناك شعارات تطالب بإلغاء مهرجان موازين، مفادها أن الشعب لا يريد هذا المهرجان، ما هو تعليقك؟

● لو كان الشعب لا يريد موازين لما توجه إليه أحد، فهذا المهرجان له جمهور يتابعه ويحضر أنشطته بالآلاف. كما أن هناك آلافا آخرين من المواطنين غير متفقين على انعقاد هذا المهرجان، وهذا هو واقع التنوع بالمغرب، إذ لكل وجهة نظره، وله الحرية في التعبير عنها بمسؤولية.

- هل ستقدمون مشروع قانون لمحاربة الخمور، خاصة أنه سبق أن هيأتم مشروعا بذلك لما كنتم في المعارضة؟

● هناك إشكاليات أكبر من موضوع الخمور، رغم ما تسببه من أضرار ملموسة. لدينا فئات اجتماعية عريضة تعاني من الفقر والحرمان، وأعتقد أن الانشغال بمثل هذه الملفات مهم، لكن هناك ملفات أكبر وأهم، منها توفير فرص الشغل للطبقات المحتاجة، ومعالجة الاختلالات الموجودة، سواء في قطاع العدل أو السكن أو التعليم أو الصحة. إن للخمور قوانينها والدولة تطبقها، وهذا ليس وقت الانكباب على هذا الموضوع. صحيح أن لحزب العدالة والتنمية مساره ومرجعيته الإسلامية التي نعتز بها، ولكن لدينا أولويات تقوم على العدل والإنصاف والعناية بالفقراء والمحتاجين وتوفير فرص الشغل، وعندما نحقق هذا فإن عددا من الإشكاليات تصبح هامشية.

كما لا ننسى أن ما يحكمنا حاليا هو ما جاء في البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية، إلى جانب ما جاء في البرنامج الحكومي الذي يعتبر المرجع فيما سنحاسب عليه.

- معروف أن العمل إلى جانبكم متعب، فهل تتصلون بوزرائكم يوميا؟

● أتصل عندما أجد اختلالات، فمثلا اتصلت بوزير العدل والحريات أمس (يوم الخميس الماضي) على الساعة الحادية عشرة ليلا، واتصل بباقي الوزراء، سواء وزير الصحة أو وزير التجهيز والنقل، ولا أظن أن العمل معي صعب أو متعب. فأنت قد جربت العمل معي سابقا في جريدة «التجديد».

- ما قصدته هو أنكم تقفون على تفاصيل الأمور، وأن الذي يعمل إلى جانبكم يجب أن يكون مستعدا للعمل أكثر؟

● إن المغرب لا يخدمه متهاون أو متكاسل، فالذي يتحمل المسؤولية عليه أن يكون مستعدا للعمل والتضحية من وقته وجهده، لأن البلد ليس في وضع جيد في هذه المرحلة، وعندما يصبح المغرب في وضع أفضل آنذاك يمكنه أن يستريح قليلا، لكن في الظرفية الحالية على الجميع أن يجد ويجتهد كثيرا.

- كم تتلقون من المكالمات يوميا؟

● هاتفي الأول ترد عليه الاتصالات دون توقف من قبل الذين أعرفهم والذين لا أعرفهم، ولكل شخص هدفه، إذ هناك من يريد السؤال عن أحوالي، وهناك من يرغب في قضاء حاجة لديه، وأنا أعتذر للمواطنين لأنني أعطيت الهاتف للكاتبة، التي تبلغني بكل مكالمة مهمة. أما الهاتف الثاني فأصبح بدوره يعرف مكالمات كثيرة، وأجيب عن كل من يتصل بي. هناك من يتصل لأسباب معقولة، وهناك من يتصل ويريد أن يتكلم طويلا. المشكل أن وقتي لم يعد يسمح بذلك، لذلك أرجو أن يتفهم المواطنون أو أعضاء حزب العدالة والتنمية أو أعضاء حركة التوحيد والإصلاح أو أقاربي طبيعة إكراهات المسؤولية التي أتحملها، فلم يعد ممكنا أن أبقى على نفس الوتيرة التي كنت أتواصل بها معهم، ولو جاز لي المبيت داخل مقر رئاسة الحكومة لفعلت لكثرة الانشغالات، التي أبدؤها باكرا بالمنزل، سواء من خلال الاتصالات الهاتفية أو غيرها من المهام.

- هل ستغيرون سكنكم وتنتقلون للسكن المخصص لرئيس الحكومة؟

● ما زلت مترددا وما زلت أستشير زوجتي وأسرتي في الموضوع، وأنا شخصيا أميل إلى عدم تغيير سكني، ولكن ربما يأتي وقت يصبح الانتقال ضروريا، خاصة أن المواطنين أصبحوا يترددون كثيرا على منزلي، مما يقلق راحتي في المنزل و وراحة باقي أفراد الأسرة والجيران.

- ما الذي تغير في عادات رئيس الحكومة، سواء من حيث اللباس وفي علاقته بوالدته؟

● الذي تغير هو أنه صارت لدي ملابس أكثر من السابق، بعد أن اشتريت بعض الملابس وأهداني بعض أقاربي البعض الآخر، كما أنني أصبحت أرتدي ربطة العنق. أما والدتي، بارك الله في عمرها، فالحمد لله قبلت العيش معي بعدما اجتازت بعض الظروف الصحية.

- هل تعودتم على ارتداء ربطة العنق؟

● صراحة كنت أرتديها فقط عندما أتوجه إلى جلالة الملك، لكنني صرت أرتديها الآن باستمرار لأن أحد المسؤولين قال لي: ما دمت لا ترتدي ربطة العنق فهذا سيساعدنا نحن أيضا على التخلي عنها، فخشيت أن يبدؤوا في التخلي عن ربطة العنق، وربما قد يتعدى الأمر ذلك، فأجد الموظفين يوما ما يأتون للعمل بملابس رياضية ويتخذونني ذريعة. لذلك فضلت التكيف مع ارتداء ربطة العنق على أن يتخذني البعض مثالا للتخلي عن الهندام الرسمي.

- وما هي ممتلكاتكم؟

● أنت تعرفين بأنني لا أملك شيئا، وأن كل ما هو مسجل باسمي تعرفين لمن يعود. لدي مشروع واحد أملك فيه النصف، وهي ورشة بها أربعة عمال، ولم أوقفها حفاظا على رزق العاملين، لأنه مشروع أخسر فيه ولا أربح منه شيئا.

- بعد مجيئكم إلى الحكومة عاد الأمل إلى حزب البديل الحضاري ليستأنف نشاطه السياسي بعد الحل الذي عرفه خلال الحكومة السابقة. ما جديد هذا الملف؟

● لم أتوصل بأي طلب منهم، ولو توصلت بأي طلب ستتم دراسته طبقا للقانون، وسيتم الرد عليهم.

- هل جرت أي اتصالات بينكم وبين جماعة العدل والإحسان بعد تعيينكم رئيسا للحكومة؟

● لا توجد أي اتصالات بيننا سوى الرسالة التي بعثوا بها إلي، وقد قمت بالرد عليهم في البرلمان، وأقول لإخوان العدل والإحسان إن عبد الإله بنكيران أخوكم كما كنتم تعرفونه، فهو

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694
المســـــــاء
الصفحة: 6-7

لم يتبدل ولم يتغير، وهم يعرفون ويستوعبون أنهم مواطنون مثل باقي المواطنين ما داموا محترمين للسلم الاجتماعي، لكن مع الأسف الشديد تصلني بعض الأخبار، التي أتمنى أن تكون مجرد إشاعات حول علاقتهم بالأحداث التي عرفتها تازة أو غيرها [illegible] أكدوا أن لا علاقة لهم بذلك [illegible] يجب أن [illegible] وطني [illegible] ولكن [illegible] كمسؤول عن الحكومة، سأقوم به في مواجهة من خالف القانون.

- ألم تعقدوا أي لقاء مع حركة 20 فبراير؟

● سبق لي أن عقدت لقاء مع حركة 20 فبراير في بداية تأسيسها بصفتي أمينا عاما لحزب العدالة والتنمية، وسبق أن نظم لقاء لمحاورتهم، لكنهم لم يأتوا. وأنا مازلت مستعدا للحوار معهم، ونحن نرحب بمطالبهم التي تتمثل في طلب المزيد من الديمقراطية، ونحن على أتم الاستعداد للجلوس ومناقشتهم حول ملفهم المطلبي، فالشعب المغربي له اختياراته الواضحة، التي صوت عليها من خلال وثيقة الدستور، الذي تم فيه التنصيص على المرجعية الإسلامية وعلى الوحدة الوطنية وعلى الملكية الدستورية، وهي في الوقت نفسه برلمانية وديمقراطية. أما إذا كان هناك من يريد أن يربك هذا البناء فسيتصدى له المغاربة، وأنا في مقدمتهم.

- ألم تجدوا بديلا لوزراء كانوا في الحكومة السابقة مثل أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؟ وما حقيقة طرحكم الاستوزار على مصطفى بنحمزة؟

● الحديث عن تشكيل الحكومة فات وقته، ولكن ما يجب توضيحه أنه بالنظر إلى صلاحيات جلالة الملك في الدستور، فإن لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خصوصية، والسيد أحمد التوفيق له مكانة كبيرة عندي. في البداية لم أكن مع إعادة استوزاره لأنني أعتقد أن العشر سنوات التي قضاها على رأس الوزارة كافية، لكن بعد تقليب الأمر جاء اختياره في الإطار الذي تحدثت عنه، فاقترحته ضمن التشكيلة الحكومية التي عين أعضاءها جلالة الملك.

أما الحديث عن استوزار مصطفى بنحمزة، فقد كان مطروحا واتصلنا به، لكنه اعتذر، وهو بدوره أوصى بالاحتفاظ بأحمد التوفيق على رأس الوزارة.





- وماذا عن إعادة استوزار الأمين العام للحكومة إدريس الضحاك ولوديي الوزير المنتدب للدفاع الوطني؟

● أنا سعيد بأنني اقترحت السيد إدريس الضحاك والسيد عبد اللطيف لوديي، ولم يطلب مني ذلك جلالة الملك ولا أي مستشار له ولا أي مسؤول حزبي، فهذان الوزيران كنت مقتنعا منذ البداية ببقائهما ضمن أعضاء في هذه الحكومة.

- كيف هي علاقتكم بالأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة؟ وهل صحيح أنه سبق أن اقترحتم عليه منصبا؟

● أنا أقدر السيد مصطفى الباكوري، وما كتب بأنني عرضت عليه المسؤولية غير صحيح. لا مشكلة لدي مع الباكوري، وهو يستحق كل خير، وعندما اتصلت به لأهنئه أخبرته بأنني لم أكن أريد له أن يكون أمينا عاما للحزب لأن هذه مهمة صعبة، خاصة بالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة، وسألت الله أن يعينه على تحمل إلياس العماري، وأتمنى له التوفيق في محو الصورة السلبية لحزب الأصالة والمعاصرة، الذي بدا بمظهر حزب يريد أن يهيمن على المشهد السياسي، وإذا استطاع السيد الباكوري أن ينجح في هذه المهمة ويربط معنا علاقة جديدة، فهذا جيد، وأنا أكن له احتراما وتقديرا خاصا، ولم أسمع عنه إلا الخير.

- كيف مرت زيارتكم لقطر؟ وما هي الوعود التي تلقيتموها؟

● سمو أمير قطر احتفى بي احتفاء خاصا، واستقبلني في حفل غداء رفقة زوجته، وجلسنا وقتا طويلا، وكان لطيفا واعتنى بي. ومن خلال حديثه تبين أنه يستوعب جيدا وضع المغرب، وأنه يقدر المغاربة كثيرا ودورهم التاريخي، ويقدر جلالة الملك كثيرا، وأخبرني بأنه مستعد للمساهمة في الاستثمار في المغرب.

- بعد زيارتكم لدافوس هل هناك استثمارات مرتقبة؟

● لا يمكن أن نذهب للقاء ونأتي بالاستثمارات في «قفة». إن جلب الاستثمار يتوقف على ثقة المستثمرين في بلدنا، وعلى اطمئنانهم للاستقرار السياسي الذي يعرفه المغرب، إلى جانب توفر العدالة في الضريبة وتبسيط المساطر الإدارية والفصل العادل والسريع في المنازعات، ونفس الشيء بالنسبة إلى قطر، وسمو الأمير في قطر قال إن بلده على استعداد للاستثمار، وأنه يرغب في تلقي عروض مشاريع، لأن لديه ثقة في الدولة المغربية وفي مؤسساتها.

- لماذا تم تأخير مشروع قانون المالية كل هذه المدة؟

● إن المشروع تأخر لأننا ورثنا وضعا غير عادي، فقد كان لزاما أن يمرر قانون المالية خلال شهر نونبر أو دجنبر على أقصى تقدير، لكن ذلك لم يتم، وسيرنا الواقع بالمراسيم، لكن سيخرج قانون المالية، الذي سيكون مشرفا، رغم الظروف الصعبة الاقتصادية التي تعرفها البلاد، فهناك صندوق التضامن الاجتماعي ومقتضيات الحوار الاجتماعي، الذي سيحتاج إلى 13 مليار درهم، وعدد من مناصب التشغيل، علما بأن كل هذه الإجراءات تتم في المغرب في الوقت الذي توجد دول تنقص عدد الموظفين.

- هناك دراسة لمراجعة نظام الأجور بالمغرب خاصة نظام التعويضات. هل ستطبقون ذلك؟

● هناك منطق مهم هو الرجوع إلى المصلحة الحقيقية والاعتدال، ولا يمكن أن نزيل التعويضات جملة واحدة، لكن الأمر سيكون بالتدريج، لأن الإصلاح صيرورة يحتاج إلى وقت ليقع التنزيل بطريقة إيجابية، ولم يعد ممكنا صرف أموال في غير محلها.

- سبق أن وعدتم بأنكم ستطرحون ملف رشيد نيني على الملك. هل قمتم بذلك؟

● جلالة الملك يعرف هذا، فطلباتي للعفو عن رشيد نيني لم تتوقف، وقد تدخل مصطفى الرميد، بصفته وزيرا للعدل والحريات، عبر مسطرة العفو، ولم تتم الاستجابة لذلك، ربما لأسباب أكثر تعقيدا.

- هل تكيفتم مع البروتوكول؟

● أتدرب عليه شيئا فشيئا، وعندما كنت رفقة سمو أمير قطر طلبت منه أن يعذرني لأنني لم أتعود بعد على البروتوكول، فكان جوابه أن المغرب أول دولة في العالم العربي تتقن البروتوكول.

- وكيف هي علاقتكم بالصحافة؟

● علاقتي بالصحافة جيدة، ويجب أن يطمئن الصحافيون، فأنا أتعاطف معهم وإلى جانبهم. إذ لا تتم الممارسة الديمقراطية إلا بوجود صحافة حرة ومسؤولة، وأريد أن تكون لديهم أحسن الظروف للعمل، ولكنهم ليسوا بشرا فوق البشر، فهم كالمغاربة جميعا ليسوا فوق القانون، وعليهم أن يعرفوا أن الحرية مقرونة بالمسؤولية، وأن المسؤولية مرتبطة بالمحاسبة.

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694

المساء

الصفحة: 7-6

فلا يمكن أن يسمح لصحافي بأن يدمر أسرة أو شخصا ويتسبب في مشكل اجتماعي، ويقول إنه يقوم بعمله، ولكن للصحافي حقه في الحرية وفي المعلومة والمعاملة الحسنة والتقدير اللازم، ولا يمكنني، أنا الذي كنت مديرا لجريدة، أن أتنكر للصحافيين.

– ماهي اللحظة التي يمكن لكم أن تقدموا فيها استقالتكم؟

● أنا لم أعين لأقدم استقالتي، بل لخدمة المغرب، وسأستقيل في الظرف الذي سيسبب فيه وجودي على رأس الحكومة إضرارا ببلدي.

– هناك من يصف خطابكم بالتلقائي والخالي من لغة الخشب وبأنه خطاب يحبه عدد من المغاربة، بينما هناك من يصفه بالشعبوي. هل مع مرور الوقت سيصبح خطابكم رسميا؟

● أصبحت مع المسؤولية أحتاط أكثر عند الحديث، ولكن لا أعتقد أن طبيعة خطابي ستتغير. ومن أراد أن يصف خطابي بالشعبوي فهو حر، إذ ما يهمني أن يفهمني المجتمع ويصل خطابي إليه. وعلى ذكر هذا الموضوع، عند حديثي إلى جلالة الملك أطلب منه السماح إذا ما حصل أي ارتباك لأن هذه هي طبيعتي، فقال لي ذات مرة : «يجب أن تظل كما أنت على طبيعتك ولا تغيرها».

– لكن محيطكم سيظل يسدي لكم النصائح بهذا الخصوص؟

● المحيط ينصح و«حيوط الجامع كدير اللي بغات».

رئيس الحكومة: «الماتش مع الهمة سالا»

– وكيف هي علاقتكم بالملك محمد السادس؟

● علاقة ممتازة، وأنت تعرفين جيدا موقفي من الملكية كنظام، وموقفي من شخص جلالة الملك، بالخصوص، الذي أحبه وأقدره وأحترمه وأعامله بصفتي مواطنا يتعامل مع ملكه، كما أنه رئيسي المباشر، بصفتي رئيس الحكومة، وأنا أعامله بكل توقير واحترام، وسأكرر أن معاملته معي غاية في اللطف، ومن لا يعجبه هذا فذاك شأنه.

– وكيف هي علاقتكم بمستشاري الملك؟ ومن منهم الأكثر اتصالا بك؟

● فؤاد عالي الهمة يتصل بي أكثر من باقي المستشارين، وقد كنا في السابق "مكارعين"، ولكن "سالا الماتش" بعدما عينه جلالة الملك مستشارا في الديوان الملكي وعينني رئيسا للحكومة، إذ لم تعد له صفة حزبية داخل حزب الأصالة والمعاصرة لأتواجه معه، وهو الآن يبلغني اتصالات جلالة الملك أو يناقش معي بعض المواضيع أو أتصل به عندما أرغب في إيصال رسالة إلى جلالة الملك عن طريقه.

عموما اتصالاتي به محدودة، وربما اتصالاتي المباشرة بجلالة الملك أكثر من اتصالاتي بمستشاره فؤاد عالي الهمة. وهناك من عاب علي موقفي من الهمة، لكن ما يجب أن يعرف أن مهاجمتي للهمة بشراسة كانت لها ظروفها الخاصة عندما كان في حزب الأصالة والمعاصرة، ولكن بعدما عين مستشارا للملك وطلب مني أن نبدأ من الصفر استجبت لطلبه، إذ أن خصومتنا كانت سياسية ولم تكن أبدا شخصية لأن العلاقات الإنسانية بيننا كانت قائمة حتى في عز الخصومة السياسية.

التاريخ: 2012/03/06
العدد 3700
الصباح
الصفحة: 2

قانونا الإضراب والنقابات قبل نهاية السنة

وزير التشغيل ينتقد إخراج لائحة "الكريمات" ويقول "هذا ليس من أخلاقي"

تعهد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني، بالإفراج عن مشروعي القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب، وقانون النقابات، قبل نهاية السنة الجارية، وذلك ضمن رزنامة مشاريع قوانين بلغت 15 قانونا تعرضها الوزارة، خلال الأشهر المقبلة، على مسطرة المصادقة النهائية.

ونفى سهيل، في لقاء مع صحافيي "إيكو ميديا" صباح أمس (الاثنين)، أن يكون تسلم هدية مسمومة بمجازفته بتقلد حقيبة وزارية برهانات تصطدم مباشرة مع مطالب التشغيل والعطالة والأزمة الاقتصادية. ووصف القيادي في حزب التقدم والاشتراكية "مهمته بالرائعة والجميلة"، مؤكدا أنه سعيد بمساهمته ضمن الفريق الحكومي وباقي الشركاء، في المساهمة في حل الإشكالات المطروحة وفق مقاربة مندمجة وتشاركية تهم جميع القطاعات الحكومية.

وعلق وزير التشغيل والتكوين المهني على تعهد البرنامج الحكومي بخفض معدل البطالة في 8 في المائة في أفق 2016، باعتباره طموحا مشروعا يعكس إرادة سياسية حقيقية في تجاوز معضلة التشغيل، مؤكدا أن الظرفية الاقتصادية والمالية تعرف بعض الانكماش غير المساعد، كما أن هذه النسبة تتطلب توفير عدد من الشروط والإمكانيات، لكن يجب أن يكون لدى البعض الحق في الشك للوصول إلى هذا المعدل، بالقدر الذي لدى الحكومة الحق في العمل للوصول إليه.

واعتبر سهيل أن حق الإضراب أحد الحقوق المشروعة المنصوص عليها في الدستور للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأجراء، لكن هذا الحق ينبغي أن يرفق بنص تنظيمي لبيان الشروط والإجراءات، حتى لا يتحول إلى "أبغض الحلال"، أو الوسيلة الوحيدة للاحتجاج، في تغييب لمبدأ التدرج في الأشكال الاحتجاجية المعمول به نقابيا.

وقال إن ظروفا موضوعية حالت دون إخراج هذا القانون التنظيمي وقد آن الأوان، اليوم، لاعتماده آلية تنظيمية لحفظ وصيانة حقوق المشغلين والأجراء، مؤكدا أن الحكومة مطالبة بتبني منطق شجاع وجريء في القطاع

أيام الإضراب، لأنه لا يعقل أن نؤدي أجرا لعامل مضرب"، أو على الأقل تعويض أيام الإضراب بأيام عمل في وقت لاحق.

وعبر وزير التشغيل والتكوين المهني عن رفضه أسلوب المفاوضات الجماعية بإشهار المسدسات والهراوات وأسلوب لي الذراع الذي تعتمده بعض الأقليات النقابية، في إشارة إلى سلسلة من الاقتحامات واحتلال المرافق العمومية والخاصة وتوقيف العمل بعدد من الوحدات الإنتاجية، ما يهدد بتوقف الدورة الاقتصادية وهروب

رأسمال والمستثمرين.

وبخصوص الحماية الاجتماعية، رفض عبد الواحد سهيل استمرار ما وصفه بنظام الأبارتايد الاجتماعي، أو نظام التمييز الاجتماعي، في إشارة إلى وجود قطاعات واسعة من المستخدمين خارج نظام التغطية الاجتماعية المؤمن من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ملحا على ضرورة تفعيل آليات المراقبة والتفتيش والمتابعة.

يوسف الساكت

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 4604
الأحداث المغربية
الصفحة: 8

أكاديمية الجديدة .. تنفي

بعثت أكاديمية الجديدة ببيان توضيحي إلى الجريدة، ترد فيه على المقال الصحفي الصادر بتاريخ 10 يناير المنصرم تحت عنوان «ثانوية الورد باثنين هشتوكة بدون أمن»، حيث أشار التوضيح أن «المعطيات الواردة، التي أرجعت أسباب ما ادعته انفلاتا أمنيا تعيشه ثانوية «الورد» إلى الاكتظاظ والنقص في الأطر الإدارية، تبقى مجانبة للحقيقة والواقع، أما بالنسبة للنقص في الأطر الإدارية فالمؤسسة تتوفر على مدير وحارسين عامين للخارجية وحارسة عامة للداخلية توجد في رخصة مرضية طويلة الأمد. بالنسبة للأمن الداخلي فالنيابة توفر على حارسين وأعوان رسميين وأعوان النظافة. أما مسألة الأمن خارج المؤسسة فيبقى خارج اختصاصات النيابة، التي تلقت عدة شكايات بشأن الاعتداء والتخريب من قبل الغرباء، قامت بتوجيهها إلى الجهات المختصة...».

15

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 4604
الأحداث المغربية
الصفحة: 8

نيابة إقليم الحسيمة.. ترد

توصلت الجريدة برد من النائب الإقليمي بالحسيمة حول المقال المعنون بـ«احتجاج تلاميذ أمام نيابة الحسيمة» المنشور بتاريخ 23 فبراير الماضي، والمتعلق باحتجاج تلاميذ ثانوية «الإمام مالك» يوم 22 فبراير الفارط على عدم تلقيهم دروسا في مادة اللغة العربية نظرا لإضراب أساتذتهم عن العمل احتجاجا على نقل أستاذة، حيث ورد في التوضيح أن «تكليف أستاذة اللغة العربية من ثانوية «الخزامى» بمركز المعلمين بالحسيمة كان نتيجة انتقائها من طرف لجنة وبناء على مذكرة، كما تم تكليف أستاذة من ثانوية «الإمام مالك» كونها فائضة للتدريس بثانوية «الخزامى»، الشيء الذي جعل الأساتذة يتوقفون عن التدريس بدعوى التضامن مع الأستاذة المكلفة ونتج عنه احتجاج التلاميذ، وعليه تمت تسوية المشكل، حيث تسير الدراسة بالمؤسسة بشكل عاد».

16

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 4604
الأحداث المغربية
الصفحة: 8

نيابة تارودانت.. توضح

قدمت نيابة التعليم بتارودانت توضيحا كتابيا إلى جريدة «الأحداث المغربية» حول المقال المعنون بـ«مؤسسة تعليمية في وضعية متدهورة بتارودانت»، المنشور بتاريخ 25 فبراير 2012. وقد جاء في الرد أن «فرعية توك الخير بمجموعة مدارس تسدرمت بالجماعة القروية تسراس، تضم حجرتين دراستين وتستقبل 68 تلميذا من الروافد القريبة.. وأن مصالح وزارة التربية الوطنية بتارودانت أعدت برنامجا توقعيا لإصلاح جميع الفرعيات، حيث تم إنجاز أشغال إصلاح أربع حجرات بكل من فرعيتي إدخسن وادوكان وسكنتين بمركزية المجموعة (بوتوكا) وذلك برسم سنة 2010..». وبخصوص الأستاذة التي استفادت من رخصة الولادة، حيث غادرت المؤسسة في الحركة الانتقالية الاستثنائية، وقد تم ضمان تمدرس التلاميذ باتخاذ إجراء محلي من طرف إدارة المؤسسة.

17

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 4604
الأحداث المغربية
الصفحة: 8

نيابة التربية بالفحص أنجرة.. تكذب

توصلت جريدة «الأحداث المغربية» بتكذيب من نائب وزارة التربية الوطنية بالفحص أنجرة حول المقال الصادر بتاريخ 24 فبراير الماضي تحت عنوان «تسمم تلاميذ داخلية بمنطقة تغرمت»، حيث اعتبر التوضيح أن ما جاء في المقال «بلاغ خاطئ»، مفندا المعطيات المنشورة بالقول إن «وقائع الحدث تعود حسب إفادة كل من مدير إعدادية «تغرامت» ورئيس المركز الصحي وتصريح مندوب الصحة بالإقليم، أن تلميذة تدرس بالسنة الأولى إعدادي أصيبت بغثيان وإغماء يوم الأربعاء 22 فبراير الفارط في الفترة الصباحية، مما ينفي بشكل قاطع وجود أي حالة تسمم.

وجدير بالذكر أن الإعدادية تتوفر على 10 حجرات دراسية ومطعم مدرسي يقدم وجبة الغذاء فقط للتلاميذ الممنوحين».

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 22226
العلم
الصفحة: 9

السمارة

الدورة الثالثة للندوات الجهوية الخاصة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

تعزيز دور اللامركزية كخيار استراتيجي في تدبير منظومة التربية والتكوين

احتضنت قاعة الأنشطة التربوية بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، يوم الأربعاء 29 فبراير 2012، أشغال الدورة الثالثة للندوات الجهوية الخاصة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وترأس أشغال هذه الندوة محمد لعوينة، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، وعبد الحق الحياني، مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، كما حضرها بالإضافة إلى أعضاء الفريق المركزي، نائبة ونواب الوزارة بنيابات كلميم، طاطا، السمارة، طانطان وأسا الزاك، إلى جانب رئيس قسم الشؤون التربوية والخريطة المدرسية والإعلام والتوجيه بالأكاديمية، والمنسق الجهوي والمنسقون الإقليميون والرؤساء الجهويون للبرنامج الإستعجالي.

وقد ثمن مدير الأكاديمية، في كلمته الافتتاحية، هذه المقاربة الجديدة التي تنهجها وزارة التربية الوطنية في علاقتها مع الأكاديميات الجهوية، والمتمثلة في تنظيم ندوات جهوية على صعيد كل أكاديمية، معتبرا ذلك دعما للمجهودات المبذولة في تعزيز نهج اللامركزية واللاتركيز.

وذكر المدير بالسياق المتميز الذي تنعقد فيه هذه الندوات، والذي يتزامن مع التحولات المتسارعة التي تعرفها بلادنا، وأبرز المكانة الهامة التي أولتها الحكومة الجديدة لقطاع التربية الوطنية، مضيفا بأن هذه الندوات تنعقد في سياق السعي إلى تثبيت ما تم تحقيقه خلال السنوات الثلاث من البرنامج الاستعجالي، ومواصلة تنفيذ مشاريعه بما يضمن ترسيخ العلاقة التعاقدية بين الإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية في ظل حكامة مالية جيدة تؤطر عمليات الإعداد لميزانية سنة 2012.

وأشار المدير في معرض كلمته لمختلف جوانب القوة وما يوازيها من إكراهات وصعوبات في تنزيل مشاريع البرنامج الإستعجالي الجهوي خلال الفترة من 2009 إلى 2011، ومن أبرز الصعوبات المطروحة شساعة الجهة وبعدها عن المركز، وغياب مكاتب دراسات ومهندسين ومقاولات مؤهلة بالجهة، إلى جانب ضعف الاستثمار في قطاع التعليم الخصوصي، والتعقيدات المطروحة على مستوى وضعية العقار، وارتفاع تكلفة البناء، فضلا عن ارتفاع تكلفة التكوين بسبب عدم استقرار الأطر التوظيفات المباشرة.

من جهته تطرق عبد الحق الحياني، مدير الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط، لأهمية تنظيم هذه الندوات التي تعد تكريسا لسياسة القرب والنهج التشاركي المعتمد من طرف وزارة التربية الوطنية، والتي تندرج في إطار مقاربة جديدة تروم تحقيق مواكبة ميدانية للأكاديميات عن قرب وتشخيص الاكراهات واقتراح الحلول الممكنة لتجاوزها، وإبراز المكتسبات والوقوف على الإكراهات الإستراتيجية في تنفيذ المشاريع، وتقييم الحصيلة المرحلية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى من البرنامج الإستعجالي، وكذا الإعداد لعقد دورة المجالس الإدارية برسم سنة 2012.

وبعد تطرقه للمجالات الستة ذات الأولوية، أبرز مدير الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط توجيهات وزير التربية الوطنية الرامية إلى تعزيز دور اللامركزية كخيار استراتيجي في تدبير منظومة التربية والتكوين.

وتميزت الفترة الصباحية لأشغال ندوة التأطير الميزانياتي بإلقاء عرض من قبل كل من المنسق الجهوي للبرنامج الإستعجالي ورئيس مصلحة الشؤون الإدارية والموارد البشرية والاتصال، تطرقا فيه لأهم عناصر التقييم والحصيلة المرحلية لتنفيذ المشاريع برسم سنوات 2009-2011، كما تم خلاله إبراز أهم المكتسبات وكذا الصعوبات الاكراهات التي طبعت التنزيل الميداني لمشاريع البرنامج الإستعجالي، أعقبه نقاش عام مستفيض لأهم مضامين ومحاور العرض.

وشكل العرض الذي ألقي خلال الفترة المسائية حول أولويات برنامج العمل والميزانية برسم سنة 2012، فرصة لتدارس عناصر الميزانية لمختلف المشاريع والتفاوض بشأنها من قبل الفريق المركزي من جهة، والأطر المشرفة على تدبير مشاريع البرنامج الإستعجالي على صعيد الأكاديمية من جهة ثانية، وتحيين المعطيات المتضمنة بالعرض تماشيا مع المشاريع ذات الأسبقية، واستحضارا كذلك لخصوصيات الجهة وحاجاتها الملحة، في مسعى لتحقيق المصلحة الفضلى للمدرسة والتلميذ(ة) بالدرجة الأولى.

محمد العقاد

19

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 828
أصداء
الصفحة: 6

اتفاقية شراكة بين نيابة للتعليم بصفرو والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية

تحت شعار: ترسيم اللغة الأمازيغية دعم للوحدة في التنوع بالمغرب، نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 21فبراير 2012ندوة علمية عرفت مشاركة متميزة كما ونوعاً.

وقد شكلت الندوة فرصة للمناقشة وتبادل الراي بين مختلف الفاعلين والمهتمين.

إلى ذلك وبالإضافة إلى كلمات الافتتاح التي ألقاها عميد المعهد والمدير العام لليونسكو والسيدة الكاتبة العامة للجنة الوطنية المغربية لليونسكو، تضمن برنامج الندوة أربع مداخلات تعرف بالمجهودات المبذولة من قبل المعهد وشركائه للحفاظ على اللغة الأمازيغية والنهوض بها في مجالات التهيئة اللغوية وتأهيلها لولوج مختلف مسارات التربية والتكوين.

في هذا الإطار قدم ذ. خالد لعنصر مداخلة حول "اللغة الأم والمعيرة" باللغة الانجليزية واستعرض ذ . محمد البغدادي : تدريس اللغة الأمازيغية بين المكتسبات والتحديات، فيما تطرق ذ .عبد الله قاسي لـ : دور اللغة الام في بناء شخصية المتعلم : تدريس الامازيغية نموذجا. أما ذ. فؤاد ساعة فقد استشرف آفاق التكوين الجامعي في اللغة الامازيغية.

وقد تميز الاحتفال باليوم العالمي للغة الامازيغية بتوقيع اتفاقية شراكة للتعاون بين نيابة التعليم بصفرو والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية وقعه كل من السيدة نائبة وزارة التربية الوطنية بإقليم صفرو والسيد أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الامازيغية .

20

التاريخ:2012/03/06
العدد. 2394
النهار المغربية
الصفحة:7

الفقيه بن صالح

مراكز لتكوين المدرسين بالتعليم الخصوصي

في سياق تنفيذ مخطط البرنامج الاستعجالي ولاسيما المشروع الرامي إلى تأهيل الموارد البشرية وتنمية قدراتها ومهارتها، نظمت مدارس ابن حزم للتعليم المدرسي الخصوصي بسوق السبت التابعة لإقليم الفقيه بن صالح، مؤخرا، حفل افتتاح مشروع برنامج أكاديمية التدريس.

ويهدف هذا المشروع "الذي أطلق بمبادرة من وزارة التربية الوطنية بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومنظمات وجمعيات التعليم الخاص بالمغرب" إلى إنشاء مراكز لتكوين المدرسين والمدرسات بالتعليم المدرسي الخصوصي بغية تأهيلهم وتجديد معارفهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم المهنية.

وقد تم خلال هذا الحفل التأكيد على أهمية هذا المشروع والآفاق التي يفتحها في وجه تلامذة المنطقة، منوهين بالجهود التي بذلت من طرف جميع الفاعلين الذين ساهموا في إعداد هذا المشروع، وعبروا عن الأمل في أن يحظى المشروع باهتمام كل العاملين في الحقل التربوي ويساهم في الارتقاء بجودة الحياة المدرسية.

انعقاد الدورة الثانية للأطفال البرلمانيين لجهتي فاس بولمان ومكناس تافيلالت

افتتح، يوم الجمعة المنصرم، بايموزار كندر، الدورة الجهوية الثانية للأطفال البرلمانيين لجهتي فاس بولمان ومكناس تافيلالت، بالتأكيد على دور برلمان الطفل في ترسيخ قيم المواطنة.

وأكد المشاركون في افتتاح هذه الدورة المنظمة تحت الرئاسة الشرفية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والمرصد الوطني لحقوق الطفل أن برلمان الطفل أضحى بالفعل مدرسة للتربية على قيم المواطنة والتسامح والديمقراطية والتنشئة الحقوقية وتفعيل حقوق المشاركة لدى الأطفال.

وأبرز والي جهة فاس بولمان، محمد غرابي، في هذا الصدد، أن برلمان الطفل يعد لبنة أساسية في بناء صرح التنمية الديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون ومجالا خصبا لتربية الأجيال على قيم المواطنة، داعيا الأطفال البرلمانيين إلى المساهمة في توطيد ثقافة الديمقراطية والاهتمام المبكر بالشأن العام من أجل بناء مغرب حداثي ومتطور برجالاته ونسائه وأطفاله.

من جهته أكد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة فاس بولمان، محمد ولد دادة على المكانة التي تحتلها مضامين التربية على الديمقراطية في مشروعها التربوي الجهوي، مشيرا إلى أن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ستعمل جاهدة على جعل التلميذ في صلب مخططاتها التربوية وتعميق تجربة المجلس الجماعي للأطفال وإحداث نواد تربوية بالمؤسسات التعليمية تهتم، بالخصوص، بالتربية على المواطنة والصحة والبيئة والإعلام وحقوق الإنسان.

أما ممثل المرصد الجهوي لحقوق الطفل، ناصر متيوي، فأكد أن هذه الدورة الجهوية الثانية لبرلمان الطفل تروم الوقوف على ما جرى تحقيقه من إنجازات تهم الصحة العقلية والنفسية للطفل، ومواجهة ظاهرة العنف بالوسط المدرسي، ومساعدة الأطفال في وضعية صعبة.

وابرز متيوي أن هذه الدورة التي شارك فيها 43 طفلا برلمانيا تعد فرصة تجمع الأطفال البرلمانيين والبرلمانيات لجهتي فاس بولمان ومكناس تافيلالت لمناقشة مختلف المواضيع والقضايا، التي تنشد الارتقاء بمجال الطفولة

22

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 828

أصداء

الصفحة :11

تازة: اكزناية الجنوبية تايناست تستفيدان من حافلات للنقل المدرسي

في إطار البرنامج الاجتماعي لوزارة التربية الوطنية الذي يستهدف دعم تلقي خدمات التمدرس بالعالم القروي، والتخفيف من معضلة الهدر المدرسي، بالإضافة إلى رهان الرفع من نسبة إقبال الفتاة المتمدرسة على متابعة التلقي المؤسساتي في الطور الإعدادي، إلى جانب ما تم الاشتغال عليه كتدخلات لفائدة الإطعام المدرسي، الداخليات، المنح الدراسية، الزي الخاص بالمتعلمات والمتعلمين من الأطفال، هناك النقل المدرسي، حيث بالإضافة إلى الاستفادات المتعلقة بالدراجات العادية والتي شملت عدة مؤسسات تعليمية بالعالم القروي بالسلكين الابتدائي والاعدادي، تم تخصيص حافلات للنقل المدرسي، كانت موضوع اللقاء الذي استضافته نيابة وزارة التربية الوطنية بتازة مؤخرا، بحضور السلطات المحلية ممثلة في رؤساء دائرتي تايناست واكنول، ورؤساء الجماعات هذا بالإضافة إلى عدد من الفاعلين من المجتمع المدني والوسط التربوي ورجال الإعلام.

للتذكير، فالاستفادة في برسم الموسم الدراسي السابق 2010واستهدفت في العمق المناطق ذات الحاجة الموضوعية لهذه الخدمات المدرسية، حيث البعد المجالي والهدر المدرسي، وتشتت الدواوير وصعوبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الإعدادية.

وفي كلمة له بالمناسبة تحدث ممثل الوزارة الوصية بالاقليم عن الجهود النوعية والإجراءات المتخذة التي تقوم بها المصالح المركزية الجهوية والإقليمية لدعم التمدرس بالعالم القروي بكيفية خاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، مستحضرا في نفس السياق الاوراش المفتوحة والتي تخص مساحات هامة من البنايات المدرسية وفي جميع الأسلاك التربوية وبالوسطين الحضري والقروي. هذا بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بعدد من المشاريع والمبادرات الخاصة بالمؤسسات الجماعية في أفق الهيكلة الترابية للتعليم بالوسط القروي من خلال حسن التدبير والحكامة الجيدة.

وبنفس المناسبة تم استحضار رهان الدعم الاجتماعي للوزارة الوصية من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتأمين التمدرس إلى حدود سن الخامسة عشرة، هذا بالإضافة إلى التخفيف من التباينات والفوارق السسيو اقتصادية بالعالم القروي وضمان الحق في تمدرس الجميع من الأطفال.

الحافلات الثلاث الخاصة بالنقل المدرسي التي استفاد منها الإقليم،هي دفعة أولى من مجموع عشر حافلات اقتنتها الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالحسيمة عن موسم 2010 وهناك حصة أخرى جديدة خاصة بموسم 2011سيستفيد منها الإقليم في انتظار تحديد الجماعات القروية التي ستستفيد من هذه الحصة خلال الشهور القليلة القادمة، مع الإشارة إلى أن هناك معايير يتم اعتمادها لتحديد المناطق المستفيدة خاصة ما يتعلق بصعوبة التحاق الفتيات بالمؤسسات الإعدادية لأسباب ترتبط بمسالة بعد السكن عن هذه المؤسسات.

ومن جملة ما تم الحديث عنه في هذا اللقاء، من الناحية التقنية أهمية التفكير في بلورة وإعداد بطاقات تخص كيفية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المدرسية، وذلك لتوسيع وعاء النقل المدرسي بالعالم القروي هذا بالإضافة إلى القيمة المضافة للانفتاح على الشراكات لدعم انخراط الشباب المقاول والمستثمر في النقل المدرسي

وفي ختام هذا اللقاء كان هناك نقاش مفتوح وتدخلات لعدد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الذين نوهوا بالتجربة، واعتبروها ذات قيمة اجتماعية تربوية وإنسانية فيها التفاتة معبرة وإيجابية لفائدة أطفال العالم القروي، رغم أنها تبقى غير كافية بالنظر لاحتياجات العالم القروي وعليه فان هذا الرهان يتوقف على تدخلات وجهود الجميع عبر الشراكات والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني في الداخل والخارج، والتنسيق مع الجالية المغربية المقيمة بأوروبا للاستفادة من إسهاماتها كما حصل في عدة مناطق من المغرب.

حافلات النقل المدرسي الثلاث التي استفاد منها إقليم تازة، وتحديدا جماعتي اكزناية الجنوبية تايناست تم تسليمهما للمستفيدين منها بحضور السلطات المحلية. وهي حافلات من النوع الجيد تتوفر كل واحدة منها على حوالي ثلاثين مقعدا مخصصا لفائدة الأطفال كما أنها مكيفة وستساهم في تخفيف العبء ليس فقط عن الأطفال المتمدرسين بالعالم القروي، وإنما كذلك عن دور الطالبة والطالب، حيث أن تيسير التنقل سيترك فرصا للاستفادة من هذه المؤسسات التربوية التي توفر خدمات هامة في مجال الرعاية الاجتماعية لفائدة المعوزين خاصة.

* عبد السلام انويكة

23

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 22226

العلم

الصفحة: 9

تازة

دعم جماعات بحافلات للنقل المدرسي



من الأرشيف

انعقد بمقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية تحت إشراف النائب الإقليمي للوزارة الأستاذ أحمد امريني اجتماع حضره إلى جانب رؤساء المصالح النيابية كل من رئيس دائرة تاناياست ورئيسي جماعتي اجزناية الجنوبية وتاناياست بالإضافة إلى رئيس رابطة جمعيات آباء وأولياء التلاميذ وفعاليات من المجتمع المدني. وقد خصص هذا اللقاء لتسليم حافلتين للنقل المدرسي من نوع ستروين جامبر للجماعتين المذكورتين. وتندرج هذه المبادرة في إطار مشاريع الدعم الإجتماعي الذي يروم القضاء على الهدر المدرسي وضمان تكافؤ الفرص وبالتالي تخفيف العبء على ساكنة بعض الجماعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتضاريس الوعرة. كما تجدر الإشارة إلى أنه قد سبق لجماعتي كلدمان وباب مرزوقة أن استفادتا من وسيلتي نقل مدرسي وأن كل ما تم تسليمه يرتبط بميزانية 2010 على أمل تزويد جماعات أخرى استقبالا من خلال الحصة المتعلقة بميزانية 2011. وقد اختتم اللقاء بالتسليم الفعلي لمفاتيح الحافلتين لرئيسي جماعتي تايناست واجزناية بمعاينة كل الحاضرين.

عبد اللطيف اليعقوبي

24

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 22226
العلـــــم
الصفحة: 11

تحالف مدني من أجل المدرسة المغربية

احتضنت نيابة وزارة التربية الوطنية بالرباط يوم الأربعاء لقاء تواصليا حول انطلاق مشروع التحالف المدني من أجل المدرسة المغربية المنظم من طرف نيابة وزارة التربية الوطنية بالرباط ومشروع سند للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنتدى المواطنة بحضور عبد الرحمان بلزيد، النائب الإقليمي للوزارة وممثلين عن مشروع سند ومنتدى المواطنة ورؤساء جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني وممثلين عن ولاية جهة الرباط سلا زمور زعير والمصالح الخارجية بالرباط وعدة فعاليات مهتمة بالحقل التربوي.

وقد تناول النائب الإقليمي للوزارة كلمة في البداية متوجها بالشكر لجميع الحاضرين من مدراء ورؤساء جمعيات الأمهات والآباء وأولياء التلاميذ ورؤساء جمعيات النسيج الجمعوي المدني على الحضور المكثف والمشاركة الفاعلة في هذا اللقاء التواصلي الذي يعتبر ثمرة شراكة ناجحة بين نيابة الرباط ومشروع سند ومنتدى المواطنة، مذكرا بالهدف من هذا المشروع الذي يروم مصاحبة جمعيات الآباء في مسلسل تقوية القدرات وتعبئة الفاعلين حول المدرسة العمومية من أجل تأهيل وظائفها والرفع من درجة المشاركة في تعزيز قيم المواطنة وفتح نقاش عمومي محلي يسمح للفاعلين بمن فيهم الأسر وجمعياتهم أن يصبحوا شركاء حقيقيين في تدبير المؤسسات التعليمية وتمكين الأسر عبر جمعياتهم من المساهمة في مسلسل تقوية الديمقراطية والتربية المواطنة، داعيا الجمعيات العاملة بالمؤسسات التعليمية بالعاصمة إلى المشاركة الواسعة في أنشطة المؤسسات التعليمية وتوسيع دعمها ومساندتها للمؤسسات التعليمية.

وقد أشار فانسون كاربونو مدير مشروع سند من جهته، عن عزمه مساندة المجتمع المدني وجمعيات الآباء والأمهات وأعضاء مجالس التدبير كشركاء للمشروع عن طريق المصاحبة والتتبع في إطار التشبيك وتقديم كافة أشكال الدعم التقني والتنظيمي لهذه الجمعيات، مؤكدا على أن مشروع سند الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمعية شركائه يسهم في توسيع وتعزيز دينامية الحوار المجتمعي والمرافعة حول قضايا الشأن العام بالمغرب من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني والاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويندرج هذا المشروع في إطار التعاون الثنائي بين حكومتي المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية وتنجز أنشطة المشروع، الممتد من يونيو 2009 إلى ماي 2012 من طرف مؤسسة مانجمنت سستمز إنترناشنل (MSI).

أما ممثل منتدى المواطنة فقد ألح على أهمية التدبير التشاركي والجماعي للشأن التربوي وعلى أهمية تفاعل جهود كافة المتدخلين المكونة للمجتمع المدرسي من تلاميذ وأطر تربوية وإدارية وأسرة ومكونات المحيط المدرسي الاقتصادية والاجتماعية والسلطات المحلية والهيئات والمقاولات والجمعيات لتأهيل المدرسة وتعزيز قدراتها وتحسين مردوديتها وجعلها مفعمة بالحياة، متفتحة على محيطها ومتفاعلة معه، خصوصا وأن هناك مجموعة من المعيقات تواجه العمل الجمعوي كضعف المشاركة المدنية في الشأن المدرسي وانحسار النقاش العمومي حول المدرسة وفتور مساهمة جمعية الآباء في تنشيط النقاش العمومي حول المدرسة.

بعد ذلك قدمت خديجة رمرم ممثلة مشروع سند عرضا حول المشروع تضمنت محاوره النقط التالية:

- تشخيص وضعية الإدارة التربوية وجمعيات الآباء.
- تشخيص أوضاع الجمعيات الشريكة (شبكة التطوير المدرسي).
- تكوين أعضاء جمعيات الآباء والأمهات والمديرين في مشروع المؤسسة ودعاماته.
- دعم تقني لأعضاء القيادة التربوية في التواصل وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- دعم سيرورة التشبيك بين جمعيات الآباء والأمهات (الفيدراليات).
- مواكبة سيرورة إرساء ميثاق العلاقة بين الأسرة والمدرسة.

25

التاريخ:2012/03/06
العدد: 22226
العلـــــــم
الصفحة:11

ابتكار أساليب جديدة لاستعمال الوسائط الإعلامية في التكوين والتقاسم.

وقد عبر المتدخلون في النقاش المفتوح بهذه المناسبة من مديرين ورؤساء جمعيات عن استعدادهم للمشاركة في قضايا تحسين جودة التربية وفق مقاربة مجالية وثمنوا عاليا مشروع سند، معتبرين إياه فرصة سانحة لتدعيم وتمتين أواصر التعاون والتكامل بين المؤسسة والأسرة.

هذا وستتلو هذا اللقاء التواصلي عدة أنشطة تتمثل في عقد دورات في تدبير مشروع المؤسسة لتقاسم المكتسبات التكوينية والتجارب بين كل الفاعلين التربويين وشركاء المدرسة وتنظيم أيام احتفالية للأبواب المفتوحة بمشاركة الآباء والأمهات.

التاريخ: 2012/03/06
العدد:..... 8118

الصحراء المغربية

الصفحة: 6

مهرجان لمحاربة التدخين بين التلاميذ بتمارة

■ «المغربية» . نظم «المركز المغربي أمان» أخيرا، بثانوية المعتمد بن عباد بتمارة، «مهرجان أمان للصحة والفن» في خطوة تجعل الفن في خدمة الصحة والعقل السليمين بالوسط المدرسي، بمشاركة نخبة من الفنانين والمسرحيين والتشكيليين المغاربة ورياضيين مرموقين. وشمل المهرجان، الذي نظمه المركز المغربي «أمان»، المهتم بقضايا محاربة آفة المخدرات لدى فئة التلاميذ، تنظيم مسابقات رياضية في الملاكمة التربوية بشراكة مع «جمعية رباط الفتح الرياضي»، وعروضا استعراضية في التايكواندو والأيكيدو والأيكيبدو. إضافة إلى حملات للفحص الطبي وأخرى تحسيسية عن أضرار التدخين. كما شمل البرنامج، حسب الملف الصحافي للمركز المغربي أمان، تنظيم ورشة مفتوحة في الارتجال وتمارين في فن الدراما نشطها أعضاء محترف (الفن تنمية) وطاولة مستديرة حول دور المسرح في التوعية وفقرات أخرى في الفن التشكيلي والخط العربي والموسيقى والغناء والمديح والسماع.

ونظمت أيضا، حسب المنظمين، مباريات في الملاكمة التربوية تحت إشراف الجامعة الملكية المغربية للملاكمة، شارك فيها أبطال مغاربة وحكام عالميون وفريق تقني وطني متخصصون في التيكواندو، وعروض استعراضية في الأيكيدو والهابكيدو.

وهمت الأنشطة الخاصة بالصحة، التي أشرف عليها دكاترة مختصون، الكشف الصحي عن اللثة والأسنان والصدر والقلب، وحملة تحسيسية عن أضرار التدخين، وإخضاع العديد من التلاميذ لقياس اللياقة البدنية.



تلاميذ يحاربون التدخين بالرسم (خاص)

«الطريق المبهم»

وشمل المهرجان نشاطا سينمائيا، تمثل في عرض فيلم غنائي «الطريق المبهم» يتناول موضوع «آثار التدخين على المدرسة والأسرة للمخرج محمد بقيرح، وأداء الفنان المخطوبي، وتشخيص الفنانين أنور الجندي، ومحمد الناجي، ومونية الحارثي وعفراء الحضري، وهو من تصوير يوسف بولعيون، ومونطاج مصطفى الريفي.

أما في مجال الفن التشكيلي، فتلقى التلاميذ دروسا تطبيقية من خلال الرسم المباشر أمام الجمهور بتنسيق مع الرسام عثمان الشملالي، صاحب أكبر لوحة في العالم (99 مترا) وآخرون مهتمون بالخط العربي، تحت إشراف الفنان نعيم اريس.

وكان رواد هذه التظاهرة الثقافية الكبرى على موعد مع الغناء الهادف والموسيقى، من خلال الفنانة ليلى لمريني في ميدان اللحون، وتوتوش القيلالي في مجال المديح والسماع.

وتسعى هذه التظاهرة الفنية، حسب المنظمين، إلى فسح المجال أمام التعبير عن طاقات الشباب، خاصة المتمدرس منه، في مجالات الإبداع الفني والأدبي وتوجيهها للمساهمة في التوعية بمخاطر المخدرات، التي تزداد وتيرة تهديدها لمؤسسات التربية والتكوين.

واستهدف هذا النشاط الذي يندرج ضمن مقاربة شمولية تتضمن محطات عديدة، في خطوة أولى تلاميذ الثانويات بجهة الرباط سلا زمور زعير. وقالت رئيسة «المركز المغربي أمان»، لرحيمة توبراس، إن اختيار مجموعة من الألوان الفنية خلال هذا المهرجان التحسيسي يتوخى التوعية بمخاطر التدخين، الذي يعد بوابة لتعاطي المخدرات، مضيفة أن تلاميذ المؤسسات الإعدادية يعدون الأكثر عرضة لهذه الآفة، وأن محاربة هذه الظاهرة الاجتماعية هي مسؤولية الجميع من أسرة ومجتمع مدني ومؤسسة. وكان المركز نظم مجموعة من المحاضرات العلمية، أطرها دكاترة مختصون، حول مخاطر المخدرات، بمؤسسات التربية والتكوين بجهة الرباط تمارة سلا زمور زعير وجهة القنيطرة شراردة ابن احسن، وتنظيم عشرات الحملات التحسيسية للتوعية بمخاطر المخدرات والإدمان في صفوف الشباب المتمدرس■

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695

المســـــــــاء

الصفحة: الملحق التربوي

عن كثب

التربية مدخل رئيسي للقضاء على ثقافة التمييز

■ المصطفى مرادا

لا شك أن من جرد فكره للنظر في وضعية المرأة في المغرب سيجد انفصاما خطيرا بين الخطاب الحداثي للحركات النسائية وبين الأشكال الفعلية للعلاقات الاجتماعية. انفصام جعل الخطاب النسائي يتخذ أحيانا بعدا نخبويا أو حتى فئويا، سواء على مستوى الأطر الثقافية والاجتماعية المنتجة والراعية لهذا الخطاب أو على مستوى الأطر المتلقية له والمنفعلة به، وهذه الوضعية تجعل هذا الخطاب عاجزا، من جهة، عن تحقيق الإشعاع الشعبي المنتظر منه، لتشكيل ما يمكن أن نطلق عليه «لوبيا نسائيا» في قضايا المدونة والتربية والإعلام وغيرها. ومن جهة أخرى، عاجز عن تشكيل أرضية توحّد كل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والثقافيين، بمشروعية النضال النسائي. كما أن هذه الفئوية جعلت المسألة النسائية رهينة التوافقات السياسية الضيقة، كما وقع مؤخرا، عقب استوزار امرأة واحدة في الحكومة الحالية..

تجعل عدم المناسبة هذه من مطلب «الكوطا»، الذي تم تبنيه من طرف الدولة وكذا من طرف بعض الأحزاب والجمعيات، مجرد اختزال للقضية، بل وإساءة إلى شرعية مطالبها، لأن إشكالية المساواة لا تحل بمجرد تأنيث الوزارات والمناصب الإدارية والترابية، بل تحل وفق مدخل شرعي وتاريخي آخر هو إعمال دولة المواطنة والديمقراطية، والتي تعني من ضمن ما تعنيه إعمال مبدأ الإنصاف، الذي يعطي المنصب حسب الكفاءة وليس حسب الجنس.. كما تعني، أيضا، «خلخلة» البنيات الذهنية والثقافية التقليدية لصالح وضعية تحترم مواطنة المرأة وتصون كرامتها.

يمر هذا الرهان، بدوره، عبر المسالك التربوية والإعلامية، لذلك لا نجازف قط إن اعتبرنا المعركة الثقافية والتربوية «أمّ المعارك» في المسألة النسائية، معركة ما يزال المتخيل والطابو يحسمان فيها صراعهما لصالح استمرار نفس البنيات الذهنية، وبالتالي نفس البنيات الاجتماعية التقليدية.. ولا أدل على اختزالية مطلب الكوطا من أن نص المدونة، ورغم اللغة المحافظة التي كُتب بها، يبقى متقدما جدا بالقياس إلى الثقافة الرجعية المسيطرة في كل مكان وفي كل إدارة وفي كل أسرة.

وكخلاصة لكل هذا، فإن التوجه العام للخطاب النسائي المسمى «حداثيا» في المغرب هو اختزال لما ينبغي أن يكون عليه التناول الحقوقي الحديث لقضايا المرأة، ونقصد بذلك الاقتصار على السجال القانوني الصرف، مع أن البنيات الذهنية التي يستند إليها الرجل والمرأة معا في أحكامهما وتقسيمهما الأدوار في الأسرة والعمل والدولة ما تزال متأخرة جدا..

وبلغة تراثنا الثقافي، فكلنا شهرياريات وشهرزادات، وإن تغيرت السحنات، لأننا ننتمي.. إلى نسق ثقافي ذكوري راكم قرونا من ثقافة ثنائية القيمة على نحو صارم تجاه المرأة والأنوثة، نسق لم نكن اليوم بعيدين عن ثنائيته، فنحن مستلبون بغشاء أرثوذكسي يلفنا على نحو صارم.

غير أن وجه المفارقة اليوم هو أننا نكابر بادّعاءاتنا عن المساواة من خلال الكوطا النسائية، ونحن بهذا نرسخ ثقافة نفاق اجتماعي تزعم فيها أننا ودّعنا «الشهرياريات». فإذا كان الحديث عن «شهريارية» بعض الأسلاف قد أضحى من باب البديهيات، فإننا نعوز على الأقل وضوح هؤلاء الأسلاف. فالأستاذ الذي يفصل بين الإناث والذكور في الفصل الدراسي هو شهريار.. والمعلم الذي يفرض على متعلمات لم يبلغن سن السابعة بعد وضع الحجاب في أقسام قصديرية تخنق حرارتها شهريار، والأخ الذي يطبق نظاما عسكريا على أخواته، بإلزامهن بالدخول مبكرا ليتفرغ هو لمطاردة أخوات الآخرين ومن ليس لهن إخوة شهريار.. والمناضل التقدمي جدا، الذي يخرج للمطالبة بحقوق المرأة، بعد أن يعتق زوجته التي لم تكو له قميصه، في حين لا ينسى قط الاحتفال بعيد المرأة والحب مع عشيقاته فقط هو شهريار.. والأب الذي يعطي طفله الصغير الحق التجسس على أخواته ومراقبتهن وحتى تعنيفهن، لأنه «رجل» أو هكذا أريد له أن يصير شهريار ومفرخ لشهريار آخر.. وأخيرا وليس آخرا، المناضلة النسائية المثقفة، التي لا تتردد في التنديد بالتمييز «ضد النوع»، بعد أن تكون قد طردت خادمتها، لمجرد أنها ابتسمت لزوجها هي شهريار بتاء تأنيث!...

فإذا كانت تفصلنا قرون عن زمن «فحول» الشعراء، فإن ثقافتنا استطاعت أن تفرّخ ملايين النسخ منهم.. لكن بدون شعر بل بالأحكام الجاهزة فقط لكن لا نملك الشجاعة لنعلن هذا..

28

التاريخ:2012/03/06
العدد: 1695
المســـــــــاء
الصفحة:الملحق التربوي

تخضع حقيقة وضع نساء التعليم داخل منظومة، منذ سنوات، لعمليات جراحية، فاشلة وترويض طبي منحرف، وتنتظر الخلاص من الوزير الجديد (سيادة السفير السابق).. يأس وإحباط غمرا ويغمران معظمهن بسبب أيام العذاب والإهانة التي فرضت وتفرض عليهن داخل قطاع بات يتخرج منه المنحرفون والمشاغبون.

تعليم بطعم الغزل والشغب والعنف

حكايات مؤلمة لمدرسات مع التلاميذ والمنحرفين خارج المؤسسات التعليمية وداخلها

بوشعيب حمراوي

لم يعد بإمكان غربال الوزارة الوصية إخفاء حقيقة معاناة الأطر التعليمية النسوية مع انحرافات بعض التلاميذ وعنف الشارع ومحيط المؤسسات التعليمية، ولا بإمكان الجنس اللطيف من الأطر التعليمية الاستمرار في العيش على أنقاض كل الأوهام والوعود التي ما فتئوا ينتظرون تحقيقها، لوقف صنع تلك المفرقعات البشرية التي باتت تنمو بصمت داخل مؤسسات أنشئت لأغراض تعليمية وتربوية صرفة.. مفرقعات تحول بعضها إلى قنابل فجرت فضاءات التربية والتعليم وحولت فصولها الدراسية إلى ساحات حرب وفساد.. حقيقة وضع نساء التعليم تخضع داخل منظومة، منذ سنوات، لعمليات جراحية فاشلة ولترويض طبي منحرف، وتنتظر الخلاص من الوزير الجديد (سيادة السفير السابق). يأس وإحباط غمر ويغمر معظمهن بسبب أيام العذاب والإهانة التي فرضت وتفرض عليهن داخل قطاع بات يتخرج منه المنحرفون والمشاغبون. بعد أن فقدت أطره التعليمية هيبتها وانشغل مسؤولوه بالهاجس التعليمي «الجاف»، بعيدا عن التربية والمواطنة. وقد كانت جلسات قصيرة قضتها «المساء» رفقة مجموعة من النساء المدرسات كافية للوقوف على جحيم المعاناة النسائية.. حكايات ترفض الآذان تصديقها وتأبى العقول إلا أن تصنفها ضمن الروايات الخيالية.. مدرسات يعشن تقلبات واختلافات فئة المراهقين والمراهقات.. عرضة لغزل وشغب وعنف التلاميذ والتلميذات داخل المؤسسات التعليمية. يضاف إليه شبح الخوف، الذي بات يلازمهن طيلة فترات تنقلهن اليومي، بسبب انتشار المنحرفين وهواة التحرش على طول الأزقة والشوارع والمسالك القروية وفي محيط المؤسسات التعليمية.. بين الاكتظاظ الذي أفرزته نسب النجاح المرتفعة في التعليم داخل الأقسام غير الاستيعابية وضعف التحصيل الدراسي لدى فئة كبيرة من التلاميذ، يبقى على المدرسات مجاراة ما كتب عليهن، على أمل النجاة من ردود أفعال هؤلاء المنحرفين وضمان سلامة نفسية وجسدية.

لقد كلفت أزمة التعليم المغرب التموقع في أسفل الترتيب، حسب تقرير البنك الدولي السابق، المعتمد على أربع مؤشرات، وهي الحق في التعليم والمساواة بين الجنسين والكفاءة والجودة، حيث تأخر المغرب (وهو في عز نشوة إنجازات الميثاق الوطني للتربية والتعليم)، متأخرا عن كل الدول العربية، باستثناء العراق واليمن وجيبوتي.. تضاف إلى ذلك نكبة برنامجه الاستعجالي، المشارف على نهايته، والذي يعد الوزير جزءا من مشاريعه التربوية والبنيوية (الإدماج وثانويات التميز).. أزمة يحاول المغرب إخماد بعض حرائقها التي أتت على أجيال وأجيال، أملا في وضع مسار المنظومة التعليمية على السكة الصحيحة، بعدما زاد شغب وعنف المراهقات والمراهقين داخل المؤسسات الثانوية التأهيلية وحولوا محيطها إلى فضاءات للجلسات الحميمية وتناول الأقراص المهلوسة والمخدرات.. وأصبحت المدرسات أكثر عرضة لسلوكاتهم وتصرفاتهم، التي تفرضها «قوانينهم» المحدثة، بعيدا عن مبادئ التربية والتعليم.

مدرسات فتحن قلوبهن لـ«المساء» وكشفن حكايات ومشاهد عشنها رفقة تلاميذ، اختاروا أن يكون فصل الدراسة مسرحا لإفراز كل شهواتهم العاطفية ومقالبهم وعنفهم، بعيدا عن مقررات وزارة التربية والتعليم، «أبدعوا» في مضايقاتهن ومغازلتهن، بل إن بعض المراهقين خرجوا عن قاعدة زملائهم في «إبداع» الشغب، ليجدوا أنفسهم متيمين بمدرساتهم، يتابعون حركاتهن وشروحاتهن بولع شديد ويرسلون بنظراتهم وكلماتهم المتلعثمة والخجولة رسائل عن الحب وأشياء أخرى بعيدة عن مناهجهم الدراسية...



التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المســـــــاء
الصفحة: الملحق التربوي

* فاطمة (31 سنة)

محيط الثانويات أصبح «جوطية» مفتوحة

تحول محيط الثانويات إلى ما يشبه «الجوطية» المفتوحة على كل الخدمات والمتاجرات الشرعية والممنوعة: غرباء يقضون اليوم في التجوال وفي مطاردة التلميذات، يبيعون المخدرات والأقراص المهلوسة.. عصابات تستعمل الدراجات النارية لتعترض سبل التلاميذ والمدرسات وتسلبهم ممتلكاتهن، وبعضهم يذهبون إلى حد محاولة اختطاف بعض التلميذات أو المدرسات بهدف عزلهن في الخلاء واغتصابهن.. تلاميذ تائهون لا حديث لهم إلا عن الجنس والشغب.. وفي المقابل فسيارات الشرطة لا تفارق محيط الثانوية، يقضي أصحابها النهار في التجوال قرب الثانوية وبعضهم يتبادلون الطرائف و«النكت» مع التلاميذ والتلميذات.. أعمال عنف يومية، والمعتلات يؤكدن أن هوية الجناة معروفة ولا أحد تمكن من اعتقالهم.. وتسرب انحراف هذه الفئة في أكثر من مرة إلى داخل المؤسسة وتعرض العديد من الأطر التربوية والتلاميذ لعنف هذه الفئة، لكن ما يضيرني أكثر هو أن مرض الشغب بدأ يتنقل في اتجاه تلاميذ نجباء وتلميذات كن يتمتعن بأخلاق حميدة، فتحولن إلى براكين ثائرة تحترق، نحن المدرسات، بنيرانها الملتهبة.

* مدرسة – الدار البيضاء

ليلى (28 سنة)

شخصيتي تثير عواطف التلاميذ

أجد أن شخصيتي تثير ردود فعل غريبة لدى مجموعة من التلاميذ، فقوامي وطريقة تزيني ولباسي وربما طريقة مشيتي تسبب لي إحراجا كبيرا مع تلاميذ فصلي الدراسي، الذين يرسلون وراء كل حركاتي وسكناتي همسات وغمزات لإثارة انتباهي إلى وجودهم داخل القسم.. أو حتى خارج المؤسسة التعليمية فرغم أنني أرتدي الوزرة البيضاء وأحاول ما أمكن أن أعطي لشخصي صورة المدرسة الفاضلة، فإن معظم تلاميذ الفصل يعتبرونني تلميذة مثلهم، يحاولون ما أمكن الاقتراب مني أو حتى التحرش الجنسي بي، مستغلين طريقة تعاملي معهم ومحاولتي الجادة تحبيبهم في التعليم، يخوضون في مواضيع ويدخلون معي في حوارات قد لا تنتهي، عن مواضيع ربما لن يتناولوها مع أشخاص آخرين، هناك من يصرون على اصطحابي مشيا إلى حيث منزلي، ويبررون موقفهم برغبتهم في حمايتي من المنحرفين ومن قطاع الطرق..

* مدرسة – الرباط

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695

المســـــــاء

الصفحة: الملحق التربوي

* حياة (40 سنة)

صرنا نعيش مسرحية «مدرسة المشاغبين»

كانت المدرسة وما تزال فضاء للتربية والتعليم واكتساب المعرفة وتطوير القدرات الثقافية والفكرية، المكان الذي يقضي فيه التلميذ مجمل وقته، ولكونها متعددة الوظائف، فهي تحث على السلوك المدني والتنمية المستدامة، إلا أننا صرنا نعيش مسرحية «مدرسة المشاغبين» في جل المؤسسات التعليمية ونرى سلوكات لا أخلاقية من طرف بعض التلاميذ المشاغبين، فمنهم من يهين أستاذه بالشتم والقذف، بل وحتى بالضرب في بعض الأحيان، وهي ظاهرة اجتماعية أصبحت تؤرق المسؤولين التربويين.

وبحكم تجربتي في القسم لعدة سنوات، أرى أن الشغب بالدرجة الأولى لم يكن حليفي.. كنت أنعم بعلاقة طيبة مع التلاميذ، علاقة مبنية على العمل والصدق والاحترام، لكن هذا لا يعني أنني لم أكن يوما عرضة للشغب، بل واجهت بعضا منه، إلا أنه لم يرهقني، لأنني تصديتُ له بصرامة.. فالأستاذ يجب أن يكون مرنا وليس قاسيا، فيكرهه التلاميذ، ولا ضعيفا، فيستخفون به، عليه استخدام عقوبات مناسبة لعمليات الشغب، حتى لا تتكرر. فالبرلمان الإنجليزي حاليا يطالب بفسخ قانون منع العقوبة. أما الرسول، صلى الله عليه وسلم، فقال «اخشوشنوا فإن الحضارة لا تدوم»..

ما زلت أؤمن بأن للمدرس الدور الأول والأخير في تسيير قسمه، له حقوق وعليه واجبات، إذا طالب بالاحترام فيجب أن يكون أهلا له وعليه احترام التلاميذ، فليس له الحق في إهانتهم أو الاعتداء عليهم لكونه مدرس، ففي بعض الأحيان، يكون الأستاذ هو مصدر الشغب، المستفز أو لعدم تمكنه من معلوماته أو لإهماله الجانب النفسيّ للتلميذ المشاغب، لأن الشغب في الحقيقة هو تعبير عن صمود أمام مؤسسة لا تعطيه قيمته الحقيقية، فالمدرسة حاليا أخلت بوعدها، الذي يتجلى في العمل الجيد للحصول على وظيفة، فكل أسرة مغربية تعيش حالة بطالة واحدة على الأقل، فكيف يمكن إقناع التلميذ بالمواظبة والانضباط؟!..

أما في ما يخص أولياء أمر التلاميذ، فقد تخلى بعضهم عن مسؤوليتهم الحقيقية في تربية أبنائهم، بل إن هناك من يؤازرونهم في الخطأ، فقد «استقالوا» من وظيفتهم التربوية وألقوا بها إلى المدرسة. فقليل هم الآباء الذين يقصدون المؤسسة للاطلاع على عمل وتصرفات أبنائهم.. وإذا كان الأستاذ مهددا في مهنته، فالإدانة ترجع إلى الإدارة، التي لم تعد تفرض سلطتها على التلاميذ المشاغبين، بل إن هناك تساهلا غير عادي أمام سلوكهم السيئ وغيابهم المتكرر وعدم تبريره، بل وعدم إخبار آبائهم بذلك، مما يزيد في تفشي ظاهرة الشغب والتباهي بها.

* مدرسة -المحمدية

* سميرة (35 سنة)

«التلاميذ يشكلون كومندو داخل الفصل»

لم أعد أطيق عملي كمدرسة في التعليم الثانوي، فقد استفحل شغب التلاميذ كثيرا، وليست لدينا وسائل دقيقة للحد منه، تلاميذ إن جالستهم واحدا، واحدا، تجدهم ألطف خلق الله، يبادلون الابتسامة والحوار الجاد، لكنّ ما إن يتجمعوا داخل الفصل حتى يشكلوا «كومندو شغب».. يتحدثون في كل شيء وبأصوات مرتفعة، دون أدنى احترام لي، «يبدعونك» في تقديم الاعتذارات، كلما تدخلت من أجل معاقبة أحدهم.. رسائل مكتوبة توزع داخل الفصل عن مواضيع تافهة أصبحت، بقدرة قادر، شغلهم الشاغل داخل الفصل، أسئلة غريبة وممنهجة تطرح علي بهدف معرفة ردودي، يحاولون جاهدين الخروج بمحتوى كل درس على حدة ما إلى حيث يمكنهم أن يتسلوا وحيث تكثر مناقشاتهم اليومية حول المستقبل المهني والحب والنخبة الميسورة.. أجد رودا أو رسائل غرامية من مجهول فوق المكتب أو الكرسي أو مرسلة عبر الهاتف (إس إم إس)، وقد أجد كلمات جارحة أو صورا لي على الجدران، معنونة بجمل غرامية أو قدحية..

* مدرسة -الدار البيضاء

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المساء
الصفحة: الملحق التربوي

الصورة النمطية حول النساء لا تتغير حتى لو كن من نساء التعليم

* عبد الله حارس

لا تختلف صورة المرأة المغربية التي تمتهن التدريس عن الصور النمطية للمرأة المغربية في الإعلام والسينما والإشهار، بما يتجمع حولها من تمثلات سلبية ناتجة عن عقليات وتصورات تقليدية وعدائية، مع ما ينتج عن ذلك من تأثير نفسي حاد ومن امتدادات في العلاقات الاجتماعية، حيث يبدو أن تنميطها في قوالب محددة تقلل من شأنها بل وتحط من كرامتها أحيانا، رغم ما يحيط بها من شعارات تبدو مستهلكة فعلا، كتحقيق المساواة أو مقاربة النوع أو ما شابه ذلك.

إنه الواقع المهني للمرأة العاملة في قطاع التعليم المدرسي يكشف، لا محالة، عن إكراهات تحد من تفجير طاقاتها وإبراز مواهبها وإبداعها على المستوى الأفقي، في صعوبات تتعلق بالمحيط العام، المتجلي في موقع المؤسسة وفي الالتزامات العائلية وإكراهات العيش والتنقل، وفي مستواها العمودي، الاصطدام بتنقل غير مبرر لتدبير الزمن المدرسي وتحنيط المناهج والمقررات واكتظاظ المتمدرسين وانعدام كلي لكل أنواع التحفيز والدعم المعنوي والمادي، خاصة مع ما قد يعترضها من انتزاع حقوقها الثابتة، كالاقتطاعات غير المبررة أو ما يمكن أن نضعه بشكل عام ضمن خرق سافر للقوانين والتشريعات الخاصة بالعمل النسائي وما يلحقها من مقتضيات قانونية يجري التغاضي عنها أو تجاوزها، مما يكرس النظرة الدونية لها.. ولنا أن نعود إلى مقتضيات الدستور في فصوله التي تؤكد أن المغاربة سواسية أمام القانون ويتمتعون بحقوق متساوية، حيث تبرز أحيانا حقائق مغايرة لما هو مسطر في تلك النصوص، وهو ما يحيل -للأسف- على شرخ اجتماعي يقلل من كينونتها داخل المؤسسة، وبالتالي داخل المجتمع.

ومما يزيد الأمر استفحالا تناقص مقصود لمركز المرأة، الذي ما يزال يخضع لرواسب ومعتقدات تصنفها في الدرجة الأدنى، والتي تظل ساحة المؤسسة التعليمية في الغالب فرصة لتفريغ الحقد والتشنج الذكوري ضدها، بكل الأشكال الحاطة من الكرامة.

إن كل الأشكال والمبادرات القانونية التي تم استحداثها أو كل المبادرات التي يقوم بها المجتمع المدني لمؤازرة المرأة بشكل عام، مازال يطرح للأسف، إشكالا أساسيا يتلخص في أن مجهود المرأة الذي تقوم به في مجالات التدريس المعقدة ما يزال يثير لديها كل أشكال الإحباط والتذمر، انطلاقا من كون كل محاولات تطوير قيمتها داخل المجتمع بشكل عام لا تتماشى وطبيعة القوانين المسطرة ولا مع طبيعة المذكرات التربوية، التي «تتناسل» في هذه المجالات، دون أن يكون لها تفعيل حقيقي يحفظ كرامتها ويعطيها ثقتها الكاملة، طالما أن هناك هوة مقلقة بين واقع يومي متشنج ومتشابك ومعقد وتشريعات قانونية ما زالت لم ترق إلى تلبية طموحاتها، وطالما هناك علاقات سلطوية وتراتبية تكرس، للأسف، وضعا دونيا يتجلى في سلوك المتمدرسين أو الآباء أو رجال الإدارة التربوية نحوها، عبر خطابات تحريضية، من شأنها تمرير أنماط وسلوكات وصور جاهزة ناتجة عن ترسخها في المخيال والعقلية التقليدية المغربية، والتي يتم تمريرها تباعا لدى الأجيال، دون محاولة لتغييرها وكبحها، في ظل تكريس واقع الجهل والتخلف وسيادة العجز والآفات الاجتماعية، أبرزها غيابها عن مراكز القرار والمسؤولية، حيث يتم في المجال التربوي والتعليمي وضع المرأة المدرسة، دائما، في إطار السلبية والرضوخ للتقاليد والخضوع للرجل وأن أدوارها ووظائفها لا ينبغي أن تخرج عن إطارها الثانوي أو عدم اعتمادها في مجال التسيير، لأسباب يطول تعدادها، مما يلخص تكريس وضعيتها المهمشة وسيادة خطاب الإقصاء والإبعاد وغلبة مفهوم انعدام الكفاءة والأهلية، مما يتناقض تماما مع ما يمور به المجتمع وما يناقض تماما واقع المرأة المغربية المدرسة وطموحاتها اللا محدودة، في انتظار واقع جديد يعترف لها بمؤهلاتها ويحقق كينونتها بالملموس.

* فاعل جمعوي

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المســـــــاء
الصفحة: الملحق التربوي

تتعدد الأسباب التي تقضّ مضجع نساء التعليم، خاصة منهن العاملات خارج المدارات الحضرية، وتتعلق بمشاكل التنقل اليومي من بيوتهن إلى مقرات عملهن، إذ تضطر العشرات منهن إلى ركوب مخاطر «لانافيط» لقطع مسافات تزيد على 100 كيلومتر يوميا.. لنقترب من معاناتهن...

قرنفل: الوضع الطبيعي للزوجة هو الاشتغال قرب زوجها وأسرتها

معاناة نساء التعليم تتواصل وحلم الالتحاق بالزوج يتحول إلى كابوس

لم تترك حسناء أبو زيد، عضو الفريق الاشتراكي في مجلس النواب، الفرصة تمر أثناء مشاركتها في الحلقة الماضية من برنامج «قضايا وآراء»، الذي تبثه القناة الأولى، دون أن تنبّه وزير التربية الوطنية والتعليم، محمد الوفا، إلى ضرورة ذكر عبارة «نساء التعليم» إلى جانب عبارة «رجال التعليم» أثناء حديثه.. ولم يجد الوزير بُدّاً من الرد عليها بطريقته، حين رد بالدارجة عبارة «أنا مزاوك.. أنا مزاوك ما عمري نعاود».

وكانت إشارة حسناء أبو زيد ذكية جدا، بعثت من خلالها رسالة من المفروض أن يلتقطها كل المسؤولين أثناء حديثهم عن الموارد البشرية في قطاعاتهم، احتراما لمقاربة النوع والمساواة في الحديث عن الرجال والنساء.. لكننا اليوم، وعلى بعد يومين من احتفال النساء بيومهن العالمي، ليسمح لنا رجال التعليم أن نخصص موضوع هذا العدد لنساء التعليم، من أجل تسليط الضوء على بعض المشاكل التي يعانين منها داخل منظومة التربية والتكوين، لاسيما الأستاذات منهن.

يفوق عدد أطر التدريس -حسب إحصائيات تتوفر عليها «المساء»- في جميع أسلاك التعليم 250 ألفا، 60 في المائة منهم يعملون في التعليم الابتدائي، بما يقارب 150 ألف أستاذ وأستاذة، و25 في المائة في الثانوي -التأهيلي (بحوالي 64 ألفا) و15 في المائة في الإعدادي (بحوالي 40 ألفا)، وتمثل نسبة النساء العاملات في قطاع التعليم ما يقارب 40 في المائة، وهي نسبة جد مهمة، لكن لهذه الشريحة من الموارد البشرية في قطاع التعليم مشاكلها الخاصة، إضافة إلى باقي المشاكل التي تتقاطع من خلالها عدد من الفئات: فمعاناة الأستاذة تنطلق مباشرة بعد تسلمها قرار التعيين، فهي تصطدم، منذ اليوم الأول، بظروف التعيين، التي تكون، في غالب الأحيان، قاسية، خاصة إذا تعلق الأمر بتعيينات المناطق في الجنوبية أو الشمالية أوحتى في بعض مناطق وسط المغرب، إذ تجد الأستاذة نفسها أمام أولى العقبات، والمتمثلة في غياب ظروف الاستقرار اللائقة، التي بإمكانها مساعدتها في أداء مهمتها النبيلة في التربية على أحسن وجه.

وقد سجلت عدد من التقارير الصحافية حالات عديدة لاعتداءات راحت ضحيتها أستاذات إما من طرف منحرفين بدافع السرقة أو التحرش، كما تعرضت أستاذات لهجوم كلاب ضالة في طريقهن إلى عملهم، خاصة في العالم القروي. وبمجرد دخول الأستاذة تجربة الزواج، يطفو إلى السطح مشكل آخر وهو الحلم بالالتحاق بمكان تواجد الزوج، وهو «الحلم» الذي يتحول لدى العديد منهن إلى «كابوس» قد يطول لسنوات، مما يجعل الأسر تدخل في دوامة اسمها «الالتحاق بالزوج». وخلال إنجازنا هذا الروبورطاج، استقينا شهادات بعض الأستاذات اللواتي عشن مرارة انتظار الالتحاق بالزوج. كما صادفنا حالات ما زالت تنتظر تحقيق هذا الحلم بمرارة، حيث اشتركن في تصريحاتهن لـ«المساء»، في التذمر و الإحساس بقرب انفجار الوضع داخل أسرهن وفقدانهن أبناءهن، الذين يعيشون في غالب الأحيان، في كنف الأجداد أو على سبيل «الإعارة» لدى بعض أفراد العائلة، في انتظار لم شمل الأسرة..

كما أجمعن على تأثير هذه الوضعية على أدائهن المهني، وهناك حالات أخرى باتت تفكر في الاستقالة من قطاع التعليم والتضحية براتبه بدل خسارتهن أسرهن وأزواجهن: كحالة أستاذة أخطأت في تعبئة رمز إحدى المؤسسات التعليمية في مطبوع الحركة الانتقالية التي شاركت فيها لـ«تقريب» المسافة بينها وبين زوجها داخل نيابة الجديدة، لتجد نفسها مرمية في مدرسة أخرى تابعة لنيابة سيدي بنور تبعد بأزيد من 120 كيلومترا عن زوجها وابنها، ذي السبع سنوات وابنتها حديثة الولادة.. وهي ما تزال -إلى اليوم- تجرب حظها من أجل تحقيق حلم الالتحاق بزوجها، الذي أكد للجريدة أن أسرته أصبحت على كف عفريت، بعد أن سُدّت في وجهه كل الأبواب التي طرقها من أجل «تصحيح» الوضع..

وهناك حالات أخرى تفصل فيها المئات من الكيلومترات بين الزوجة الأستاذة وزوجها وأبنائها، وهي المعاناة التي كانت قد دفعت عددا من الأستاذات اللواتي لم يلتحقن بأزواجهن في إطار الحركة الانتقالية إلى الدخول في اعتصام مفتوح في الرباط لأزيد من شهر وفي إضراب عن الطعام، رافعات شعار «إما الالتحاق بالأزواج أو الالتحاق بالرفيق الأعلى»..

مشكل آخر يقض مضجع نساء التعليم، خاصة العاملات خارج المدارات الحضرية، ويتعلق بمشاكل التنقل اليومي من بيوتهن إلى مقرات عملهن، إذ تضطر جيوش من الأستاذات إلى ركوب مخاطر «لانافيط» وقطع مسافات تزيد على 100 كيلومتر بشكل يومي، وهي «معاناة لا يمكن أن تحس بها إلا المرأة التي جربتها»، حسب تعبير أستاذة قضت أزيد من 12 سنة في «لانافيط»، جرّبت خلالها كل أنواع وسائل النقل، قبل أن تلتحق بركب الأساتذة والأستاذات المتكتلين في إطار مجموعات تستعمل سياراتهم الخاصة من أجل التنقل اليومي، لتفادي مشاكل الحافلات وسيارات الأجرة و«الخطافة».. بين هؤلاء من يضطررن إلى إكمال رحلتهن إلى مقرات العمل إما مشيا على الأقدام أو باستعمال الدراجات النارية أو حتى الهوائية في بعض الحالات.. وهي الرحلات التي لا تخلو من مخاطر ومن مشاكل تختلف حسب طبيعة المناطق التي يشتغلن فيها.

وفي هذا الصدد، يرى الدكتور حسن قرنفل، أستاذ علم الاجتماع، أن الوضع الطبيعي للزوجة هو الاشتغال قرب أسرتها وزوجها، لكن في قطاع التعليم وقطاعات أخرى مماثلة، هناك إكراهات لتحقيق تلك، لكون عدد من مناطق المغرب تعرف خصاصا كبيرا في الأطر التربوية، ولتحقيق استفادة أبناء تلك المناطق من حقهم في التعليم، تضطر الوزارة إلى تعيين الأستاذات فيها لسد هذا الخصاص، لكن مدة تعيين الأستاذات في مثل هذه المناطق، وخاصة المتزوجات منهن، يضيف قرنفل، لا ينبغي أن تتجاوز السنة أو السنتين، على أبعد تقدير، على أساس تلبية طلباتهن في الالتحاق بأسرتهن بعد هاتين السنتين.

ومن جانب آخر، دعا قرنفل إلى التعامل بمرونة مع مثل هذه الحالات وإلى ضرورة وضع معايير دقيقة تكفل للأستاذات، وخاصة المتزوجات منهن، التعيين قرب أسرهن، وقال قرنفل: «يجب وضع مسطرة واضحة ومقاييس شفافة لتوزيع المناصب الشاغرة حسب الاستحقاق وحسب الوضعية الاجتماعية»، وقال إن الأخبار التي تنتشر حول استفادة بعض الأستاذات من التحاقات بالأزواج بطرق «مشبوهة»، في إطار الوساطة تؤجج غضب باقي الأستاذات المنتظرات التحاقهن في إطار القانون. وأفاد قرنفل أن ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية تدفع النساء إلى الرغبة في العمل من أجل مساعدة أسرهن في تنمية مدخولها، مما يضطرهن إلى قبول العمل في مناطق بعيدة يقبلن بها مسبقا على أساس أن يتم تفعيل آليات الالتحاق بالزوج، للخروج من تلك المناطق، لكن ما يحدث هو تأخر تحقيق ذلك، مما يضطر معه الزوجين إلى ترك أبنائهما لدى أسرهما، للتكفل بتربيتهم لمدة طويلة، في غياب الأم بالخصوص، وهذا الأمر يؤثر، بطبيعة الحال، على تربية الأبناء، بشكل أو بآخر.

يبقى الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية أجرت في السنة الماضية حركة انتقالية استثنائية اعتمدت فيها لأول مرة معايير مضبوطة اعتمدت مبدأ التسقيف لسنوات المشاركة في الحركة وكذا عامل البعد عن الأزواج، استفادت من خلالها حوالي 470 أستاذة من الالتحاق بأزواجهن، 109 منهن تم تنقيلهن فورا، فيما تم تأجيل انتقال باقي الحالات إلى السنة الجارية، لكن، وحسب مصدر نقابي، تبقى هذه الحركة الاستثنائية غير كافية بالنظر إلى آلاف ملفات الالتحاق بالأزواج التي ترد على مصالح الوزارة إما في إطار الحركة الوطنية أو الجهوية والمحلية، إذ بات من الضروري إيجاد آليات جديدة لإجراء هذه الحركة من أجل الاستجابة لطلبات التحاق الزوجات العاملات في قطاع التعليم بأزواجهن وبأسرهن.

رضوان الحسني

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المساء
الصفحة: الملحق التربوي

مدرسات يشتكين من الحركات الانتقالية في تزنيت وسيدي إفني

آيت ملول
محمد الشيخ بلا

عبّرت أستاذات يعملن في المدارس القروية التابعة لنيابتي تزنيت وسيدي إفني عن غضبهن الشديد من عدم استجابة الحركات الانتقالية المحلية والجهوية والوطنية لمطالب الانتقال التي رفعنها في الإقليمين منذ عدة سنوات.

وقالت المحتجات، اللائي قضين حوالي عقدين من الزمان في مداشر وقرى الإقليمين، إن المعايير الموضوعة لعملية الالتحاق بالزوج أو الالتحاق بالمجال الحضري «غير منصفة» على الإطلاق، وهي المعايير التي تحرمهن دائما من الاستفادة من الحركات الانتقالية، رغم عمل أزواجهن في مدينة تزنيت وضواحيها القريبة، مضيفات أنه في الوقت الذي تستفيد نساء أخريات حديثات العهد بالقطاع من الانتقال إلى المجال الحضري، اعتبارا لعمل أزواجهن في قطاعات أخرى غير التعليم، فإن معظم الأستاذات اللواتي يشتغل أزواجهن في قطاع التعليم لا يستفدن من الانتقال، رغم تقدمهن في السن وحاجتهن إلى الاستقرار الأسري والنفسي.

وأضافت المحتجات أن «النقط التي راكمنها نتيجة الاستقرار لمدة طويلة في العالم القروي لا قيمة لها على الإطلاق في «ميزان» وزارة التربية الوطنية، التي تتعامل مع الأستاذات «العالقات» في القرى، بمنطق الأرقام والعمليات الحسابية»، كما أكدن أن «العديد منهن شارفن على التقاعد، دون أن يتمكّن من ولوج مؤسسة حضرية، على غرار زميلاتهن»، وطالبن بإعادة النظر في معايير إجراء الحركات الانتقالية وبتحديد سقف زمني معين يسمح لهن بالانتقال إلى المجال الحضري في أقرب وقت، علاوة على منحهن نقطة امتياز عرفانا لهن بالجهود التي قدمنها للقطاع طيلة العقود الماضية وإعلان جميع المناصب الشاغرة في الحركات الانتقالية، بدل إخفائها وتغطيتها بالتكليفات المؤقتة. كما وجّهن دعوة للنقابات التعليمية الممثلة في الإقليمين يطالبن فيها بالالتفات إلى مشكلهن، القديم والجديد، مع الحركات الانتقالية بشكل يضمن حقهن في الاستقرار ويمنحهن أملا في الانتقال، يوما ما، بدلا من اليأس والإحباط اللذين يشعرن بهما يوما بعد يوم أكثر فأكثر.

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المســـــــــاء
الصفحة: الملحق التربوي

ضعف تمثيلية الأستاذات مقارنة مع الأساتذة

بوشعيب حمراوي

تمثل تمثيلية النساء في التعليم المدرسي نسبة ضعيفة مقارنة مع التواجد «الثقيل» لزملائهم الذكور. فحسب آخر إحصائيات رسمية للوزارة الوصية، فإن من بين 28127 مدرسة ومدرسا، لا يتعدى عدد الإناث 6261، وهو ما يمثل نسبة 22.26 في المائة من العدد الإجمالي. وتبقى نسبة المدرسات في التعليم الابتدائي الأكثر انخفاضا، حيث تبلغ 9.47 في المائة فقط ويبلغ عدد هذه الفئة 763 مدرسة، في الوقت الذي يصل عدد الرجال إلى 8060 مدرسا. أما بالنسبة إلى الثانوي -الإعدادي والتأهيلي، فإن نسب تواجد النساء إلى جانب الرجال جد متقاربة، حيث إن عدد النساء المدرسات يبلغ 2957 مدرسة، من أصل مجموع المدرسين البالغ 10692، وتمثل فيه النساء نسبة 27.66 في المائة. ويصل عدد المدرسات في الثانوي -التأهيلي 2541، من مجموع المدرسين، المحدد في 9375. وتمثل النساء نسبة 27.10. كما توجد امرأتان على رأس أكاديميتين للتربية والتكوين في المغرب، من أصل 16 أكاديمية يرأسها ذكور، وتسع نائبات في نيابات التعليم من أصل 83 نيابة. ويذكر أن قطاع التعليم العالي يعرف نفس النسبة المتدهورة للنساء مقارنة مع الرجال.

وتكفي الإشارة إلى أن جامعات المملكة يترأسها الذكور، وليست هناك أي امرأة رئيسة. كما أن المرأة الوحيدة التي حظيت برئاسة جامعة هي رحمة بورقية، التي كانت رئيسة جامعة الحسن الثاني في المحمدية -الدار البيضاء.

التاريخ:2012/03/06
العدد: 694

أخبار اليوم المغربية

الصفحة :6

شركة لإذابة الصلب تمنع التلاميذ من التمدرس بمنطقة الشلالات

■ وصال طنطانا ■

بالإضافة إلى مشكل السكن غير اللائق، يعاني سكان دوار البراهمة 1 و2 بالجماعة من الضجيج المهول الذي تطلقه الآلات الضخمة بإحدى الشركات لإذابة الصلب. وقد تم بدء العمل بالشركة منذ أكثر من شهرين، إذ أصبح السكان يعانون من ضجيج صاخب ليلا ونهارا، بالإضافة إلى الشرارات التي تطلقها عملية قطع الحديد على سكان الدوار. وقد تضرر تلاميذ المؤسسة التعليمية الابتدائية «البير الحلو»، من الضجيج الذي تبعثه آلات قطع الحديد الضخمة.

وقد أكد يونس الراكني، فاعل جمعوي بالدوار، أن تلاميذ المدرسة امتنعوا عن الالتحاق بمقاعد الدرس، وذلك بسبب نفس المشكل الذي سببته شركة إذابة الصلب بالدوار.

وأشار المصدر ذاته إلى أن سكان دوار البراهمة 1 و2 كانوا يعتزمون تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الجماعة القروية الشلالات، إلا أن السلطات المحلية قامت بمراسلتهم، ووعدت بتسوية مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم، وذلك بهدم المؤسسة التعليمية بعد انتهاء السنة الدراسية الجارية. وتضمنت المراسلة، حسب المصدر نفسه، وعودا بإعادة إيواء سكان المنطقة بداية من شهر يونيو المقبل.

ويضم دوار البراهمة ما يقارب 2000 عائلة، يعانون من مشاكل السكن، بالإضافة إلى استفحال الجريمة بالمنطقة في غياب تام للأمن، حسب المتحدث.



وقد تم تقديم وعود سابقة للسكان، بإعادة إيوائهم، وذلك من خلال الاستفادة من مشروع الشلال الذي يضم بقعا أرضية، ويدخل المشروع في إطار برنامج مدن بدون صفيح.

من جهته، أكد أحمد داود، رئيس جماعة الشلالات، في اتصال هاتفي مع «أخبار اليوم»، أنه ليس على علم بالوقفة الاحتجاجية التي كان سكان دوار البراهمة 1 و2 ينوون تنظيمها. وأضاف داود أنه غير ملم بالمشكل الذي يعانيه سكان الدوار الذي يدخل ضمن تراب الجماعة التي يرأسها.

وفي معرض جوابه، حول المشاكل والأخطار التي تتسبب فيها شركة إذابة الصلب لسكان الدوار، قال داود: «الشركة تشغل آلاف العاملين، وبالتالي لا يمكننا إزالتها من جانب الدوار».

وقد أقدمت السلطات المحلية التابعة لعمالة المحمدية، في وقت سابق، على هدم البناء العشوائي بجماعة الشلالات قيادة زناتة. وشملت عملية الهدم البنايات المشيدة بدون ترخيص، خصوصا المستودعات السرية الموجودة بدوار أولاد سيدي عبد النبي بمنطقة المجدبة التابعة لجماعة الشلالات. إلا أن سكان المنطقة يطالبون بالتحقيق في استشراء البناء العشوائي، والتعويض عن الخسائر الناجمة عن عملية الهدم، التي طالت منطقة الشلالات بالمحمدية، وبالتحديد دوار المذكورية سيدي عبد النبي الذي عاش صيفا ساخنا السنة الماضية.

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 9034
رسالة الأمة
الصفحة: 5

رأي

الرحامنة: ليس للمعلم الحق في المرض!!؟

يعتبر إقليم الرحامنة من المناطق الصعبة من حيث صعوبة ولوج مقرات العمل بالنسبة للمدرسين وكذلك من حيث افتقارها إلى ادنى شروط العمل وذلك لما هو عليه واقع الحال بالنسبة للوحدات الدراسية التي لا تصلح سوى كاصطبلات للحيوانات في أحسن تقدير! أمام هذا المعطى فإن ثلة من المعلمين اهتدوا إلى إكساب العملية التعليمية شرعيتها المنعدمة؛ بالتنقل اليومي بين الوحدات الدراسية والمراكز المحيطة بابن جرير عبر الدراجات النارية في عملية انتحارية لا يخرج منها رجل التعليم سالما بحكم موجات البرد القارس التي تشهدها المنطقة في كل موسم ونتيجة لغياب النوافذ في معظم القاعات،الشيء الذي يجعل من رجل التعليم بالمنطقة عرضة لمجموعة من الأمراض. إلا ان الأدهى والأمر في كل هذا أن المعلم حينما يسقط طريح الفراش وينقل على وجه السرعة إلى المستشفى ويمنحه الطبيب المعالج رخصة مرضية، تقام الدنيا ولا تقعد؛ يشتكي السكان وهم الذين يتحملون الجزء الاكبر في معاناة هؤلاء الفئة من موظفي الدولة حيث يرفع الشعار« من حق أبنائنا التمدرس وأنتم معشر المدرسين لا مرحبا بكم!» فكيف للمعادلة أن تستقيم، يحاصرون رجل التعليم،يخربون سكنه الوظيفي، تلاميذ غير ملتزمين يتنفسون الفوضى ولا يعرفون من المصطلحات سوى التخريب والكلمات النابية وإزعاج المدرس وإثارة البلبلة في القسم وعرقلة سير الدرس. وبعد كل هذا وذاك يلقى المعلم من النيابة الإقليمية أشد أنواع التهديد والنهر والوعيد لا لشيء سوى لإسكات أصوات المحتجين من ساكنة الدوار! فالمعلم بهذه المنطقى يشتغل دون أي حماية، لا من الجهة المشغلة ولا من السلطات. وبدل أن يتابع المدرس الجهة المشغلة قضائيا على عدم توفير أدنى شروط العمل وفي غمرة تنازله عن كرامته وحريته وفي أسمى صور تضحيته وقيامه بواجبه بدل كل هذا وذاك تأتي الأصوات التي تستنكر تعرضه للمرض. ومن هنا نتساءل هل مدرسي منطقة الرحامنة خلقهم الله من حديد دون غيرهم!!؟

يونس شهيم

37

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1114

المستقل

الصفحة: 14

الرعب في أوساط الأساتذة والتلاميذ بمؤسسة تعليمية

أكدت مصادر مطلعة لأسبوعية المستقل ان شابا يحمل سكينا طويلا هاجم مساء أول أمس الخميس، ثانوية سيدي عبد الرحمان بالحي الحسني بمقاطعة المنارة، ما اثار حالة من الرعب، في أوساط الأساتذة والتلاميذ، الذين كانوا يصرخون ويخرجون من نوافذ الأقسام، خشية تعرضهم لطعنات الشاب المذكور.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الشاب الذي اقتحم المؤسسة التعليمية في حدود الساعة الخامسة، كان في حالة غير طبيعية، جراء تناوله للأقراص المهلوسة»القرقوبي»، ودخل مجموعة من الأقسام، من بينها قسم اللغة الانجليزية الذي كانت به أستاذة تلقي درسها، كما اقتحم قسمين آخرين للغة الفرنسية، وهو يهدد ويصيح « فينا هو.. فينا هو»، قبل أن يغادر المؤسسة التعليمية.

وتمكنت قوات الأمن التي انتقلت إلى مكان الحادث، من اعتقال الشاب، بعد حملة تمشيطية بمحيط المؤسسة التعليمية، ليجري إخضاعه لإجراءات البحث والتحقيق، قبل إحالته على أنظار النيابة العامة.

وكان شاب رفقة كلب من فصيلة «البيتبول»، أدخل الرعب في أوساط مجموعة من تلاميذ وتلميذات إعدادية عبد المومن بالمدينة العتيقة لمراكش، بعد ولوج الكلب إلى بهو المؤسسة التعليمية المذكورة، دون أن تتدخل القوات الأمنية لإتخاذ الإجراءات القانونية في حق صاحب الكلب برغم وجود مذكرة لوزارة الداخلية تمنع التجول بأصناف الكلاب الشرسة من ضمنها فصيلة «بيتبول» التي أودت بحياة البعض وسببت عاهات مستديمة لآخرين في الأماكن العمومية

مراكش : عبد الرحيم عاشر

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 4604

الأحداث المغربية

الصفحة: 9

أساتذة «بويصعان» يستنكرون ما يتعرضون له من اعتداءات

◄ قصبة تادلة: محمد البصيري

أعلن أساتذة وأستاذات فرعية «بويصعان» التابعة لمجموعة مدارس إغرم لعلام ببني ملال في بيان مذيل بـ 31 توقيعا للأطر التربوية العاملة بالفرعية، عن تنديدهم بالاعتداءات التي وصفها البيان بالشنيعة والتي يتعرضون إليها من لدن غرباء عن المدرسة يدعون كونهم اعضاء في جمعية آباء وأولياء التلاميذ.

وجاء في البيان ذاته الذي اطلعت «الأحداث المغربية» على نسخة منه أن الأطر العاملة بالفرعية يتعرضون لممارسات وصفت بالهمجية وصلت حد التهديد والسب ومحاولة الاعتداء الجسدي، وخلقت جوا لا يساعد على قيام الأطر التربوية بواجبها.

وطالب البيان مديرة مجموعة مدارس اغرم لعلام بإعادة نظرها في التعامل مع أفراد المجموعة المعتدية باعتبارهم لا صلة لهم بجمعية آباء وأولياء التلاميذ. ونوه البيان بموقف النائب الإقليمي الذي هرع إلى عين المكان يوم 16 من الشهر الجاري للوقوف على حقيقة ما يجري بالفرعية مصحوبا برجال الدرك الملكي الذين استمعوا إلى بعض الشهود حول ماوقع من اعتداءات.



(خاص)
فرعية بويصعان

وطالب الموقعون على العريضة من النائب الإقليمي وضع حد لجمعية الآباء بالفرعية التي وصفها البيان بالمشبوهة والمطعون في قانونيتها والتي تخصص عناصرها في الاعتداء على المدرسين والمدرسات وعرقلة عملهم. كما طالبوا من سرية الدرك الملكي بالقصبة الإسراع بتقديم المتورطين في الاعتداءات إلى العدالة لتقول كلمتها حماية لأسرة التعليم وضمانا للسير العادي للدراسة يختم البيان.

التاريخ:2012/03/06
العدد. 2394
النهـار الـمغربيـة
الصفحة:5

تعرض تلميذة للضرب والجرح ببرشيد

نقلت التلميذة "كريمة.ا" البالغة من العمر 17 سنة على وجه السرعة إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الحسن الثاني بسطات صباح يوم السبت الماضي وهي في حالة حرجة نتيجة جروح أصيبت بها على مستوى الراس والوجه، الضحية التي كانت رفقة أبيها وأمها روت للجريدة قصة الإعتداء عليها كاملة، حيث جاء على لسانها أنها كانت وزميلاتها في المدرسة متوجهات صبيحة اليوم ذاته إلى ثانوية ابن رشد بمدينة برشيد، حين فاجأهن أحد الشبان وهو يمتطي دراجة نارية، حيث طلب منها مرافقته على متنها، وأمام رفضها القاطع قام المعني بالأمر بتعنيفها وضربها على مستوى الراس سقطت على إثره مغشيا عليها، ليتم نقلها على وجه السرعة إلى المستشفى المحلي الرازي ببرشيد، ومنه إلى المستشفى الجهوي الحسن الثاني بسطات نظرا لخطورة الإصابة، حيث قدمت لها الإسعافات الأولية وتم إخضاعها لجهاز السكانير، ليتم وضعها تحت المراقبة الطبية، هذا ما أكده الدكتور "هشام نكاسي" طبيب بقسم المستعجلات الذي سلم لها شهادة طبية تثبت مدة العجز في 24 يوما. وقد طالب أب الضحية «محمد.ا» من الجهات المعنية بضرورة فتح تحقيق شفاف وفوري للوقوف على ملابسات الحادث الذي تعرضت له إبنته.

وفي موضوع آخر أحالت عناصر الأمن الإقليمي ببرشيد صباح يوم السبت الماضي على أنظار الوكيل العام باستئنافية سطات، أربعة أشخاص متهمين بسرقة الأسلاك النحاسية تعود ملكيتها «لشركة إتصالات المغرب»، وحسب معلومات حصلت عليها الجريدة من مصادرها الخاصة، فقد جاء تفكيك أفراد هذه العصابة في إطار الحملات التمشيطية الروتينية التي تقوم بها العناصر الأمنية بالمدينة بين الفينة والأخرى، حين قامت عناصر هذه الأخيرة في ساعة متأخرة من الليل من إيقاف إثنين من أفراد هذه العصابة داخل إحدى الأنفاق بالمدينة وبحوزتهما 80 مترا من الأسلاك المعدنية وبعد تعميق البحث معهما، كشفا الأخيرين عن هوية شريك آخر ينحدر من المدينة ذاتها، وبعد البحث والتحري تم ايقاف هذا الأخير الذي كشف بدوره عن شريك رابع ينحدر من مدينة المحمدية، وبعدها انتقالها إلى هناك تم توقيف الشريك الرابع الذي أكد بدوره أن هناك شريك خامس ينحدر من مدينة القنيطرة، هذا الأخير الذي حررت مذكرة بحث وطنية في حقه، وبعد إستكمال التحقيق مع الموقوفين تم ايداعهم السجن الفلاحي عين علي مومن بسطات.

■ محمد منقلوطي

39

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694
المســــــــاء
الصفحة :2

مصرع أستاذة في حادثة سير بالجديدة

المساء

لقيت الأستاذة (ك.أ) مصرعها وأصيب الأستاذ (ع.ب) بجروح وصفت بالخطيرة إثر حادثة سير وقعت، صباح الإثنين، بالطريق الثانوية الرابطة بين الجديدة وأولاد حمدان، في الوقت الذي كانت فيه الهالكة والأستاذ في طريقهما إلى مقر عملهما، حيث يتنقل الأساتذة بهذا الخط بشكل يومي من الجديدة إلى مقرات عملهم. يذكر أن الطريق نفسها كانت قبل سنتين مسرحا لحادثة سير خطيرة ذهب ضحيتها أستاذة وزوجها الأستاذ أثناء ذهابهما إلى مقر عملهما بإحدى المؤسسات التعليمية بالمنطقة، مثل هذه الحوادث تخلف تذمرا واستياء لدى رجال ونساء التعليم الذين يركبون مخاطر «لانافيط» بشكل يومي ويعانون في صمت.

4/5

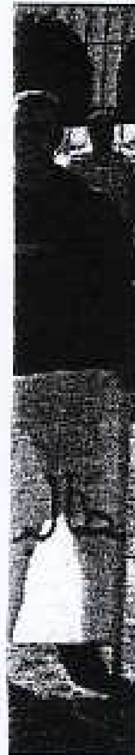
التاريخ:2012/03/06
العدد. 2394

النهـار الـمغربيـة

الصفحة:3

21 يوما من الإضرابات في التعليم

الآلاف من أساتذة السلم 9 يقررون مغادرة أقسامهم



يخوض رجال التعليم المرتبون في السلم 9 إضرابا وطنيا عن العمل لمدة ثلاثة اسابيع ،يبتدئ الاضراب الاول من 6 مارس الى غاية 12 مارس و الاضراب الثاني يبتدئ من 20 مارس الى غاية 26 منه ،و يليه اضراب وطني يبتدئ من 30 مارس الى غاية 5 ابريل ، مع القيام بوقفات احتجاجية امام الاكاديميات و النيابات التعليمية،و يلي هذه الوقفات و الاضرابات انزال وطني امام وزارة التعليم يوم 2 و 3 ابريل يشارك فيه رجال التعليم المرتبون في السلم 9 من جميع أنحاء المغرب .

اصدر اعضاء المكتب الوطني للتنسيقية الوطنية لموظفي التعليم المرتبين في السلم التاسع والمتضررين من الترقية بيانا يحمل رقم 22 يندون فيه بالممارسات التي قوبلوا بها اثناء تنظيم وقفة احتجاجية امام وزارة التعليم بالرباط ،و يحملون مسؤولية التدخل الامني للحكومة الحالية .

طالبوا من خلالها بترقية استثنائية إلى السلم 10 من تاريخ استيفاء الشرط و باثر رجعي مالي و إداري لكل المستوفين لشرط 15 سنة اقدمية عامة من 6 سنوات في السلم 9 كما يطالبون بترقية استثنائية إلى السلم 10 باثر رجعي مالي و إداري لكل المستوفين 10 سنوات في السلم9 ، و ترقية استثنائية إلى السلم 11 لكل من قضى 25 سنة من العمل . و معادلة دبلوم التخرج من المركز التربوي الجهوي و مراكز تكوين المعلمين و المعلمات بإجازة مهنية (bac+ 3) و ترقية جميع الخريجين الى السلم 10 باثر رجعي إرجاع السنوات المقرصنة لفوجي 93 و 94 وللمترقين سواء بالامتحان المهني او بالاختيار لسنة 2010

و حذف السلم التاسع من منظومة الأجور بالتعليم

والإفراج عن التعويضات عن العمل بالعالم القروي .

و يذكر ان حكومة عبد الإله بنكيران أنهت بداية من الاسبوع الماضي ،مرحلة السلم مع رجال التعليم ونفذت أول تدخل عنيف استهدف أساتذة الزنزانة رقم 9 الذين حج نحو 4000 منها إلى مدينة الرباط للاحتجاج، قبل أن يتم تفريق وقفتهم ا بالقوة مباشرة بعد انطلاقها من مقر وزارة التربية الوطنية مما ادى إلى وقوع عدة إصابات في صفوف المحتجين، فلقد نظمت التنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائي الزنزانة 9، مسيرة جابت شوارع العاصمة الرباط انطلاقا من باب الرواح، تم تفريقها بالقوة مما ادى إلى إصابات في صفوف أساتذة الزنزانة. ولقد أكد أحد أساتذة الزنزانة 9 في تصريح أدلى به ل" النهار المغربية"، أن رجال التعليم يتلقون أكبر إهانة في عهد حكومة عبد الإله بنكيران، مؤكدا، أن وزراء الحكومة الجديدة لا يملكون الجراة للوقوف على معاناة هذه الفئة من رجال التعليم في المناطق النائية والمعزولة، حيث أصبحوا



يشتغلون في ظروف مأساوية، ويسال المصدر ذاته، بنوع من الاستهزاء، هل فعلا تغيرت الحكومة في المغرب؟، قبل أن يجيب بنفس اللهجة أنه، لا شيء تغير وأنه شتان بين الشعارات و التطبيق على أرض الواقع كما اتهم، المصدر ذاته، وزارة التعليم بالتراجع عن التزاماتها التي تخص أساتذة الزنزانة 9. حيث كان وزير التعليم خلال اجتماع له في وقت سابق مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، بحل ملف أساتذة السلم 9، وأكد، على معالجة هذا الضرر عبر اليات التسقيف (وهي ترقية استثنائية سنوية يفرضها سقف انتظار الترقي لا يتجاوز أربع سنوات بعد استيفاء الشروط) والمادة 112 (15 اقدمية عامة منها 6 سنوات في الإطار) والترقية بالشهادة في المادة 108)، بحيث ستستوعب هذه العملية 20000 من المرتبين في السلم 9 وسيتم استدعاء اللجان الثنائية خلال شهر فبراير 2012 للبت في لوائح المستفيدين)، ثم من خلال منح سنتين جزافيتين لفوجي 93 و94، بالإضافة إلى وضع السلم 9 في طريق الحذف عبر تطبيق مرسوم منظومة التوظيف وإعادة صياغة النظام الأساسي، كما طالبت الجامعة بمنح سنوات جزافية لبعض المتضررين القدامى. أما بخصوص مطلب دكاترة قطاع التربية الوطنية وفي سياق الخلاصة المتوصل إليها في اللقاء الذي جمع وزير التربية الوطنية بالنقابات التعليمية وممثلي هذه الفئة وأمام إلحاح النقابات التعليمية وتمسكها بالحل الشامل المتوافق حوله، التزم وزير التربية الوطنية، بالاستمرار في حل مشكل الدكاترة عبر تغيير الإطار إلى أستاذ باحث عن طريق المباراة على غرار الفوج السابق في افق2012

■ لكبير بن لكريم

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المســـــــاء
الصفحة: الملحق التربوي

مفتشو التعليم يطالبون بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي

المساء

أفاد بلاغ صادر عن نقابة مفتشي التعليم أنه هيمنت على اللقاء الذي جمعهم بوزير التربية الوطنية، بحضور الكاتب العام للوزارة والمفتشين العامين ومدير الشؤون القانونية ومدير الموارد البشرية، مناقشة مضامين بيان المجلس الوطني لنقابة مفتشي التعليم، كما طالبت النقابة، وبـ«إلحاح»، بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي، لتأمين المال العام مستقبلا وإعطاء إشارات قوية على أن عهد نهب المال العام قد ولى.

وحسب بلاغ المفتشين، فإن وزير التربية الوطنية أخبر، في هذا اللقاء، باشتغال الوزارة على إعداد تصور لعمل هيئة التفتيش، يضمن حضورها مركزيا وجهويا وإقليميا، مع العمل على ربط هذه المستويات بالمفتشية العامة. كما أخبر الوزير بقرب توحيد مركزَيْ تكوين المفتشين في مركز واحد لجميع الفئات، مع مراجعة مضامين التكوين. وحسب البلاغ، فإن محمد الوفا أعلن عن تكفل مديرية الموارد البشرية بإجراء الحركة الانتقالية لهيئة التفتيش بإشراك نقابة المفتشين قبل 30 يونيو 2012، مع إعطاء الأولوية للملفات المقدمة في إطار الحركة الاستثنائية. وأفاد البلاغ، نقلاً عن الوزير، أنه ستتم مراجعة القوانين والمراسيم المنظمة للأكاديميات ومجلس الأعلى للتربية والتكوين ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم والتعليم الخصوصي، علاوة على النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، الذي توصلت الوزارة بمقترح النقابة بخصوصه.

42

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المســـــــاء
الصفحة: الملحق التربوي

أساتذة سد الخصاص يحتجون للمطالبة بالإدماج

نزهة بركاوي

يخوض أساتذة سد الخصاص ومنشطو التربية غير النظامية وقفة احتجاجية أمام وزارة التربية الوطنية، غدا الأربعاء، للمطالبة بالإدماج الفوري دون أي شرط وبتوفير الشهادات الإدارية لكافة الأساتذة والأستاذات، مع صرف مستحقاتهم المالية والرفع منها. وقد دخل المحتجون في تنسيقية أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية في إضراب لمدة أسبوع، ابتداء من أمس الاثنين في العاصمة الرباط، والذي تقرر أثناء عقد مجلس التنسيق الوطني جمعه العام، يوم الأحد الماضي داخل مقر الاتحاد المغربي للشغل في الرباط، والذي تم خلاله تقييم الشطر الثاني من «المعركة الوطنية»، التي انطلقت أيام 27 و28 و29 من فبراير الأخير. وينظم الأساتذة، اليوم الثلاثاء، وقفة احتجاجية أمام الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، فيما ستنظم وقفة احتجاجية ثانية صباح غد الأربعاء، أمام وزارة التربية الوطنية، ووقفة ثالثة صباح بعد غد الخميس، أمام مديرية الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية.

وأكدت مصادر من المحتجين أن «الأساتذة عازمون على مواصلة برنامجهم الاحتجاجي إلى حين انتزاع مطالبهم، والتي على رأسها الإدماج الفوري وتوفير الشهادات الإدارية لكافة الأساتذة والأستاذات»، كما طالبوا بصرف المستحقات المالية لكافة الأساتذة، مع الرفع منها.

وأكد الأساتذة أن «مجموعة من المناطق على الصعيد الوطني، بل حتى بعض المؤسسات التعليمية في مدن كبرى، مثل الدار البيضاء، تشهد خصاصا في الأطر التعليمية، والمفروض أن تكون للوزارة خطة لملء الخصاص، عوض الحلول الصعبة في منحى مفارق لكل الشعارات، من قبيل الحكامة الجيدة والاستحقاق والشفافية والحفاظ على المال العام»، خاصة أن أساتذة سد الخصاص يتوفرون على تجربة ميدانية تؤهلهم للإدماج، بعد أن خضعوا لمختلف الإجراءات المسطرية والقانونية التي أهلتهم لتحمل المسؤولية، بما في ذلك الخضوع للانتقاء الأولي والنجاح في المباراة الشفوية التي سهرت على تنظيمها الأكاديميات التعليمية، مضيفين أنهم قدموا تضحيات كبيرة، «رغم الإكراهات المادية والاجتماعية التي يرزحون تحت وطأتها»، وأنه كان على الوزارة أن تستجيب لمنطق الأحقية وأن تقوم بإدماج ذوي الأسبقية، عوض إقرار المباراة.

43

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1695
المساء
الصفحة: الملحق التربوي

نقابيات

تنسيقة السلم التاسع تعلن عن ثلاثة أسابيع من الإضراب

المساء

قررت التنسيقية الوطنية لموظفي التعليم المرتبين في السلم الـ9 والمتضررين من الترقية، المنضوية تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل، والجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالمغرب والهيئة الوطنية للتعليم والنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي والفدرالية الديمقراطية للتعليم الدخول في ثلاثة أسابيع إضراب جديدة، انطلاقا من اليوم، 6 مارس إلى غاية 12 منه، ثم أسبوع آخر من 20 إلى 26 مارس ومن 30 مارس إلى 5 أبريل، مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام النيابات والأكاديميات يومي 8 و22 مارس، متبوعا بإنزال وطني في الرباط يومي 2 و3 أبريل المقبل. وحسب البيان رقم 22، الذي أصدرته النقابات الخمس، فإن التنسيقية تجدد رفضها اتفاق 26 أبريل جملة وتفصيلا وتندد بمحاولة الوزارة إنزاله وفرضه على إرادة الشغيلة المرتبة في السلم الـ9. كما عبرت التنسيقية عن رفضها النتائج الهزيلة التي جاءت بها المادة الـ112، ومطالبة بإنصاف المستفيدين منها ماديا وإداريا. كما جددت التنسيقية مطالبتها بترقية استثنائية إلى السلم الـ10 بأثر رجعي مالي وإداري للمستوفين لشرط 10 سنوات في السلم الـ9 وترقية استثنائية إلى السلم الـ11 لكل من قضوا 25 سنة من العمل ومعادلة دبلوم التخرج من المركز التربوي الجهوي ومراكز تكوين المعلمين والمعلمات بإجازة مهنية وإرجاع السنوات «المقرصنة» لفوجي 93 و94. كما جددت التنسيقية مطالبتها بحذف السلم الـ9 من منظومة الأجور وتحديد أقدمية أربع سنوات لاجتياز الامتحان المهني، إضافة إلى مطالبتها بالإفراج عن تعويضات العمل في العالم القروي.

مفتشو التعليم يطالبون بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي

المساء

أفاد بلاغ صادر عن نقابة مفتشي التعليم أنه هيمنت على اللقاء، الذي جمعهم بوزير التربية الوطنية، بحضور الكاتب العام للوزارة والمفتشين العامين ومدير الشؤون القانونية ومدير الموارد البشرية، مناقشة مضامين بيان المجلس الوطني لنقابة مفتشي التعليم، كما طالبت النقابة، وبـ«إلحاح»، بفتح تحقيق قضائي في البرنامج الاستعجالي، لتأمين المال العام مستقبلا وإعطاء إشارات قوية على أن عهد نهب المال العام قد ولى.

وحسب بلاغ المفتشين، فإن وزير التربية الوطنية أخبر، في هذا اللقاء، باشتغال الوزارة على إعداد تصور لعمل هيئة التفتيش، يضمن حضورها مركزيا وجهويا وإقليميا، مع العمل على ربط هذه المستويات بالمفتشية العامة. كما أخبر الوزير بقرب توحيد مركزَي تكوين المفتشين في مركز واحد لجميع الفئات، مع مراجعة مضامين التكوين. وحسب البلاغ، فإن محمد الوفا أعلن عن تكفل مديرية الموارد البشرية بإجراء الحركة الانتقالية لهيئة التفتيش بإشراك نقابة المفتشين قبل 30 يونيو 2012، مع إعطاء الأولوية للملفات المقدمة في إطار الحركة الاستثنائية. وأفاد البلاغ، نقلا عن الوزير، أنه ستتم مراجعة القوانين والمراسيم المنظمة للأكاديميات ومجلس الأعلى للتربية والتكوين ومؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم والتعليم الخصوصي، علاوة على النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، الذي توصلت الوزارة بمقترح النقابة بخصوصه.

العصبة الوطنية للدكاترة تطالب الوزارة بالتسوية النهائية لملفهم

المساء

عبّرت العصبة الوطنية للدكاترة العاملين في وزارة التربية الوطنية، المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (ا و ش م) في بلاغها الأخير عن رفضها تراجع الوزارة عما التزمت به من تسوية نهائية لملف الدكاترة، على دفعتين، في سنة 2012، ورفضها العرض «الهزيل» الذي تقدمت به الوزارة، بتخصيصها 240 منصبا للدفعة الأولى من الدكاترة. وطالبت العصبة الوطنية للدكاترة بالرفع من عدد المناصب المخصصة للدفعة الأولى بما يتناسب مع الحل الشامل على دفعتين خلال سنة 2012 وبتحديد تاريخ الدفعة الثانية والأخيرة لما تبقى من الدكاترة، الكفيلة باستيعاب ما تبقى من هذه الفئة. كما طالبت العصبة، في بلاغها، بتكوين لجنة تقنية مُشتركة لتدبير أجرأة المباراة وتجاوز الخروقات التي شابت المباراة السابقة، مع توقيع محضر مشترك بالمتفق عليه.

التاريخ:2012/03/06
العدد: 234.

الخبر

الصفحة : 10

بسبب تراجع الوزارة عن اعتبار منطقة «أسا الزاك» منطقة نائية وصعبة

احتجاجات وإضرابات للهيآت التعليمية بأسا الزاك طيلة شهر مارس

مصطفى لطفي

قررت الهيئات النقابية للتعليم في منطقة «أسا الزاك» الدخول في إضراب إقليمي لمدة ثلاث أيام من كل أسبوع في هذا الشهر، والأسبوع الأول من شهر ابريل المقبل، وذلك احتجاجا على عدم استجابة وزارة التربية الوطنية لعدد من المطالب، منها على الخصوص اعتبار منطقة «أسا الزاك» منطقة صعبة ونائية.

وكشف بيان لهذه الهيئات النقابية أن وزارة التربية الوطنية تكرس سياسة التماطل والتعتيم في تنفيذ مقتضيات المحضر المشترك ليوم 26 مارس 2010، الموقع بين الوزارة والهيئات النقابية، والرامي إلى اعتبار منطقة «أسا الزاك» منطقة نائية وصعبة، وعدم عقدها للقاء تواصلي مع الشغيلة التعليمية بالإقليم في الأسبوع الأخير من شهر فبراير الماضي، تدارست مستجدات هذا الملف والأشكال النضالية المزمع خوضها من أجل تسريع صرف التعويضات المالية بأثر رجعي على كل العاملين بالقطاع، إلى جانب عدم تطبيق الجهات المعنية لالتزاماتها تجاه الشغيلة التعليمية، أولها استفادة الإقليم من التعويضات عن المناطق النائية والصعبة، جبرا للضرر الجماعي، وهو ما خلف استياء للشغيلة التعليمية [illegible] الإهمال والتهميش اللذين يطالانها من جراء غياب تحفيزات تساعد على الاستقرار والمردودية. كما انتقدت النقابات ما اعتبرته «عجز المسؤول الأول عن القطاع بالإقليم عن حل مشاكل الشغيلة، واتباعه أسلوب التهديد والقمع في حق كل الغيورين على القطاع»، إذ يوضح المحتجون أن هذا المسؤول «يعتمد في تناول الشأن التعليمي بالنيابة على المقاربة الأمنية ويتهجم ويضيق على الحريات النقابية، وهو ما حول الوضع التعليمي بالإقليم إلى حالة احتقان كبير لا يحتمل، ما ينذر بالانفجار في أي وقت»، إضافة إلى أن هذا النائب الإقليمي، حسب قولها، يشجع على هدر الزمن المدرسي، في تناف واضح مع المذكرات ذات الصلة، ما يضر بمصلحة التلاميذ.

وأمام [illegible] الأسباب، يوضح البيان قررت الهيآت النقابية استئناف برنامجها النضالي، من خلال خوض معارك إقليمية لمدة ثلاث أيام في الأسبوع، تكون بدايتها غدا الأربعاء، والخميس والجمعة، مصحوبة بوقفة احتجاجية أمام مقر النيابة الإقليمية «لأسا زاك» صباح غد الأربعاء، مشيرة إلى أن هذه الأشكال النضالية ستستمر إلى حدود الأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل.

كما هددت الهيات النقابية، «في حال ما لم تستجب الجهات الوصية لمطالبها، بالدخول في إضراب إقليمي آخر مفتوح في 30 أبريل المقبل»، داعية في الختام كافة نساء ورجال التعليم إلى «رص الصفوف والمساهمة في إنجاح البرنامج النضالي من أجل انتزاع الحقوق وتحقيق المطالب»، محملين في الوقت نفسه، الجهات المعنية كامل المسؤولية في ما ستؤول له الأوضاع التعليمية إقليميا، بانتهاجها سياسة صم الآذان وعدم الوفاء بالالتزامات.

الصفحة: 3	التجديد	التاريخ: 2012/03/06 العدد: 2846

إضراب تعليمي بالحزام الجبلي لإقليم بني ملال

دخل أساتذة الحزام الجبلي بإقليم بني ملال (تيزي نسلي أغبالة بوتفردة وناوور) في إضراب يمتد لأسبوع من 29 فبراير إلى 6 مارس الجاري. ورد حميد متوكل الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم فرع أغبالة سبب التصعيد في تصريح لـ«التجديد» إلى عدم وفاء الجهات المسؤولة إقليميا وجهويا ومركزيا بوعودها القاضية بتصنيف هذه المناطق ضمن المناطق النائية خاصة وأن الكل يعلم أن هذه الجماعات هي من أصعب الجماعات بإقليم بني ملال خاصة المؤسسات الفرعية منها التي تعرف عزلة قاتلة بعد تساقط الثلوج يتساوى فيها المدرس بالتلاميذ وسكان المنطقة بسبب صعوبة التموين وانعدام شروط الحياة السليمة الطرقات، حطب التدفئة، النقل، المواد الغذائية والخدمات الصحية...

وأكد الأساتذة الذين دخلوا في سلسلة من الإضرابات والوقفات الاحتجاجية كان آخرها يوم فاتح مارس الجاري على تشبثهم بإدراج مناطق الحزام الجبلي لنيابة بني ملال ضمن مناطق الإقامة «أ»، وتصنيفها ضمن المناطق النائية وتخصيص تعويض قار عن التدفئة واعتماد معايير منصفة وإشراك ممثلين



عن التنسيقية في تدبير الحركة الانتقالية وتأهيل المؤسسات التعليمية.

ويذكر أن تنسيقية أساتذة الحزام الجبلي ببني ملال تنشط بمساندة أربع نقابات تعليمية (الجامعة الوطنية لموظفي التعليم إ.و.ش.م ، النقابة الوطنية للتعليم ف.د.ش والنقابة الوطنية للتعليم ك.د.ش والجامعة الوطنية للتعليم ا.م.ش) توفر لها التأطير واللوجيستيك لإنجاح نضالها.

حسن البعزاوي

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 6578

بيان اليوم

الصفحة: 2

أساتذة «الزنزانة 9» يخوضون إضرابات أسبوعية

حسن عربي

قررت «التنسيقية الوطنية لموظفي التعليم المرتبين في السلم التاسع والمتضررين من الترقية» التصعيد في حركتها الاحتجاجية، بالإعلان عن خوضها إضرابات أسبوعية وطنية، خلال مارس الجاري وأبريل المقبل.

وبحسب بيان للتنسيقية يحمل رقم 22، توصلت بيان اليوم بنسخة منه، سيخوض «أساتذة الزنزانة 9»، كما يسمون أنفسهم، إضرابا وطنيا ابتداء من يوم الثلاثاء إلى غاية 12 مارس الجاري، وإضرابا ثانيا من يوم 20 مارس إلى 26 منه، وآخر من يوم 30 مارس إلى 5 أبريل المقبل، مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام النيابات أو الأكاديميات يومي 8 و22 مارس، فضلا عن/ إنزال وطني/ بالرباط يومي 2 و3 أبريل المقبل.

وكان المكتب الوطني للتنسيقية، قد عقد اجتماعا الجمعة الماضي، تم الاتفاق خلاله، على «رفض اتفاق 26 أبريل جملة وتفصيلا، مع التنديد بمحاولة الوزارة إنزاله وفرضه ضدا على إرادة الشغيلة المرتبة في السلم التاسع، ورفض النتائج التي جاءت بها المادة 112، مع المطالبة بإنصاف المستفيدين منها ماليا وإداريا».

وتأتي هذه الإضرابات المعلن عنها، وفق ذات البيان، للمطالبة بـ«ترقية استثنائية إلى السلم 10 من تاريخ استيفاء الشرط وبأثر رجعي مالي وإداري لكل المستوفين لشرط 15 سنة أقدمية عامة منها 6 سنوات في السلم 9»، وبـ«ترقية استثنائية إلى السلم 10 بأثر رجعي مالي وإداري لكل المستوفين 10 سنوات في السلم 9، وترقية استثنائية إلى السلم 11 لكل من قضى 25 سنة من العمل».

كما طالب البيان أيضا، بـ«معادلة دبلوم التخرج من المراكز التربوية الجهوية ومراكز تكوين المعلمين والمعلمات بإجازة مهنية-bac+3- وترقية جميع الخريجين إلى السلم 10 بأثر مالي وإداري، وإرجاع السنوات (المقرصنة) لفوجي 93 و94 وللمترقين سواء بالامتحان المهني أو بالاختيار لسنة 2010، إضافة إلى مطالب أخرى، ضمنها حذف السلم التاسع من منظومة الأجور بقطاع التعليم.

وكانت التنسيقية، قد نظمت يوم فاتح مارس الجاري، وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط، عرفت تدخل القوات العمومية مما أسفر عن سقوط عشرات المصابين نساء ورجالا، حسب البيان دائما.

47

التاريخ:2012/03/06
العدد. 2394
النهـار المـغربيـة
الصفحة:7

إقصاء الحراس العامين من التعويضات

تحت إشراف المكتب الوطني للنقابة الوطنية لأطر الإدارة التربوية المنضوي تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم (الإتحاد المغربي للشغل) ، انعقد بالمقر المركزي للاتحاد المغربي للشغل بالبيضاء يوم السبت الماضي ، الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الأول لهذه الفئة بحضور ممثلي الجهات من أطر الإدارة التربوية بجميع الأسلاك (ابتدائي إعدادي ثانوي تأهيلي ونظار وحراس عامون وممثلين عن شبكة مدارس كوم).

وبعد الإطلاع على مختلف التقارير الواردة من مختلف المناطق والوقوف على ضرورة إنجاح هذه المحطة النضالية والتي تعتبر لبنة أساسية لدعم وتقوية الجامعة الوطنية للتعليم بالإضافة إلى انتظارات أطر الإدارة التربوية بجميع أسلاكها من خلال النظام الأساسي المرتقب مع إشراك حقيقي وفعلي لأطر الإدارة التربوية خلال جميع مراحل الإعداد، والوقوف على الخلل في حرمان الحراس العامين والنظار من التعويض الأخير الصادر بالجريدة الرسمية .فإنه يطالب باستدراك هذا الإقصاء باعتبار الحراس العامون والنظار جزء لا يتجزأ من الطاقم الإداري للإدارة التربوية.

وبعد نقاش مستفيض واستحضار المرحلة الدقيقة وجسامة المهام الملقاة على عاتق أطر الإدارة التربوية فقد تقرر تشكيل لجنتين:

× لجنة المقرر التنظيمي.

×ولجنة الملف المطلبي والتي أوكلت لها مهمة تجميع مساهمات الفروع والأقاليم والجهات والمناضلين فيما يخص مشروع الإطار الخاص بأطر الإدارة التربوية.

48

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 301.
الشروق
الصفحة : 5

نقابة

رفض



عبرت الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، عن رفضها لـ «تراجع وزارة التربية الوطنية عما التزمت به من تسوية نهائية لملف الدكاترة على دفعتين خلال سنة 2012». كما أعربت الجامعة، في بلاغ صدر عقب اجتماع المكتب الوطني للعصبة الوطنية للدكاترة العاملين بوزارة التربية الوطنية بالكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم يوم الخميس الأخير عن رفضها «للعرض الهزيل» الذي تقدمت به الوزارة بتخصيصها 240 منصبا للدفعة الأولى، لكونه «ليس مؤشرا على الحل المتفق عليه».

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 1694
المســــــــــاء
الصفحة :4

تلاميذ الأقسام التحضيرية يقاطعون الدراسة



الرباط
حليمة بوتمارت

قرر حوالي 250 تلميذا، يدرسون في مدارس الأقسام التحضيرية في مختلف المراكز الوطنية، مقاطعة الدراسة بعد القرار الصادر من طرف المسؤولين على القطاع، والمتعلق بتقليص عدد المقاعد الممنوحة لتلاميذ شعبة الفيزياء والهندسة، والذي أثار غضب هؤلاء، حسب بيان صادر عن تنسيقية التلاميذ، تتوفر «المساء» على نسخة منه، ونظموا وقفة احتجاجية أمس الاثنين داخل ثانوية مولاي يوسف في الرباط لاستنكار القرار، الذي اعتبروه «مجحفا» في حقهم.

وقالت هدى أقوضاض، عن تنسيقية تلاميذ الأقسام التحضيرية في الرباط، إن جميع طلبة شعبة الفيزياء قاطعوا دراستهم احتجاجا على قرار يقضي بتقليص عدد المقاعد الممنوحة لهم ويطالبون بتخصيص مقاعد إضافية في المدارس العليا الكلاسيكية للهندسة، التي تضم خيرة الطلبة الحاصلين على معدلات عليا.

وأضافت أقوضاض أنهم دخلوا في مقاطعة الدراسة منذ الخميس الماضي، وبعد لقاء جمعهما يوم الجمعة الأخير مع ديوان وزير التعليم العالي، الذي استقبل ممثلي الطلبة لامتصاص غضبهم بعد وقفة احتجاجية نظموها أمام مقر الوزارة، والتي عرفت تدخلا لرجال القوات العمومية لتفريق المحتجين، مشيرة إلى أن مدير ديوان الوزير وعدهم بعقد لقاء معهم لتدراس ملفهم المطلبي في غضون الأسبوع الجاري.

وأشارت أقوضاض إلى أن التلاميذ المقاطعين للدراسة في جميع مراكز الأقسام التحضيرية في المغرب سيستأنفون دراستهم بشكل مؤقت، في انتظار عقد اللقاء الذي وعدهم به مدير ديوان وزير التعليم العالي، مؤكدة أنه في حال تجاهل ملفهم سيواصلون احتجاجاتهم وسيقاطعون الدراسة من جديد.

60

التاريخ: 2012/03/06
العدد 10031
الإتحاد الاشتراكي
الصفحة: 8

الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بين اللاتمركز واللامركزية

حسن كياس (×)

تندرج هذه المحاولة الاقتراحية في سياق البحث عن آليات التنزيل الفعلي للامركزية التربوية في مجال التربية والتكوين، الذي يحظى بمكانة خاصة لدى صانعي القرار التربوي، وبدون الخوض في مقومات العملية التعليمية والتدبيرية التي تناولها المهتمون بالشرح والتمحيص، فإننا سنخصص هذه المساهمة لإماطة اللثام عن واقع الجهوية التربوية في ارتباطها باللاتمركز واللامركزية.

يجمع عامة الفقه الإداري على أن اللامركزية الإدارية الترابية والمرفقية في أبسط معانيها، هي تحويل اختصاصات وصلاحيات من المركز إلى هيات محلية أو مصلحية، متمتعة بالشخصية المعنوية، لتباشرها تحت السلطة الوصائية المركزية، وهذا النمط يختلف عن اللاتمركز الإداري، الذي يعتبر صورة من صور المركزية لنقل بعض السلط من الجهاز المركزي إلى وحدات إدارية محلية تحت غطاء السلطة الرئاسية، التي لها حق تعديل القرارات وإلغائها في إطار المراقبة القبلية والمواكبة و البعدية، وهذا الأمر يختلف عن الأكاديميات لكونها مؤسسات عمومية، مؤطرة بالقانون 07.00 وما تلاه من مراسيم وقرارات تطبيقية. وبما أن الأخيرة تتمتع باستقلال إداري ومالي وتقني، فإن واقع الحال يشي بأن تجربة الأكاديميات رغم مرور خمس عشرة سنة على إحداثها كمصالح خارجية وعشر سنوات على منحها الشخصية المعنوية، مازالت لم ترق بعد إلى المؤسسة العمومية الحقيقية رغم ما تم إنجازه من مشاريع وما تم تحقيقه من إنجازات.

فبخصوص الاستقلال الإداري للأكاديميات، لايمكن الحديث عن استقلال مطلق عن السلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية، إذ تبقى الرقابة، في إطار الوصاية الإدارية المركزية، شرطا مسطريا لتسيير هذا المرفق العام، دون أن تخضعه لسلطتها الرئاسية كما هو الحال في نظام المركزية.

أما عن الاستقلال المالي، فإن الأكاديميات لا تتوفر على موارد ذاتية ومجموع ميزانياتها هو عبارة عن إمدادات الدولة التي تصل إلى 100% ، وهذا ما يجعل الأكاديميات مكتوفة الأيدي ولا مناص لها من تنفيذ إملاءات المركز بقضها وقضيضها.

الأمر الثاني الذي يستوجب وقفة تأمل يتعلق بانعكاسات مشروع التقسيم الترابي الجهوي الجديد على واقع الأكاديميات التي ستتقلص عددها من 16 إلى 12 أكاديمية، ففي هذا الإطار يجمع أغلب الفقه الإداري، على أن أي تقسيم مهما كانت الكفاءات التي حددته، لا يمكن أن يفي بالمطلوب، ذلك أن اعتماد أي معيار لتقسيم متناغم ومتكامل، يبقى صعب المنال في أي بلد يتسم بالتعدد الثقافي والإثني ويتنوع في المؤهلات الطبيعية والجيواستراتيجية، فإذا قمنا بإطلالة على مساحة كل جهة من الجهات الإثنى عشرة المقترحة وكذا ثرواتها وساكنتها، فإننا سنكون أمام جهات غنية وجهات فقيرة، لا يمكن هذه الأخيرة من التكامل الاقتصادي إلا عبر الاستفادة من دعم دولتي، من خلال عائدات الصندوق التأهيلي الاجتماعي أو صندوق التضامن بين الجهات، اللذين يحتاجان إلى استصدار قانون تنظيمي يؤطرهما.

ولئن كان تقليص التفاوتات والتوزيع المتكافئ للموارد مضمونا بمقتضى الفصل 142 من دستور 01 يوليوز 2011، فإن تقريب الإدارة من المواطنين كمبدأ تدبيري وحقوقي، سيتم الإجهاز عليه بفعل التعدد السكاني وشساعة الرقعة الأرضية لبعض الجهات وبالرجوع إلى مشروع التقسيم الجهوي الذي أفرزته دراسة اللجنة الاستشارية الجهوية، يلاحظ أن جهة فاس مكناس على سبيل المثال تشمل العمالات والأقاليم التالية : فاس، مكناس، بولمان، الحاجب، إيفران، مولاي يعقوب، صفرو، تاونات، وأن جهة الدارالبيضاء سطات تتضمن أيضا ثماني عمالات وأقاليم وهي الدارالبيضاء، المحمدية، بنسليمان، برشيد، الجديدة، مديونة، النواصر، سطات، الأمر الذي يستوجب التضرع إلى الباري تعالى بأن يكون في مدد وعون مدير أكاديمي مسؤول

عن رقعة جغرافية يصل تعدد سكانها إلى 6 ملايين نسمة .

والتجارب الغربية، تمدنا بنماذج لتصريف هذا الإشكال سواء بالنسبة لقطاع التربية الوطنية أو الأمن الوطني أو الدرك الملكي أو قطاع الصحة، ففي النظام الفرنسي، لا تتوفر الأكاديميات الجهوية على استقلال إداري ومالي، لكنها تتوفر على هامش من التصرف يتجلى في تمكين الأكاديميات من أداء أجور الموظفين التابعين لها من الميزانية المحولة لها، كما أن كل جهة لها أكاديمية تشتغل في ترابها مع بعض الاستثناءات، نذكر منها وجود ثلاث أكاديميات تابعة لجهة واحدة كما هو الحال بجهة Ile de France تتضمن ثلاث أكاديميات Créteil . Paris – Versailles وأن جهة Bourgogne تضم أكاديميتين Dijon و Maçon وجهة Cotes . Alpes . Provence تضم هي الأخرى أكاديميتين : Nice و AIX MARSEILLE .

بعد هذه الإطلالة على النظام الفرنسي، الذي تعتبره مرجعا لأدبياتنا التدبيرية والقانونية، يسوغ لنا أن نتساءل عن خارطة الطريق الجهوية، التي سيعتمدها صناع القرار التربوي بعد التنزيل الإجرائي لمشروع الجهوية المتقدمة، وكيف يمكن تحويل النيابات الإقليمية من وضعية اللاتمركز الإداري إلى وضعية الخضوع الفعلي للأكاديميات بمقتضى القانون 07.00، فالنواب الإقليميون يعينون بقرار و يعملون تحت إمرة الوزير في إطار سلطة رئاسية، وفي ذات الوقت يخضعون ظاهريا لمديري الأكاديميات، وهذا الإشكال القانوني يستدعي وقفة تأملية هادئة لتحديد المسؤوليات في زمن ارتبطت فيه المسؤولية بالمحاسبة.

ولما تقدم، يجدر بنا أن نثير علاقة نواب الوزارة بهذه الأخيرة وبمديري الأكاديميات، التي يتقاطع فيها البعد السياسي بالبعد القانوني، فمن الزاوية السياسية يتقلد الوزير ونوابه ومديرو الأكاديميات مناصب سياسية، كل حسب موقعه ودرجة مسؤوليته، أما من الزاوية القانونية، فإن نواب الوزارة يعملون في إطار اللاتمركز الإداري تحت السلطة الرئاسية الفعلية للوزير، من جهة وتحت إمرة مديري الأكاديميات من جهة أخرى،

51

التاريخ: 2012/03/06
العدد 10031
الإتحاد الاشتراكي
الصفحة: 8

الأمر الذي يجعل العلاقة من الناحية الواقعية تبدو في غالب الأحيان غير عادية في العديد من الجهات، مما يستدعي تقوية دور النيابات الإقليمية وتحديد المهام الموكولة اليها وعلاقتها بالادارة المركزية.

في سياق هذا الجدل القانوني، فلا اجتهاد مع ورود النص، خصوصا إذا كان في مرتبة قانون مصادق عليه من طرف البرلمان بغرفتيه، الذي اكد على خضوع النيابات للاكاديميات بمقتضى المادة 12 من القانون 07.00، والخضوع معناه ان تعمل النيابات تحت إشراف الأكاديميات وتشتغل هذه الأخيرة تحت الرقابة الوصائية للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، لكون اللاتمركز الإداري لا يخدم دائما اللامركزية، وهو الرهان الذي تسعى السلطات العمومية إلى القطع معه في إطار الجهوية المتقدمة.

وللتدليل على ما سبق بيانه، أسوق جواب عبد الله ساعف الوزير الأسبق اثناء مناقشة مشروع القانون 07.00 على ملاحظات نواب الامة في البرلمان يومي 10 و11 مارس 2000، إذ يقول بالحرف « وعن علاقات النيابات بالأكاديميات الجهوية، فإن النيابات ستدخل في نفوذ الأكاديميات، وأن المشروع يتطابق مع روح الميثاق الذي اكد على احتواء الأكاديميات للنيابات وان ذلك لا يعني سلبها جميع الصلاحيات، إذ ستحدث مراسيم وقرارات تجعل النيابة تعمل تحت غطاء الأكاديمية ».

على مقتضى هذا المسعى الذي يروم النهوض بالجهوية التربوية في سياق لامركزية حقيقية، يحق لنا أن نتساءل عن نوع العلاقة التي سوف تربط البنيات التربوية الجهوية والإقليمية والمحلية بالمجالس المنتخبة وباقي القطاعات الحكومية اللاممتمركزة؟ وماهي الصلاحيات التي ستخول للمؤسسات التربوية لتدبير شؤونها بالفعالية والسرعة اللازمتين؟ ثم ماذا عن المراقبة التربوية والإدارية في ظل هذه المستجدات التي يعرفها المشهد التربوي ؟ إنها أسئلة في حاجة إلى معالجة لربح رهان اللامركزية المنشودة .

(×) باحث وممارس في مجال الموارد البشرية

التاريخ: 2012/03/06
العدد: 6578

بيان اليوم

الصفحة: 1

يومنا

أبو بكر القادري



ووري الثرى أول امس الأحد بسلا جثمان ابي بكر القادري، وهو واحد من كبار قادة الحركة الوطنية وحزب الاستقلال، وبرحيله لم يتبق على قيد الحياة سوى واحد من الذين وقعوا على وثيقة المطالبة بالاستقلال.

محتات الرقاص

إن كثافة الحضور في جنازة الرجل، ومشهد الطيف السياسي والثقافي المتنوع يسير وراء جثمانه إلى الزاوية القادرية بسلا، يؤكد أن الكثيرين احتفظوا للراحل بصورة الموحد والمتسامي فوق الخلافات.

لقد نجح القادري على امتداد عقدين على الأقل في جعل الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني بيتا جامعا وموحدا لكافة المغاربة، وحاضنا لشعورهم الوطني والإنساني تجاه قضية الشعب الفلسطيني، كما مثل الرجل باستمرار عنوانا رئيسيا في ارتباط المغرب بمحيطه المغاربي والعربي، وبقضايا الشعوب العربية ضد الاحتلال، وبوحدة وتعاون الحركات التحريرية للبلدان المغاربية .

بقي القادري أيضا، وبحسب كثير من الاستقلاليين، مترفعا عن كل الاصطفافات داخل الحزب وحوله، وكان الكل يلجأ إليه، ويحتمي بحكمته وبرجاحة النظر.

صورة ثانية ستبقى ملتصقة بأبي بكر القادري، وهي انه استطاع دائما ان يبرز تشبثه بقناعاته الدينية الإسلامية وشخصيته المغربية المحافظة الأصيلة، وفي نفس الوقت انفتاحه على عصره، وعلى تطور مجتمعه والعالم، وبذلك كان نموذجا عمليا للشخصية المغربية الوسطية المعتدلة والمنفتحة.

لقد عكس القادري هذه الجدلية الخلاقة من خلال مواقفه، وفي كتاباته، وأيضا وسط محيطه الأسري والعائلي والحزبي، وبرحيله نفقد علامة وطنية مركزية في مناهضة التشدد والتطرف ورفض الغلو.

منذ شيوع نبأ وفاته مساء الجمعة، تقاطرت عبر وسائل الإعلام وفي بيت العائلة عبارات ومشاعر الأسى من لدن فعاليات سياسية وثقافية وتربوية ونسائية خبرت الفقيد وعايشته وقرأت له وعنه، والكثير من هذه الفعاليات لم يكن يجمعها سقف حزبي تنظيمي واحد مع الراحل، لكن كانت ترى فيه ملهما، ومساندا في القضايا الوطنية الرئيسية، وفي قضايا النساء، وفي مطالب الانفتاح والتسامح.

أبو بكر القادري، ستذكر له الأجيال الحالية انه بقي إلى آخر يوم في حياته صحو الذاكرة وبليغ التعبير وواضح البصيرة بشأن قضايا البلاد، حتى أن الكثيرين لم يدركوا خبر مرضه، ولم يصدقوا نبأ الرحيل الأبدي، وقال عنه العديدون أول امس بأنه شاهد عصر فعلا.

صورة أخرى ستبقى أيضا شاهدة على الفعل الوطني للقادري، وهي مدرسة النهضة بسلا، التي مكنت الكثيرين من التعلم، بل ومن التخرج وتولي المسؤوليات الوظيفية مع بداية عهد الاستقلال، وبالموازاة مع هذه التجربة الوطنية، واصل الراحل طيلة حياته اهتمامه بقضايا التربية والتعليم، وخلف بشأنها مؤلفات وكتابات متعددة، كما كتب معرفا بعدد من الرموز الوطنية ومحتفيا بها وبتاريخها.

الرحمة للفقيد، والصبر الجميل لأهله.

53

التاريخ: 2012/03/06 العدد: 694

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 1

افتتاحية

الريع السياسي

■ توفيق بوعشرين ■

امضى المفكر المغربي الراحل، محمد عابد الجابري، نحو ربع قرن يحفر في العقل العربي ويشخص امراضه، ثم انتهى إلى القول إن العقل السياسي العربي، وفيه المغربي، يعاني من ثلاثة أعطاب كبرى وهي: القبيلة والتعصب للعقيدة والغنيمة. ودعا، في ختام ابحاثه العلمية القيمة، إلى تحويل القبيلة إلى حزب سياسي، والعقيدة إلى رأي في الدين، والغنيمة إلى اقتصاد إنتاج عوض ان تكون ريعا يفسد المال والاقتصاد على السواء.

لقد صدم الرأي العام الاسبوع الماضي عندما اطلع على لائحة كريمات النقل، وكيف ان سياسيين وعسكريين وفنانين ورياضيين ووزراء وموظفين سامين في الدولة ومخبرين ورجال ونساء اعمال لا ينقصهم مال ولا نعيم، ومع ذلك وجدوا طريقا إلى الريع وإلى ملايين تذهب كل شهر إلى حساباتهم بدون جهد ولا عمل ولا قيمة مضافة. وسيصدم الرأي العام أكثر عندما تنشر لائحة المستفيدين من مقالع الرمال، الذين يحصلون على الملايين كل يوم «كاش» دون حسيب ولا رقيب...

من اين أتى نظام الريع هذا؟ وأي دور يلعبه في نظام الحفاظ على السلطة؟ وما هي شروط الدخول والخروج من نعيم هذا الريع؟ وما هي تكلفته السياسية والاقتصادية؟ ومن يدفع فاتورة هذا الريع؟

نظام الريع هذا قديم قدم السلطة في التاريخ، فالفرق بين الأمم والدول والمجتمعات ان الديمقراطي الحداثي منها قضى على قلاع كثيرة من الريع وطرده من ساحة السياسة، وحجم نفوذه في الساحة الاقتصادية بدعوى عدالة توزيع الثروة والسلطة، وربط الربح بالعمل، والمكافاة بالاستحقاقات، والمواطنة باداء الضريبة وتقاسم الأعباء. اما الدول غير الديمقراطية فقد تعايشت مع هذا الريع، ووظفت اذرعه في لعبة الحفاظ على اكبر قسط من السلطة، فاصبح الريع مكافاة على الولاء، والامتياز عنوان القرب والتقرب، والأعطيات دليلا على ان الحاكم يُغني ويفقر. في اوربا، كان الملوك يبيعون حق الولوج إلى الوظيفة العمومية، وكانت الكنائس تبيع صكوك الغفران في الآخرة بعدما انتهت من مص دماء المؤمنين في الدنيا.

الريع واحد من الثمرات الفاسدة للسلطوية وغياب العدالة ودولة المواطنة، ولهذا فإن القضاء على الريع والامتيازات رهين بالتحول الديمقراطي العميق للسلطة وآليات تدبير الحكم.

54

افتتاحية

خطوة مهمة في وفاء المغرب بالتزاماته الحقوقية

صادق مجلس الحكومة الخميس الماضي على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي كان المغرب قد وقعها لكنه لم يصادق عليها لتكون ملزمة. وتؤكد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي صادق مجلس الحكومة على مشروع قانون بشأنها على حق كل ضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري ومعرفة مصير الشخص المختفي فضلا عن حقه في حرية جمع واستلام ونشر معلومات لتحقيق هذه الغاية.

ويقصد بالاختفاء القسري حسب هذه الاتفاقية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في دجنبر سنة 2006 الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده مما يحرمه من حماية القانون.

وإذا كانت كل الأصوات الحقوقية قد وصفت مصادقة الحكومة على اتفاقية الاختفاء القسري بأنها خطوة مهمة في طريق وفاء المغرب بالتزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتستجيب لانتظارات الحركة الحقوقية المغربية وضحايا الاختفاء القسري، فإنها تأتي في إطار توجهات الدستور الجديد، الذي جرم الاختفاء القسري في الفصل 23، الذي يقول «لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته، إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون. الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، من أخطر الجرائم، وتعرض مقترفيها لأقسى العقوبات».

وتجريم الاختفاء القسري في الدستور الجديد يترجم أحد أسس الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الواردة في ديباجة الاتفاقية المذكورة وذلك إنطلاقا من إدراكها لشدة خطورة الاختفاء القسري الذي يشكل جريمة ويشكل في ظروف معينة يحددها القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية.

ومن هنا، فإن مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يأتي استجابة لمطالب المغرب الحقوقي حيث كانت مجموعة من المنظمات الحقوقية المغربية قد خاضت عدة حملات حقوقية على جميع الواجهات لمواجهة استمرار سياسة الاختطاف القسري والتعذيب في مراكز الاعتقال السري، الذي تنامى مع تعثر تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي صادق عليها الملك منذ 2005. كما مارست ضغطا قويا على الدولة لإيجاد الضمانات القانونية والمؤسساتية والتشريعية لتجنب لتكرار ما جرى في الماضي.

وكان منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الذي كان يترأسه مصطفى الرميد وزير العدل والحريات الحالي، قد بعث قبل مجيء حكومة بنكيران، التي يشكل حزب العدالة والتنمية عمودها الفقري، برسالة إلى كل من وزيري الداخلية والعدل والمدير العام للأمن الوطني يسائلهم فيها عن مصير مختطفين. وطالب المنتدى حينها في نفس الرسالة بفتح تحقيق في الظروف التي تم فيها اختطافهما مع تحديد المسؤولين عن ذلك ومعاقبتهم طبقا للقانون، مؤكدا على ضرورة وضع حد لكل التجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان. كما أن الرميد قد سبق وصرح لأحد اليوميات البيضاوية بأن «الاختطافات لم تتوقف بالمغرب في يوم من الأيام، بل ظلت مستمرة منذ سنوات، إنها بوليرتها هي التي تخف أحيانا وتشتد أحايين أخرى». وحمل مسؤولية استمرار هذه الانتهاكات التي تتنافى مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة إلى المسؤولين والإدارة السياسية التي من واجبها الحفاظ على سلامة وأمن المواطنين، حسب الرميد دائما. لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واعتبر أن الاختطاف يعد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأنها ممارسة إجرامية لا تقبل دولة الحق والقانون، على حد تعبير الرميد. فهل الدستور الجديد ومصادقة الحكومة الجديدة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري سيحد من هذه الممارسات المشينة التي لازال المغرب يؤدي ثمنها...»

55

التاريخ: 2012/03/06
العدد 2394
النهار المغربية
الصفحة: 1

افتتاحية

جيوب المقاومة

منحت التجربة السياسية الجديدة في المغرب لرئيس الحكومة ووزرائه سلطات مهمة خولها لهم الدستور الجديد، جعلت الحكومة تمارس صلاحياتها دون تدخل من أي جهة كانت، فكل ما تقرره هذه الحكومة تطبقه، حتى لو كانت له في بعض الأحيان تبعات خطيرة.

فعندما قرر بنكيران أن يصلي صلاة الاستسقاء بمفرده وبعيدا عن الجماعة صلاها لوحده ولا أحد اعترض، وعندما قرر عدم الانتقال إلى السكن الوظيفي كما تقتضي الأعراف، كان له ما أراد، مع ما يشكله ذلك من أعباء أمنية ومالية على الدولة، وحتى عندما نزل في جنح الظلام إلى حيث كان يعتصم حاملو الشهادات ومنحهم بطاقة زيارته، لا أحد فتح فمه ليقول لبنكيران إن ما فعلته لا معنى له.

وحين أصدر رئيس الحكومة تعليماته للقوات العمومية بضرب منتقضي تازة تم تطبيق تعليماته دون نقاش، بل وحتى رجال التعليم وموظفو الجماعات المحلية لم يسلموا من سوط بنكيران، الذي سلط على جلودهم، ومع ذلك الكل امتثل لأوامر السيد رئيس الحكومة.

وحين قرر عزيز الرباح استعمال سيارة الكونغو للتنقل إلى رئاسة الحكومة، أو استعمل القطار للتنقل نحو مقر سكنه في القنيطرة اعتبر الكل أن ذلك شأن يخص الرباح وحده، وحين قررت بسيمة الحقاوي السفر إلى أمريكا في الدرجة الاقتصادية بدعوى الحفاظ على المال العام، قال موظفو وزارتها آمين ونفذوا رغبتها.

وحين أصدر لحسن الداودي أوامره لحراس وزارته وقوات الأمن المرابضة هناك لسلخ مراهقين جاؤوا طالبا في التحصيل العلمي والمهني، لم يمنعه أحد، ولم يقل له إن ما فعلته عار عليك، مع أن هؤلاء التلاميذ كان همهم الوحيد هو الاستماع إلى شكواهم، وتلبية رغبتهم في ولوج مدارس عليا هم أحق بها.

وعندما سافر بنكيران إلى منتدى دافوس ووزع من هناك تصريحات جزافية لكل من التقاه بما فيها الصحافة الإسرائيلية لا أحد عاتبه، وحتى عندما أثار سخرية كثير ممن حضروا إلى دافوس حين، قال، إنه لن يجالس شخصا يشرب الخمر مرت تصريحاته دون لوم من أحد، وكيف تلومه وهو رئيس حكومة بصلاحيات واسعة.

وعندما نثر نكته الحامضة هنا وهناك، ضحك منها من ضحك وبكى عليها من بكى، لكن لا أحد قال له كفى فقد صدعت رؤوس المغاربة بهذه النكت التي لا معنى لها، بل اعتبروه مسؤولا سياسيا من حقه أن يلقي النكت كما يشاء ووقتما يشاء السنا نحن الذين انتخبناه.

وعندما قال للمعطلين من حملة الشهادات العليا، ابحثوا لكم عن رئيس حكومة آخر ليوظفكم لم يراجعه أحد في تصريحاته، بل لقد صفق له شباب العدالة والتنمية وكأنه لم يقل شيئا يستحق أن ينتفض ضده كل شباب المغرب.

بل وحتى عندما أصدر لائحته التاريخية حول لكريمات، رغم ما تحمله من نكت حامضة، لم يعترض أحد، بل ولم يتم منع نشرها لأن ذلك يدخل في صميم صلاحيات رئيس الحكومة، وحدها الصحافة الوطنية عبرت عن آرائها سواء بتأييد بنكيران وصحبه، أو بمعارضة قراره هذا بالحجة والبرهان.

وعندما طلب مصطفى الرميد وزير العدل والحريات إطلاق سراح شيوخ السلفية الجهادية رفقيهم من لم يقم بأية مراجعات، صدر العفو عنهم وخرجوا إلى الحياة العامة، بل إن الرميد استقبلهم في حفل عشاء وهو المسؤول الحكومي، ومع ذلك لا أحد اعترض.

فأين هي جيوب المقاومة في كل هذا، أليس حمقا الحديث عن شيء ليس له وجود، أم أنه حين نقول إن المغرب بدون قانون مالية، وأنه يعيش حالة جفاف متقدم ستكون له عواقب وخيمة على المستقبل بسبب تزايد أعداد المهاجرين وتكاثر البناء العشوائي وغلاء المعيشة، يعتبر ذلك جيبا من جيوب المقاومة.

ألم يسرع الرميد مسطرة تنفيذ كثير من الأحكام وفيها ملفات كان هو موكلا فيها، من قبيل الحكم الغريب على جريدة "النهار المغربية"، فأين هي جيوب المقاومة التي تحدث عنها رئيس الحكومة.

إذا كان يعتبر بنكيران أن انتقادات الصحافة جيب من جيوب المقاومة، فإنه بذلك قد دخل عالما سورياليا لا وجود له إلا في مخيلته، أما إذا كان مؤمنا بنظرية المؤامرة هذه، فما عليه وهو رئيس الحكومة إلا أن يكشف لنا عن هذه الجيوب، أما إطلاق الكلام على عواهنه، فإنه يضر أولا بصورة رئيس الحكومة، قبل أن يضر بصورة الدولة التي وضعت قطيعة إبستمولوجية مع الماضي، وفيه كثير من جيوب المقاومة التي كان إحداها حزب العدالة والتنمية نفسه.

56

مع الحدث

ماذا بعد الكشف عن الريع؟

أثار الكشف عن لائحة مأذونيات النقل بين المدن جدلا كبيرا في الأوساط الإعلامية والسياسية، ووضع ثقافة الريع في صلب النقاش العمومي، وأثيرت مواقف متباينة حول قرار نشر هذه اللائحة، والخلفيات التي تحركه وما إذا كان الأمر يتعلق بمحاربة الريع أو بكسب إعلامي وسياسي.

ومع أن النقاش حول هذا الموضوع بجميع ملابساته يبقى نقاشا صحيا، إلا أنه يحتاج إلى أن يوضع في سياقه الطبيعي، بما هو سياق وجود تجربة تشق طريقها بنجاح نحو تحقيق الإصلاح السياسي والقطع مع الفساد وثقافة الريع باعتبارها الصورة الأبرز في هذه الثقافة.

يمكن أن نرصد خمس مؤشرات تؤكد اندراج هذا القرار في هذا السياق:

- المكالمة الهاتفية التي خص بها جلالة الملك رئيس الحكومة والتي ركزت على تنزيل الدستور، وعدم الاستجابة لأي مسعى يروم خلاف ذلك ولو كان ذلك من الديوان الملكي. وهو مؤشر يعكس وجود إرادة عليا للتأويل الديمقراطي للدستور وتطبيق القانون ودعم القرارات الشجاعة التي تتخذها الحكومة للقطع مع كل صور الفساد، والمساندة الكاملة للتجربة الحكومية.

- حديث رئيس الحكومة على أن نشر لائحة المأذونيات إنما تم بموافقته، ولم يكن قرارا انفراديا قام به قطاع وزاري، وهو ما يعني اندراج القرار ضمن سياسة حكومية تتوجه أساسا إلى محاربة الفساد والقطع مع الريع باعتباره أحد صوره البارزة.

- التصريحات التي صدرت عن بعض قيادات المعارضة والتي ثمنت القرار، ومن ذلك تصريحات كل من حسن طارق ومحمد اليازغي، وهذا يمثل إشارة واضحة على المصداقية السياسية المطلوبة في المعارضة لاسيما بعد المكان المتميز الذي منحها إياه الدستور الجديد.

- تأكيد رئيس الحكومة أن هذا القرار لن يكون القرار الأول والأخير، بل ستتبعه قرارات أخرى مثيلة في قطاعات أخرى، وفي ذلك إشارة إلى وجود إرادة سياسية قوية لإخراج البلاد من ثقافة الريع ومخلفاتها السيئة على الاقتصاد الوطني وعلى التوازن الاجتماعي، وإنهاء لثقافة الطابوهات التي ظلت تخيم على هذا الموضوع وغيره سنوات طويلة.

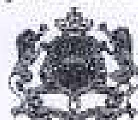
- التأييد الشعبي وحجم الارتياح الذي تم به استقبال هذا القرار، والنقاش العمومي الذي أثير عقبه، وهو ما يؤشر على وجود مساندة شعبية لخطوة إصلاحية جريئة يكون وقعها مؤثرا على المجتمع.

هذه المؤشرات الخمسة التي تعبر عن وجود جو داعم لمثل هذه القرارات الشجاعة، تفرض ألا يتوقف الأمر عند حدود الخطوة الإعلامية، وأن يتوجه إلى تنزيل خطوات المشروع الإصلاحي في هذا القطاع، في احترام تام لقيم المساواة والعدالة والإنصاف التي نص عليها الدستور.

بلال التليدي

57

Royaume du Maroc



Ministère de l'Education Nationale



Bulletin de Presse

Mardi 6 mars 2012 **Numéro : 4249**

Date 06/03/2012
N 14674
LE MATIN
PAGE : 8

1/2

Lutte contre l'analphabétisme

L'alphabétisation progresse de 13 %

Les programmes d'alphabétisation déployés au Maroc concernent annuellement un nombre de bénéficiaires qui est passé de 286.000 en 2002-2003 à plus de 702.000 en 2010-2011. En huit années, ces différents programmes ont bénéficié à 5 millions d'individus.

Le taux d'analphabétisme au Maroc est estimé aujourd'hui à 30% de la population âgée de plus de 10 ans selon une note de synthèse réalisée par le ministère de l'Éducation nationale. Ce résultat a été obtenu grâce aux différents programmes d'alphabétisation menés de près par la Direction de lutte contre l'analphabétisme. En effet, il y a trente ans ce taux a été évalué de 65% puis de 55% en 1994 et de 43% en 2004 lors du dernier recensement général de la population et de l'habitat. Par ailleurs, la proportion d'analphabètes connait des disparités importantes en termes de tranches d'âge, du genre, du milieu de résidence et d'activités professionnelles. En effet, selon la même enquête, le taux d'analphabétisme au sein de la population féminine atteint 46% en moyenne, et s'élève à 64% dans le milieu rural.

Des associations très actives

Afin de donner un élan plus important aux programmes d'alphabétisation, le Maroc a adopté depuis 2004, une Stratégie nationale d'alphabétisation qui s'articule autour de dix axes à savoir, le système d'information, le partenariat, le parrainage, les curricula, la formation des intervenants, la coopération internationale, la mobilisation et la communication, le suivi, le contrôle et l'évaluation et le développement social intégré. Conformément à ces axes, quatre programmes d'alphabétisation diversifiés ont été mis en place. Il s'agit en premier lieu d'un programme général annuel réalisé dans les structures d'accueil du ministère de l'Éducation nationale. Il est destiné à l'ensemble des analphabètes âgées de plus de 15 ans.

En 2010-2011, les ONG ont participé à hauteur de 48,4% du total des bénéficiaires des programmes d'alphabétisation.

Il y a ensuite le programme des opérateurs publics qui est un programme réalisé en collaboration avec les opérateurs publics au profit de leurs personnels ou des populations analphabètes bénéficiant de leurs services. Le programme des entreprises destiné, quant à lui, aux salariés et enfin le programme des associations réalisé dans le cadre d'un partenariat avec les organisations non gouvernementales (ONG). S'agissant de la répartition des bénéficiaires des programmes d'alphabétisation par types d'opérateurs, en 2010-2011, il y a lieu de souligner l'action active des différentes associations et ONG qui participent à hauteur de 48,4% du total des bénéficiaires. Les opérateurs publics assurent la couverture de 44,3% d'entre eux. Inversement sur la même période, le programme des entreprises a pu toucher un faible effectif (1,7%) représentant 0,24% des bénéficiaires, et ce, dans la continuité d'une tendance observée depuis plusieurs années.

5 millions de bénéficiaires

En termes de chiffres, les programmes d'alphabétisation déployés au Maroc concernent annuellement un nombre de bénéficiaires passant de 286.000 en 2002-2003 à plus de 702.000 au titre de l'an 2010-2011, totalisant ainsi plus de 5 millions de bénéficiaires sur les 8 dernières années. En plus des réalisations quantitatives, une attention particulière a été accordée à l'amélioration de la qualité de l'intervention et à la diversification des approches pour toucher un maximum du public cible. Il s'agit de l'instauration de dispositifs d'évaluation des apprentissages et de certification des compétences acquises, la diversification des mécanismes de suivi et d'évaluation, l'amélioration du professionnalisme dans la réalisation des programmes, etc. Selon la Direction de lutte contre l'analphabétisme relevant du mi-

2/2

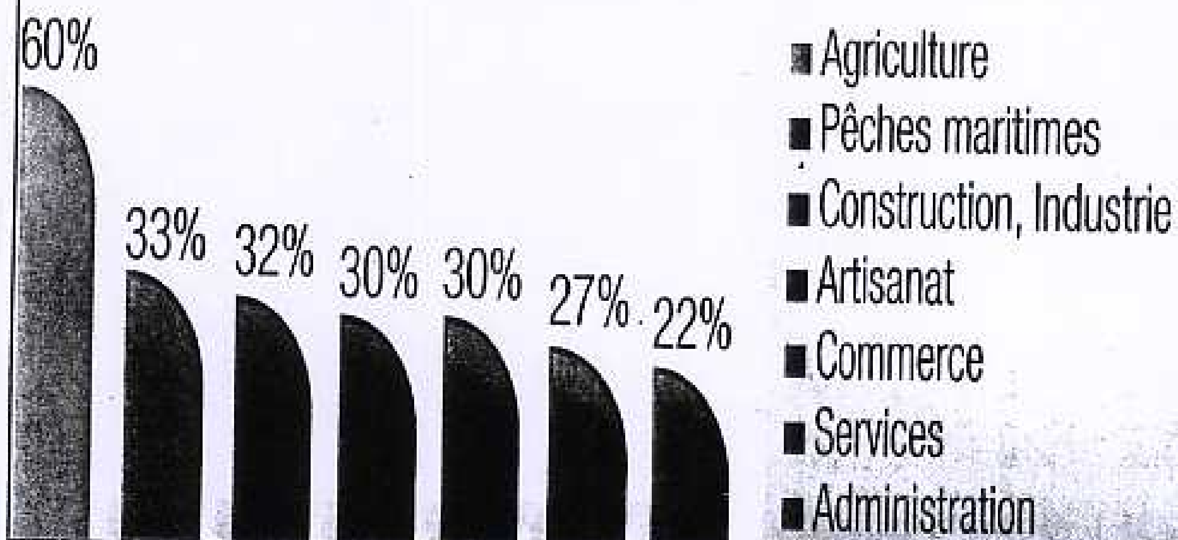
nistère de l'Éducation nationale, les efforts quantitatifs pour éradiquer l'analphabétisme devront être intensifiés au cours des prochaines années. Pour cela, il sera nécessaire d'impliquer davantage tous les acteurs concernés, qu'ils soient publics ou privés en élargissant le champ d'interventions et en améliorant la qualité des intervenants.

Il en va tant de la compétitivité du Maroc, de son développement économique que de celui de ses entreprises qui ont à faire face à un environnement de plus en plus concurrentiel dans lequel l'alphabétisation des employés peut constituer un véritable levier pour leur développement et celui de leurs salariés. ■

Hajjar El Haiti

QU'EST-CE QUE L'ALPHABÉTISATION ?

Selon une note de présentation sur les mesures des apprentissages des bénéficiaires des Programmes d'alphabétisation du ministère de l'Éducation nationale, l'alphabétisation est considérée comme : «La capacité d'identifier, comprendre, interpréter, créer, communiquer et calculer en utilisant les supports écrits/imprimés associés à des contextes variés. L'alphabétisme implique un continuum d'apprentissages permettant à l'individu de réaliser ses objectifs, de développer son savoir, son potentiel et de participer pleinement dans sa commune et dans la société en général. »



Source : Ministère de l'Education nationale

Date 06/03/2012
N : 11328

ALBAYANE

PAGE: 12

Agadir : langue amazighe

Promotion, bilan et amélioration

L'AREF (Académie Régionale de l'Education et de la Formation) de Souss Massa Draa ne cesse d'œuvrer pour la promotion de la langue amazighe. En effet, elle a organisé des rencontres régionales, nationales voire internationales.

La dernière en date, tenue le 29 février et le 1er mars derniers, a été organisée en partenariat avec l'IRCAM (Institut Royal de la Culture Amazighe), la Faculté des Lettres et de Sciences Humaines et l'ENCG d'Agadir. Le thème choisi "Enseignement de l'amazighe : bilan et amélioration" vient à point nommé eu égard à la triste conjoncture que connait actuellement la langue et les cultures amazighes. Certes, depuis 2003, date de l'introduction de la langue amazighe dans le système scolaire marocain, plusieurs acquis ont été enregistrés, dont notamment l'obligation d'apprendre l'amazighe par tous les Marocains, la généralisation dudit enseignement tant horizontalement que verticalement, la standardisation de la langue et l'adoption irrévocable du caractère ancestral du tifinaghe.

Toutefois, surtout depuis la rentrée 2007/2008, une mise en veilleuse (préméditée, dit-on ?) a été constatée par plus d'un. Il est vrai que beaucoup de responsables, autant ceux des services internes qu'externes du MEN, ont été pour quelque chose dans cette affaire.

Cependant, il n'est pas exclu d'incriminer au même titre le MCA (Mouvement Culturel Amazighe). Les premiers profitaient du manque de rigueur qui caractérisait les textes de loi régissant la chose amazighe, les seconds attendaient, les mains liées, qu'un miracle se produise au lieu de, comme à l'accoutumée, user des moyens de pression dont ils disposent pour au moins préserver les acquis de 2003.

Or, aujourd'hui, avec le nouveau statut de la langue officielle conféré par la plus haute instance judiciaire du pays, d'aucuns n'oseraient avancer des prétextes quant à l'application des textes. Et, c'est dans ce contexte nouveau que l'AREF de SMD a tenu d'organiser sa rencontre régionale à laquelle elle a convié les neufs délégations de la région pour présenter leur bilan, plusieurs associations professionnelles et de la société civile ainsi que des spécialistes de l'enseignement de la langue pour proposer, sous forme de recommandations, des solutions à cette régression qu'a connue l'enseignement de l'amazighe et des pistes susceptibles d'envisager son amélioration.

Deux journées donc de réflexion et de débat ont secrété une série de recommandations dont notamment :

- User de toute la rigueur nécessaire pour assurer le respect et la mise en application des cadres de référence (la constitution, les arrêtés ministériels, les notes émanant des services internes et externes du MEN, ...)
- Veiller à l'épuration des curricula et des programmes scolaires de ce qui entache les valeurs universelles de la culture et de la civilisation amazighes (falsification de données historiques, actes discriminatoires dans les choix pédagogiques et thématiques des manuels scolaires, etc.)
- Réhabiliter le patrimoine et la symbolique amazighes en donnant aux écoles les noms de certaines figures emblématiques et de certains événements historiques.
- Adopter le tifinaghe pour la transcription des noms de toutes les institutions relevant du MEN.
- Instaurer l'évaluation des apprentissages amazighe tant au niveau du contrôle continu qu'au niveau des examens certificatifs, à l'instar des autres matières enseignées.
- Arrêter un échéancier précis quant à la généralisation de l'enseignement de la langue amazighe et ce dans tous les cycles et les niveaux scolaires
- Faire à ce que la langue amazighe passe du statut de langue enseignée à celui de langue d'enseignement. Ce qui présuppose la promotion de la recherche scientifique et la mise en place de ressources humaines et matérielles appropriées, étant entendu qu'un vivier non négligeable est disponible parmi les diplômés des filières et des masters amazighes.

Ce ne sont là que quelques unes des recommandations, celles qui concernent le volet stratégique. D'autres ont été retenues, elles relèvent du domaine didactico-pédagogique et organisationnel.

L'ensemble sera destiné, sous forme de rapport de synthèse aux autorités éducatives compétentes. Les participants à cette rencontre parmi la société civile, quant à eux, ont décidé de forger une autre mouture desdites recommandations destinées directement à l'opinion publique.

Lahcen NACHEF
l.nachef@yahoo.fr

Date 06/03/2012 | LE SOIR ECHOS | PAGE:8
N : 1031

1/2

L'UMT au secours des étudiants tabassés

RABAT

Les forces de l'ordre ont réprimé avec « *violence* » la manifestation des étudiants des classes préparatoires aux grandes écoles d'ingénieurs, la semaine dernière devant la tutelle. L'UMT s'emmêle et exige l'ouverture d'une enquête transparente et la poursuite des responsables de cette « *agression* ».

KHADIJA SKALLI

Le Chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, met à exécution ses menaces. La semaine dernière, les forces de l'ordre ont réprimé la manifestation pacifique des étudiants des classes préparatoires aux grandes écoles d'ingénieurs du lycée Moulay Youssef, filière PSI (Physique-sciences de l'ingénieur), qui protestaient devant le ministère de l'Education nationale et de l'Enseignement supérieur contre ce qu'ils qualifient de « *discrimination* ». Tout a commencé après la publication de la note d'information sur le concours national commun d'admission aux grandes écoles d'ingénieurs (CNC) marocaines ou étrangères. « *Nous étions surpris de voir que le nombre de places accordées à notre filière dans les grandes écoles d'ingénieurs comme l'EHTP (Ecole Hassania des travaux publics) ou encore l'EMI (Ecole Mohammadia d'ingénieurs) a été revu à la baisse. Or, le nombre de candidats au concours a augmenté et ne cesse d'augmenter chaque année* », s'indigne une jeune étudiante. Et de poursuivre : « *Nous exigeons alors de revoir cette décision, qui est une discrimination à l'égard de notre filière. Nous voulons que le ministère nous réserve plus de places dans les écoles supérieures d'ingénieurs* ».

Attaque-surprise

Une revendication jugée « *légitime* » par ces étudiants, qui disent avoir soumis leurs doléances au ministre de l'Enseignement supérieur Lahcen Daoudi. « *Nous avons envoyé une lettre au ministère de l'Enseignement supérieur pour résoudre notre problème. Nous n'avons pas reçu d'écho. Nous avons alors décidé de manifester devant la tutelle pour qu'ils entendent notre voix* », poursuit la jeune fille. Ils sont venus de Tanger, Casablanca, Fès... pour défendre leur avenir. En guise de solidarité, des étudiants d'autres filières ont également manifesté avec leurs camarades.

Cependant, les manifestants, dont la plupart sont à leur première sortie dans la rue pour faire valoir leurs droits, ont été surpris par l'intervention musclée des forces de l'ordre. « *Une fois devant le ministère, nous avons exigé de rencontrer un haut responsable. Le chef de cabinet du ministre ainsi que d'autres personnes nous ont accueilli à l'intérieur du bâtiment. Nous étions une dizaine d'étudiants. Nous avons exposé notre problème. La discussion était calme. Soudain, on entendit des cris de filles. Quel fut notre surprise de voir les policiers armés de leurs matraques frappés violemment les étudiants. Les forces de l'ordre visaient surtout les filles. Il y a eu plusieurs blessés. Ils souffrent de fractures, desbleus.... Nous n'avons pas compris cette réaction alors que notre manifestation était pacifique et a pour but de défendre notre avenir professionnel* », déplore une autre étudiante.

La violence inouïe avec laquelle les forces de l'ordre ont réprimé la manifestation a suscité la colère de la Fédération nationale de l'enseignement affiliée à l'UMT (Union marocain du travail). La centrale syndicale a dénoncé dans un communiqué l'intervention des forces de l'ordre et a appelé à l'ouverture d'une enquête juste et transparente sur cette répression policière et la poursuite des responsables de cette « *agression* ». L'UMT, qui affirme son soutien aux étudiants, appelle également la tutelle à privilégier le dialogue avec les concernés pour répondre à leurs revendications « *légitimes* ». ◆

4

Date 06/03/2012
N : 1031

LE SOIR ECHOS

PAGE:8

2/2

Manifestations : le mot d'ordre de Benkirane

« Le droit de manifester et d'exprimer des revendications sociales est légitime, mais doit obéir aux dispositions de la loi ». Les propos sont du chef du gouvernement. Abdelilah Benkirane s'exprimait lors d'un point de presse, organisé il y a quelques jours à l'issue du Conseil de gouvernement. « *Des actions de protestation ont connu ces derniers temps des dépassements qui ne sauraient perdurer, comme l'occupation du domaine public* », a-t-il fait savoir d'une manière ferme, précisant au passage que le gouvernement, qui « *reste toujours ouvert au dialogue, assumera ses obligations pour faire respecter la loi* ».

5

Date 06/03/2012 N : 3734 | L'ECONOMISTE | PAGE: II-III

1/2

Lutte contre l'échec scolaire: La méthode de la Fondation Sanady

- Son programme de soutien scolaire est une réussite
- Près de 2.000 bénéficiaires du primaire au lycée
- Une trentaine d'entreprises adhérentes

UN pacte contre l'échec scolaire. C'est l'engagement pris par la Fondation Sanady depuis 2006. Convaincue de l'urgence d'en finir avec un système qui ne privilégie que les nantis et laisse sur le carreau les plus défavorisés, la Fondation Sanady fait de la lutte contre l'échec scolaire sa priorité. Sa méthode est simple : donner des cours de soutien scolaire aux enfants des ouvriers des entreprises participantes. L'action a démarré d'un constat: payer des cours supplémentaires à ses enfants représente 30 % du salaire pour des employés modestes. Résultat, sans aide, beaucoup abandonnent leur scolarité, au grand dam des familles. On estime que 300.000 enfants quittent chaque année l'école et sur 100 élèves inscrits au primaire, 12 décrochent leur bac et seulement 3 une licence. Des chiffres alarmants.

"Nous avons démarré l'expérience des cours de soutien dans l'une de nos usines à Aït Melloul. Les résultats et la motivation des parents nous ont poussés à l'étendre à d'autres unités du groupe", explique Kacem Bennani-Smirès, PDG du groupe Delassus et président de la Fondation.

Comment ça marche? Il s'agit d'aider, tout au long de l'année, les élèves dans les matières principales afin de renforcer les compétences des élèves; les enseignants assurant cet apprentissage bénéficient de programmes de formation continue, et des activités parascolaires sont prévues pour favoriser l'épanouissement personnel des enfants. Plus précisément, les cours sont donnés le soir par des professeurs de l'Education nationale (partenaire du projet) mais rémunérés par la Fondation.

Les élèves bénéficient de 4h30 de cours par semaine (trois heures de français et 1h30 de mathématiques). Les collégiens et lycéens ont droit à des matières supplémentaires, comme la physique, les sciences de la vie et de la terre. Les classes accueillent au maximum une quinzaine d'élèves. "Les élèves sont plus épanouis, ont plus de facilité à prendre la parole, ils sont écoutés et cela a un impact positif sur leur comportement", explique Afaf Aït Amara, directrice de la Fondation. Pour renforcer la qualité de l'enseignement, Sanady est en voie de finaliser une convention de partenariat avec le Ci Fedem, une plateforme d'échanges entre les professeurs de mathématiques et français en France.

L'expérience a, naturellement, séduit d'autres entreprises, soucieuses de

Date 06/03/2012 L'ECONOMISTE PAGE: II-III
N : 3734

2/3

montrer l'exemple en matière de RSE. Ainsi, à partir de 2009, 31 entreprises ont donc adhéré à l'action de la Fondation. Disposant de plus de moyens, l'opération s'est élargie aux enfants défavorisés même si leurs parents ne travaillent pas dans ces entreprises.

Le champ d'action s'est aussi étendu au-delà de la région agricole du Souss pour toucher les quartiers périphériques de Casablanca, Moulay Bouselham, etc. En tout, 1.900 élèves bénéficient actuellement des cours de soutien contre une cinquantaine à la création de la Fondation. "Les résultats sont très satisfaisants", ajoute Bennani-Smirès qui affiche la mine des grands jours quand il parle de son projet. D'ailleurs, il ne manque pas d'arguments: recul notable de l'abandon scolaire, amélioration des résultats des enfants, de leur comportement, une plus grande confiance en soi et surtout de meilleures perspectives d'avenir.

Les efforts sont couronnés par de belles performances avec 71% de réussite au baccalauréat et 95% au primaire et au collège en 2011. Cette action mobilise deux personnes à plein temps, 110 enseignants encadrés par des superviseurs pédagogiques régionaux et un responsable pédagogique, Abdellah Rimi. L'Education nationale a mis à la disposition de Sanady une vingtaine d'écoles qu'elle peut utiliser après les heures d'ouverture.

L'Institut français accompagne aussi les activités de la Fondation via la mise en place de modules de formation pour les professeurs de français. La demande est en effet très importante pour les cours de langue française.

L'objectif est d'aider les lycéens à passer le cap du baccalauréat et de poursuivre avec succès leurs études supérieures toutes dispensées en français. "L'arabisation a été un désastre pour le système éducatif marocain. Beaucoup d'étudiants, incapables de suivre, abandonnent dès la première année d'université. Et le niveau a reculé dans les matières scientifiques", martèle Kacem Bennani-Smirès.

Enfin, pour mener à bien ses actions, la Fondation Sanady fonctionne avec un budget de 5 millions de DH/an, financés par les entreprises adhérentes. Elle bénéficie aussi du soutien du Crédit Agricole qui accompagne, pour 3 ans, la formation des professeurs, la réhabilitation des centres et la mise en place de bibliothèques. La Fondation CDG, elle, s'occupe de la mise à niveau des écoles rurales. Bar Imex et Globac Pacific prennent respectivement en charge le soutien scolaire de 100 et 120 enfants. La Fondation Sanady se démène pour obtenir le statut d'utilité publique. Ce qui pourrait l'aider à obtenir des financements étrangers et par conséquent développer ses actions à travers toutes les régions du Royaume.❑

Fatima EL OUAFI

Sanady en chiffres

- 1.900 élèves bénéficiaires
- 110 professeurs
- 40.000 heures de cours dispensées en 3 ans
- 18 écoles partenaires
- 31 entreprises adhérentes
- 72% de taux de réussite au bac en 2011❑

Date 06/03/2012
N : 3734

L'ECONOMISTE

3/3

Avantages

«DANS ce genre de projet, tout le monde est gagnant: les enfants, les parents, l'entreprise… et le Maroc», souligne Kacem Bennani-Smirès, le président de la Fondation Sanady. Il ne veut plus que l'école publique soit une fabrique à produire des inégalités. C'est-à-dire des générations qui n'auront aucune chance sur le marché de l'emploi. «En tant qu'entrepreneur, je pense que si l'on ne fait rien très vite, le pire est à venir», ajoute Bennani-Smirès. Aussi invite-t-il d'autres entreprises citoyennes à apporter leur pierre à l'édifice pour relever le défi d'une meilleure éducation pour tous. Déjà, la Fondation compte dans ses rangs de prestigieuses sociétés: Afrilub, Afriquia Gaz, Agrumar, Belma, Bottu, Brasseries du Maroc, CMCP, Cooper, Delattre Levivier, Duroc, Fantasia, GPC, Maghreb Industries, Maghreb Oxygène, Michoc, NABC, Nexans, Offset Polyplast, Packsouss, Pétrodis, Proactis, Rézoroute, Richbond, Roda, Roy Agri, Salub, Sérima, SBGS, SMDC et Timlog. ❑

Date 06/03/2012
N : 3734

L'ECONOMISTE

PAGE: 1

EDITORIAL

Ressentiments

LA publication des noms des bénéficiaires d'agréments de transport public continue d'alimenter les débats, dont quelques polémiques à l'intérieur même du gouvernement, sur l'opportunité même de cette publication.

Naturellement, le bon sens politique dit que la publication est une bonne idée, bien fou serait celui qui essaierait de défendre l'idée contraire.

Mais c'est maintenant que les choses deviennent vraiment intéressantes. En effet, ces listes ne sont pas exemptes de problèmes. Voilà des héritiers qui découvrent des biens dont ils n'avaient nulle connaissance (où sont-ils passés?); voilà des bénéficiaires qui n'ont pas vu la couleur de leurs bénéfices (qui les a obtenus?) et ainsi de suite... Rien que pour cela, la publication était nécessaire. On ne peut pas s'en tenir là.

Certes, les commentaires vont occuper les esprits, favoriser aigreurs et ressentiments. Car on n'a rien de bien sérieux sur la réforme: Peut-on et comment libéraliser? Comment s'assurer que le service au public ira dans les endroits reculés? Doit-on ou pas et comment assurer une péréquation?...

Rancune et revanche sont les outils les plus recherchés par la démagogie. Mais il faut bien savoir qu'elles détruisent le lien social si le gouvernement ne sait pas reconstruire, immédiatement, un meilleur système de transport. Et pour cela, il faut une vision sur laquelle bâtir une politique efficace et responsable.❑

Nadia SALAH

Date 06/03/2012 N: 2633	AUJOURD'HUI LE MAROC	PAGE: 1

Edito

Par Saïd Benmansour

Le démarrage de la campagne des syndicats pour les sièges de la deuxième Chambre pose de nouveau sur la table l'éternel problème du lien entre partis politiques et syndicats. C'est l'une des plus vieilles malformations génétiques dont souffre encore le paysage politique marocain et presque un tabou dont les partis ne veulent pas parler. Rares sont les pays où un syndicat est affilié à un parti. Du moins les pays qui ont des modes de gouvernance développés auxquels nous aspirons au Maroc. L'action syndicale et celle politique sont par essence antinomiques. C'est un peu comme si un syndicat était affilié à la CGEM ou, carrément, à une entreprise. Impossible. Vis-à-vis de la base ouvrière, une centrale syndicale fonde d'abord sa légitimité sur son indépendance. Aujourd'hui, le problème se pose pour des centrales telles que l'UGTM, affiliée au parti de l'Istiqlal, ou encore l'UNTM, affiliée au PJD. Comment peuvent-elles mobiliser, négocier sans concessions ou sortir dans la rue contre leurs partis géniteurs ?

Date 06/03/2012
N : 583

LES ECHOS

PAGE:2



Édito

Hanaâ Foulani

Vous avez dit OPEG ?

C'est en période de crise et de vaches maigres que les pays innovent, se serrent les coudes et laissent de côté leur ego pour trouver des solutions aux équations économiques et sociales qui se posent. La dernière trouvaille du Fonds arabe pour le développement économique et social est une étude de faisabilité pour la création d'un marché unique de l'énergie, s'étalant du Maroc à Oman. Qui l'aurait cru ? Cela veut dire que lorsqu'il s'agira d'énergie, on ne raisonnera plus Maghreb et Moyen-Orient, mais plutôt un seul et même bloc, qui assurera l'autosuffisance à 20 pays. Ingénieux, non ? Mais est-ce réalisable ? Qu'est-ce qui fera que cette fois-ci, ce genre de «rêve arabe» pourra sortir du papier ? Pourquoi le Maroc qui n'est pas du tout producteur ni de pétrole ni de gaz, ferait partie de cet univers ? Pour les plus optimistes, le nouveau contexte de la région et la crise internationale feraient que même les plus réticents seraient condamnés à coopérer. Une sorte d'OPEP du gaz, ou OPEG si on veut, qui permettrait à première vue à ces pays d'optimiser leur consommation et de mutualiser les infrastructures, mais in fine, de tels regroupements ne peuvent véritablement voir le jour que s'il y a des intérêts commerciaux derrière. Donc si l'OPEG avait pour objectif de maîtriser les prix, ou plus exactement de manipuler les prix à l'international, elle aurait plus de chances de voir le jour. Par contre, si l'objectif était purement «idéaliste», le rêve risquerait de ne jamais devenir réalité et ce serait juste une autre étude comme bien d'autres, qui serait classée sans suite dans les tiroirs. Et le Maroc dans tout cela ? Eh bien, ce serait à lui de se choisir le rôle qui lui sied le mieux, vu qu'il est désormais le prolongement du Moyen-Orient, la porte de l'Afrique, le partenaire de l'UE, l'ami des États-Unis, de la Chine, de la Turquie... Les initiateurs du projet n'auraient que l'embarras du choix.

Date 06/03/2012
N : 1031

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

Positif

Les citoyens de tous les pays peuvent avoir des désirs ou des rêves, qui trouvent parfois un écho lorsqu'ils arrivent à fédérer un grand nombre. Dans une démocratie, le vote est censé permettre à ceux qui défendent les idées de leurs électeurs de prendre les choses en main. Mais comment peut-on mesurer l'impact de cette volonté populaire sur la marche des choses ?

Alors que dans leur grande majorité, les Algériens, les Marocains, les Mauritaniens et les Tunisiens aspirent à un Maghreb uni qui leur offrirait une ouverture vitale, sur le plan de la circulation des hommes et des capitaux, mais aussi sur l'élargissement de la pensée qu'offrent le brassage et les échanges sans entrave, que se passe-t-il concrètement ? Cette aspiration est-elle prise en compte par nos dirigeants ? Le cas échéant, comment se traduit-elle dans la vie quotidienne ?

Depuis quelques mois, le conflit algéro-marocain semble s'amenuiser, ou peut-être ne s'agit-il que de la victoire du pragmatisme face à tous les changements que nous vivons au jour le jour. Toujours est-il que les dispositions affichées sont autant de signes sur lesquels il faut capitaliser. Concrètement, et c'est là l'aspect positif, les échanges entre l'Algérie et ses voisins ont augmenté de 18 % en 2011.

En y regardant de plus près, la Tunisie reste, des pays du Maghreb, le premier fournisseur d'Alger, avec environ 325 millions d'euros, tandis que le Maroc reste, avec une hausse de 23,8 % par rapport à 2010, son premier client, avec plus de 700 millions d'euros.

Cette progression, bien que positive, reste marginale dans l'absolu puisque les échanges de l'Algérie avec le Maghreb ne représentent que 3,5 % de ses échanges globaux. C'est dire si la marge est importante. Mais le plus important est la dynamique qui pourrait graduellement se mettre en place en misant sur les offres complémentaires entre les quatre capitales et l'émergence d'une économie régionale réelle.

Les défis qui attendent nos pays respectifs imposent de repenser notre positionnement stratégique, diplomatique et économique pour que la voix de la région puisse porter au-delà de nos propres frontières.

Saâd A. Tazi